[1]وزارة التعـلي ـــم العالـــي والبـحـــث العلمـــي
جامعة الجزائر
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003

فرع: النقود و المالية

إعداد الطالبة:
مشدن وهيبة
MECHDEN WAHIBA

تحت إشراف:
د/ هاشم جمال
D/ HACHEM DJAMEL

أعضاء اللجنة العلمية المناقشة:

- د/ بدعيدة عبد الله	رئيسا
- د/ هاشم جمال	مقررا
- د/ طواهر محمد تهامي	عضوا
- د/ زيروني مصطفى	عضوا

السنة الجامعية 2004-2005

[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

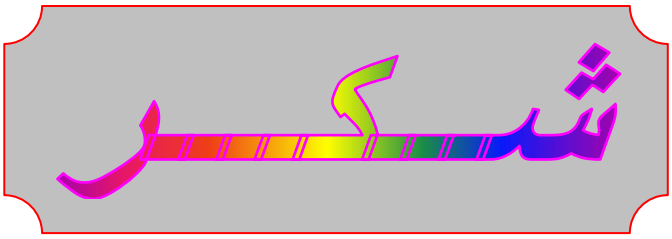
الذِي جعلَ لَكُم من الشجرِ الْأخضرِ نارا فَإِذَا أنتم منه توقِدونَ ﴿80﴾

سورة يـــــــــس

و قال الله أيضا :

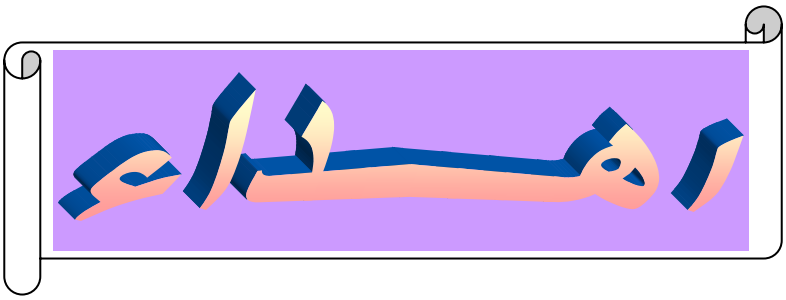
أفَرأيتم النار التِي تورونَ ﴿71﴾ أأنتم أنشأْتم شجرتها أم نحن الْمنشِئونَ ﴿72﴾

سـورة الواقـــعـــة



الحمد لله الذي بفضله أتممت هذا العمل المتواضع ، أشكره وحده لا شريك له كما ينبغي لجلال وجهه و عظمته وكبريائه فـي الـسماء والأرض و أسأله بإسمه الأعظم أن يجعله علما نافعا وصـلى الله علـى سيدنا محمد.

وفي هذا الصدد يسرني أن أقدم جزيل شكري ووافر تقـديري إلى الأستاذ الدكتور هاشم جمال وأهنئه على طريقته الرصينة فـي نجاح البحوث العلمية وكل من أعانني في عملية البحث خاصـة إطـارات وزارة الطاقـــة والمناجـــم ، المعهـد الجزائري للبتـــــــرول IAP و CERIST ، المكتبة الوطنية ، المعهد الوطني للتجـارة INC، مكتبـة كلية المحروقات والكيمياء ببومرداس و جامعة الجزائر.



أهدي هذه الرسالة إلى الأم العزيزة ، إلى الأب الرائـع ، إلـى اخـوتي وأخواتي ، الأهل والأقارب والأصدقاء .

المحتويات

جدول الرموز و المصطلحات IV

قائمة الجداول ,الأشكال و المنحنيات V

المقدمة.....أ

الفصل الأول

المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي خلال الفترة {1973-1982}

تمهيد.....2

المبحث الأول: المنطقة العربية والظاهرة البترولية.....3

- المطلب الأول: البترول في العالم.....3
- المطلب الثاني: أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث.....12
- المطلب الثالث: ظاهرة البترول في الوطن العربي.....17
- المطلب الرابع: البعد الدولي والاستراتيجي للبترول العربي.....25

المبحث الثاني: الأزمتين البتروليتين الأولى والثانية {1973-1974}،{1979-1980}.......28

- المطلب الأول: نظام الشركات البترولية العالمية الكبرى.....29
- المطلب الثاني: تطور أسعار البترول حتى سنة 1973.....34
- المطلب الثالث: سياسة OPEP واستراتيجية الأسعار في ضوء الأزمتين البتروليتين.....46

المبحث الثالث: أثر الزيادات في أسعار البترول على الاقتصاد العربي{1973-1982}.....51

- المطلب الأول: العائدات البترولية العربية فوائضها وأشكال استثماراتها.....51
- المطلب الثاني: الفوائض المالية العربية بين نظام النقد الدولي ومخاطر الاستثمارالعربي في الخارج.....58
- المطلب الثالث: دورالبترول في التنمية والتكامل العربيين.....63

- المطلب الرابع: ظاهرة الريع والاقتصاد العربي.....67

الخلاصة.....72

الفصل الثاني

حرب الأسعار البترولية وأبعادها على الاقتصاد العربي

خلال الفترة{ 1986 -2003}

تمهيد..... 74

المبحث الأول: الأزمة البترولية 1986 وانعكاساتها على الاقتصاد العربي.....75

- المطلب الأول: استراتيجية الدول الصناعية بعد أزمة الطاقة 1973.....75
- المطلب الثاني: تحولات السوق البترولية العالمية.....78
- المطلب الثالث: حرب الأسعار ومسؤولية OPEP.....81
- المطلب الرابع: آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد العربي {1983-1988}.....85

المبحث الثاني: أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على البترول والاقتصاد العربيين

خلال الفترة{ 1990 - 2001}.....89

- المطلب الأول: حرب الخليج {1990-1991} وكلفتها على الاقتصاد العربي و العراقي....90
- المطلب الثاني: تدهور أسعار البترول سنة 1998 وأثرها على الاقتصاديات العربية.....98
- المطلب الثالث: الفوائض المالية العربية في ضوء أحداث 11 سبتمبر2001.....112

المبحث الثالث: العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية نحو البترول العربي.....118

- المطلب الأول: حقائق واحتمالات السوق البترولية العالمية في ضوء العدوان الأمريكي –بريطاني على العراق.....118
- المطلب الثاني: تداعيات السيطرة الأمريكية على البترول العراقي.....124
- المطلب الثالث: نقل البترول العراقي و الفكر الجيوستراتيجي 130
- المطلب الثالث: اعمار العراق : تحديات وفرص.....133

خلاصة.....143

الفصل الثالث

البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث وتحديات المستقبل

تمهيد.....145
المبحث الأول: البترول العربي في ظل النظام الاقتصادي الجديد.....146

- المطلب الأول: العولمة، الاندماجات والتكتلات الإقليمية.....146
- المطلب الثاني: البترول ومنظمة التجارة العالمية.....148
- المطلب الثالث: انعكاسات الأورو على تجارة البترول العربية.....154

المبحث الثاني: المنطقة العربية والحوار منتجون- مستهلكون.....163

- المطلب الأول: سعر البترول والحوار منتجون- مستهلكون.....163
- المطلب الثاني: ضرائب الطاقة والكربون وإشكالية تغير مناخ الأرض.....166
- المطلب الثالث: أهمية الإنتاج البترولي خارج OPEP وضرورة تنسيق العرض البترولي العالمي.....173
- المطلب الرابع: تكنولوجيا تطوير بدائل البترول.....181

المبحث الثالث: الاقتصاد العربي : تحديات وآفاق.....189

- المطلب الأول: مسيرة تجارب التكامل الاقتصادي العربي.....189
- المطلب الثاني: إمكانيات الاستثمار في المنطقة العربية.....196
- المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي وعملية الإصلاح في بعض الدول العربية.....201

خلاصة.....212
الخاتمة.....214
شرح بعض المصطلحات 217
الملاحق.....220
المراجع 22

جدول الرموز و المصطلحات

المصطلح/الرمز	البيان
OPEP	منظمة الدول المصدرة للبترول Organization Of The Petroleum Exportings Countries (OPEC) Organisation Des Pays Exportateurs De Pétrole (OPEP)
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
OPAEP	منظمة الدول العربية المصدرة للبترول
AIE	الوكالة الدولية للطاقة
OMC	منظمة التجارة العالمية
GATT	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة
FMI	صندوق النقد الدولي
البرميل/BARREL	وحدة قياس أمريكية للبترول و تساوي 159 لتر
المتر المكعب	وحدة قياس الغازات و تساوي 6.28 برميل
برميل بترول مكافئ	وحدة طاقة تساوي كمية الطاقة التي يحتويها برميل واحد من البترول الخام
SPOT	السعر الفوري
برنت	زيت برنت في أوروبا
WTI	زيت غرب تكساس الوسيط في أمريكا الشمالية
سلة OPEP	تشمل متوسط أسعار ستة زيوت تصدرها OPEP
(ب/ي)	برميل يوميا
(م/ب/ي)	مليون برميل يوميا
EURO	العملة النقدية الأوروبية الموحدة
FOB	التسليم على ظهر السفينة (التأمين والشحن يتحملهما المشتري) Free On Board (بالانجليزية) Frais À Bord (بالفرنسية)
CIF	ثمن البضاعة تسليم ميناء الوصول ميناء المشتري Cost Insurance And Freight (بالإنجليزية) Coût Assurance et Frèt (بالفرنسية)
CO2	غاز ثاني أكسيد الكربون

الكيلوواط	مقياس القدرة الكهربائية و يساوي 1000 واط
الكيلواط /ساعي	مقياس الطاقة ويكافئ استهلاك قدرة مقدارها كيلواط واحد في ساعةواحدة

قائمة الجداول ، الأشكال و المنحنيات

الفصل الأول	المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 - 1982	الصفحة
	الجداول	
1/1	أهم الدول المصدرة للبترول سنة 2000.....	11
2/1	الاحتياطي البترولي لأهم بلدان الشرق الأوسط.....	19
3/1	توزيع الفوائض البترودولارية.....	57
	الأشكال	
1/1	احتياطي البترول في العالم نهاية سنة 1999.....	9
2/1	إنتاج العالم من البترول سنة 2001.....	10
3/1	استهلاك البترول في الدول العربية و العالم سنة 1999.....	12
4/1	احتياطي البترول في الدول العربية نهاية سنة 1996.....	19
	المنحنيات	
1/1	أسعار البترول الاسمية و الحقيقية 1970-1982.....	47
الفصل الثاني	**حرب الأسعار البترولية و أبعادها على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1986-2003**	
	الجداول	
1/2	الأسعار الرسمية لبرميل البترول العربي الخفيف مخصوما منه معدلات التضخم في دول OCDE (1981- 1985).....	83
2/2	الدين العام العربي الخارجي المقترض سنوات (1982- 1988).....	88
3/2	تطور الإنتاج البترولي العالمي في السداسي الثاني سنة 1990.....	92

4/2	العائدات البترولية (1987- 1991).....	93
5/2	المؤشرات العامة للاقتصاد العراقي	95
6/2	المبالغ المخصصة والإنفاق الفعلي من مبيعات البترول العراقي.....	96
7/2	مقارنة أسعار بعض السلع الأساسية بين عامي 1990-2002.....	97
8/2	مقارنة الوفيات الشهرية للأطفال دون الخامسة من فيفري 1989 إلى فيفري 2002	98
9/2	نسبة التخفيض في أسعار البترول العالمية في القرن العشرين	99
10/2	النمو الاقتصادي والطلب على البترول في الدول الآسيوية سنة 1998	102
11/2	اتفاقيات تخفيض الإنتاج سنة 1998.....	104
12/2	انخفاض العائدات البترولية للدول العربية سنة 1998.....	109
13/2	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وفق تقارير البنك الدولي سنوات 2000-2001-2002	113
	الأشكال	
1/2	هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية البترولية.....	87
2/2	الزيادة في الطلب العالمي على البترول 1994 1998.....	101
3/2	إنتاج دول OPEP من البترول الخام سنة 1998 (الزيادة في العراق)....	105
4/2	انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سنة 1998.....	110
	المنحنيات	
1/2	أسعار البترول الخام الاسمية 1983- 1989	85
2/2	إنتاج OPEP من البترول الخام وسعر سلة خاماتها 1990 – 1991	91
3/2	أسعار سلة OPEP سنة 1998	99
4/2	أسعار سلة OPEP من جانفي إلى أفريل سنة 1999	107
5/2	الأسعار المستقبلية لخام تكساس المتوسط WTI سنة 1999.....	108
6/2	العجز الكلي في الميزانيات الحكومية العربية 1993-1994.....	112
الفصل الثالث	**البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث وتحديات المستقبل**	
	الجداول	

1/3	وضعية الدول العربية بالنسبة إلى منظمة التجارة العالمية OMC.....	154
2/3	أسعار البترول بالقيمة الاسمية والحقيقية	159
3/3	التقلبات الشهرية في أسعار البترول و معدلات صرف الدولار و أسعار بعض المواد الأولية.....	160
4/3	الممتلكات البنكية الصافية للبلدان الكبرى المنتجة للبترول 31 / 12 / 1996	161
5/3	مصدر واتجاهات المبادلات الخارجية لبعض البلدان العربية المنتجة للبترول والغاز	162
6/3	نسبة ثاني أكسيد الكربون حسب نوع الوقود	168
7/3	إنتاج ، احتياطي وسعة المصافي لدول OPEP ودول خارج OPEP سنة 2000	174
8/3	حصة الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء سنة 1991	184
9/3	مساهمة قطاع البترول في دول مجلس التعاون الخليجي.....	201
10/3	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا	520
11/3	مساهمة المجموعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر.....	206
12/3	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو في الأردن	820
13/3	حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر، تونس، المغرب.....	121

الأشكال

1/3	ظاهرة الدفيئة	167
2/3	توزع انبعاث CO2 في العالم حسب المجموعات الدولية سنة 1995.....	170
3/3	توزع انبعاث CO2 في العالم حسب المجموعات الدولية المتوقع سنة 2035.....	170
4/3	إنتاج واحتياطي وسعة المصافي لدول OPEP ودول خارج OPEP سنة 2000.....	175
5/3	احتياطي الفحم الحجري في العالم نهاية سنة 1998	182
6/3	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في دول مجلس التعاون الخليجي 1975- 1998	320

المقدمة

تعد المنطقة العربية من أكبر المناطق الاستراتيجية في العالم حيث تحتوي على ثـروات طاقويـة هائلة واحتياطي ضخم للبترول والغاز الطبيعي و بالإضافة إلى موقعها الوسطي المتميـز وقربهـا مـن الأسواق العالمية – آسيا وأوروبا- فهي تطل على قنوات عديدة لنقل البترول إلى كافة أنحاء العالـ ـ ـم، هذا الأخير الذي يعتبر بدوره سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب السائل الذي كان لـه الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية، نـادرة ومحدودة جدا، تتحكّم في اقتصاديات كاملة و تعد الورقة الرابحة التي يستعملها أصحاب القرارات لبـسط نفوذهم على شعوب لا زالت تحت رحمة "حرب الأسعار" وقد تكفـي صـدمة بترولية واحـدة لتـشل اقتصاديات قائمة وحركة فاعلة في الاقتصاد لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتـصادية الدولية، بل تعدت أبعاد البترول إلى ميادين أخرى أكثر حساسية كالسياسة حيث أصـبح يمثـل سـلاحا هجوميا و دفاعـيا في الوقت ذاته وسـببا كافيا ووجيها لإعلان الحروب فعنـ ـد كثير من الخارجيـ ـن عن القانون "نقطة بترول تساوي نقطة دم".

ولما كانت أسعار البترول وتجارته لها آثارا عالمية على كل من الدول التـي تعـرض البتـرول والدول التي تطلبه، كان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه وقد كان النصيب الأكبر للـشركات السبع العالمية أو "الأخوات السبع" التي احتكرت الصناعة البترولية بجميع مراحلها لمدة زمنية طويـ ـلة بما في ذلك سياسات التسعير حيث أن الدول المتقدمة ضمنت إمدادات البترول بأبخس الأسـعار لاسـيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمتلك وضعا خاصا إذ أن خمسة من الشركات الاحتكارية العملاقة هي أمريكية. أما بالنسبة للدول المنتجة والدول العربية فقد كان قطاع الطاقة لـديها مـستقلا عـن بقيـة قطاعات الاقتصاد الوطني بصفته بقعة اقتصادية متقدمة في اقتصاد متخلف تعود السلطة الواسـعة فيـه للشركات العالمية.

هذا الوضع أثار حفيظة الدول المنتجة وحتّم ضرورة اتخاذ موقف موحد لذلك قامت ولأول مـرة في تاريخ الصناعة البترولية مجموعة من الدول النامية بتحدي هذه الشركات العملاقة بالتكتّل في إطـار ما يسمى منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP التي شهد العالم ميلادها في بغداد سنة 1960, وصـلت درجات التنسيق والتشاور بينها إلى مرحلة متقدمة جدا ساعدتها في ذلك حركات التحرر ونمو الصناعات

الوطنية بالإضافة إلى المحاولات الجادة للدول المنتجة بتأميم قطـاع الطاقـة لـديها.تلـك المـستجدات والمتغيرات أعطت OPEP موقعا صلبا إنعكس بدوره على وجود أرضية مناسبة لممارسة حقها في تقرير مصيرها الاقتصادي والأخذ بزمام الأمور فيما يخص سياسات تسعير الخـام والحيلولـة دون أن تـصل أسعاره إلى مستويات متدنية جدا تضر باقتصادياتها ، كان ذلك سنة 1973 التي اعتبرت فيما بعد نقطـة تحول تاريخية في أسواق البترول، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكومات وشركات البترول العالميـة، بالمقابل وجدت معظم الدول العربية في منظمة OPEP الإطار الدولي الأنسب للدفاع عن السعر الجـازم بالنظر إلى وزنهم الثقيل فيها، خاصة إذا علمنا الدور الرئيسي الذي يلعبه البترول في تحديد مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية سواءا البترولية أو غير البترولية ورغم الاعتراف بأن البترول ليس هو العامل الوحيد في التنمية العربية إلا أنه لا زال يشكل أهم القوى الاقتصادية التي تتحكّم فيها .

من هذا المنطلق فإن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية منذ سـنة 1973 حتى سنة 2003 نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعارالبترول هبوطا أو صعودا وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار وترتب على ذلك كله نتائج تراكمية على الاقتـصاد العربـي وعلى التنمية بكل أبعادها وأصبحت الدول البترولية العربـية تترقب يوميا أسواق الطاقـة العالميـــة فهي حساسة لكل تغيير يطرأ على الأسعار واقتصادها رهين لسلعة البترول كما أنه بواسطة عنصر السعر "البترولي" يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثلـه قطـاع الطاقة في هيكل اقتصادها خاصة إذا علمنا أن الدول العربية ككل لا تستهلك أكثر من ربع إنتاجهـا مـن البترول الموجه معظمه للتصدير وتتربع السعودية لوحدها على ربع الاحتياطي العالمي يليها العراق كثاني أكبر احتياطي .

إن معرفة آثار البترول على الاقتصاد العربي تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفـاق المـستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الأمة العربية من حصار وعدوان واحتلال العراق وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور البترول في المسار الاقتصادي للدول العربية من خلال إثـارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ التصحيح السعري لسنة 1973 والى غاية سنـــة 2003 على ضوء سياسة OPEP ومن خلال المناقشة نسلط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه البتـرول العربي في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد وكذا الرهانات الحقيقية لمنظمة الدول المصدرة للبترول بعد العدوان الأمريكي على العراق.

وسننطلق في دراستنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ؟ أو بمعنى آخر إلى أي مـدى تـأثر الاقتصاد العربي بالأزمات البترولية المتتالية في الاقتصاد العالمي ؟

ولكي نصل إلى لب الموضوع لا بد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي أسباب تقلبات أسعار البترول ؟ وما هو وزن وأثر قرارات منظمة OPEP على الاقتصاد العالمي؟ و كيف تتغير موازين القوى في السوق البترولية العالمية ؟

2- ما هي حقيقة الفوائض البترولية المالية العربية ؟ وإلى أي مدى تتجلّى حكمة الدول العربية فـي استثمار الإيرادات البترولية داخل اقتصادها ؟ وهل بإستطاعة الاقتصاد العربي احتواء أي إنهيار مفاجئ لأسعار الخام ؟

3- هل سيشهد العالم تفكك OPEP في بغداد مثلما شهد نشأتها سنة 1960 في بغـ ـ ـداد أيـضا ؟ وما هي تحديات إعادة إعمار العراق وفرصه بعد الحصار والعدوان ؟

4- ما هي الرهانات الحقيقية التي تواجه البترول العربي في ظل النظام الاقتصادي الجديد ؟وكيـف نفسر موقف المنظمة العالمية للتجارة من إستبعاد سلعة البترول من نشاطها ؟

5- كيف سيواجه العالم التغيرات البيئية الجديدة أوظاهرة الاحتباس الحراري في الكون فـي ضـوء تزايد انبعاثات الغازات الناتجةعن الصناعة البترولية ؟وهل سيتم فعلا الاستغناء عن البترول العربي ؟

لسنا بصدد دراسة الاقتصاد العربي بعد عصر البترول بقدر ما ستنصب دراستنا علـى تطـورات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد العربي في الفترة 1973-2003 وانطلقنا من الفرضيات التالية:

1- يملك البترول حصة كبيرة في مزيج الطاقة الحالي و عدم قدرة بدائله على منافسته في المـستقبل المنظور.
2- الأسعار مستقرة في المدى القصير وهي متوازنة بين الدول المصدرة والمستهلكة.
3- الدول العربية غير البترولية تتأثر بالوضعية الاقتصادية للدول البترولية العربية.

4- منظمة OPEP ليست هيكلا ذات طابع احتكاري وإنما هيكلا مؤسساتي مـدافع عـن الأسـعار المجزية.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة وطنيا وعربيا وإقليميا ودوليا فإن الموضوع إضافة لذلك يفرض نفسه بقوة على الساحة الإعلامية أو الأكاديمية في الوقت الحالي خاصة بعد احتلال العراق وبـروز البتـرول كأهم دافع للهيمنة ، إرتأينا أن ندرس قضية السعر البترولي وتقلباته ومدى تأثيره على الاقتصاد العربـي خلال الفترة 1973-2003 وقد قمـنا بالاعتماد على المنهج التحليلي، الوصفي، الاستقرائي و الإحصائي حيث قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

استعرضنا في الفصل الأول المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973 -1982) شمل هذا الفصل ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحـث الأول للظاهرة البترولية في الوطن العربي أما المبحث الثاني فقد خصصناه للأزمتين البتروليتين الأولـى (1973-1974) و الثانية (1979-1980) وما صاحبهما من إنفجار للفوائض المالية التي نتتبع مـسارها في المبحث الثالث الخاص بأثر الزيادات في أسعار البترول على الاقتصاد العربي من سنـــة 1973 إلى سنة 1982 لنستخلص ملامح الاقتصاد العربي بعد الطفرة البترولية.

أما في الفصل الثاني نتحدث عن حرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي من سنـــة 1986 إلى غاية سنة 2003 خصصنا المبحث الأول للأزمة البترولية الحادة لسنة 1986 لنـصل إلـى حـرب الخليج سنة 1990 في المبحث الثاني ونضع قيد الدراسة ملف العقوبات الدولية على العراق "النفط مقابـل الغذاء" ونتواصل في هذا المبحث مع الأزمة البترولية لسنة 1998 وفي نفس السياق نقف على الأحـداث الدولية الراهنة وهي أحداث 11 سبتمبر و آثارها على الفوائض البترولية و في المبحث الثالـث لانغفـل أهمية الدافع البترولي في العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق و نفسح مجالا واسعا للآثار متعددة الجوانب للإحتلال على السوق البترولية و الاقتصاد العربي.

أما في الفصل الثالث نتطرق إلى التحديات الكبرى التي تواجه البترول العربـــي في ظل النظـام الاقتصادي الجديد بالإضافة إلى تحديات وآفاق الاقتصاد العربي والعمل العربي المـشترك، قـسمنا هـذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية يتصل المبحث الأول بالعولمة والتكتلات الاقتصادية لنضع في الـصورة الوضعية الحقيقية لسلعة البترول في إطار منظمة التجارة العالمية OMC ثم علاقة الأورو بتجارة البترول العربية، سنكتشف في المبحث الثاني أهمية الحوار منتجون – مستهلكون ونطرح قضايا البيئة وتغير مناخ الأرض، ضرائب الطاقة والكربون وتكنولوجيا تطوير بدائل البترول ونختم أطروحتنا بحلم كل عربي في المبحث الثالث وهو التكامل العربي ومقومات التنمية العربية المستدامة.

الفصل الأول :

المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-1982

تمهيد :

لقد اتخذت منظمة OPEP قرارين مهمين وذلك لتغـيير مجـرى صناعة البترول العالمـية كان من نتائجها ظهور مصطلح " أزمة الطاقة " إثر حرب أكتوبر سنة 1973 حيث تحقـق مـا يـسمى بالطفرة البترولية و خلاص الأول منها إلى انفراد المنظمة بتسعير البترول الذي تنتجه من أراضيها بعـدما ظلت الشقيقات السبع[1] تؤدي هذه المهمة نحو50 سنة، أما الثاني فهو القرار الـذي قـام باتخـاذه وزراء البترول العرب والذي يتضمن تخفيض ضخ بترول أراضيهم إلى الدول التي ساندت الكيـان الـصهيوني في حرب أكتوبر بل حجبه نهائيا عند الضرورة .

لقد عزز تزامن هذين القرارين الأثر المترتب عليهما حيث أديا إلى تحول جذري وهـيكلـي في السوق البترولية العالمية بصفة عامة و كان من إفرازهما تحقق الارتفاع المفـاجئ و الحـاد لـسعر البترول فارتفع من 4 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر1973 إلى أكثر من 12 دولار فـي مطلـع سـنة 1974.

فيما يلي نلقي الضوء على هذه الأحداث التاريخية و نـدرس انعكاسـاتها المباشـرة و غيـر المباشرة على الاقتصاد العربي بعدما نبين الميزة الاستراتيجية للبترول العربي والدور المميـز الـذي لعبته OPEP في مواجهة الشركات البترولية الاحتكارية كما يلي:

المبحث الأول **: المنطقة العربية و الظاهرة البترولية**

لمبحث الثاني **: الأزمتين البتروليتين الأولى و الثانية (1973-1974)، (1979-1980)**

المبحث الثالث **: أثر الزيادات في أسعار البترول على الاقتصاد العربي (1973-1982**

[1]- الشقيقات السبع: 7 شركات عالمية احتكرت الصناعة البترولية بكل مراحلها لمدة تزيد عن 50سنة ، 5 شركات منها أمريكية والباقي لبريطانيا و هولندا.

المبحث الأول : المنطقة العربية و الظاهرة البترولية

عرف البترول في العراق القديم باسم ((ميزوبوتيما))[1] فيما قبل الميلاد بآلاف السنين كما عـرف في مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط و استخدم الإنسان رواسبه أو ما يخرج منه من خلال شقوق الأرض في التدفئة , الإضاءة , رصف الطرق , البناء , التطبيب و مازالت آثار بابل في العراق تدل على استعمالات الإنسان للإسفلت[2] في البناء كذلك داخل الأهرامات المصـرية[3] وقد تطورت استعمالات البترول مع الزمن و التقدم الحضاري للإنسان و لـم يبـدأ التنقيـب عنـه بالحفـر و استثماره بشكل واسع إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين حيث استخدم البترول لأول مرة من الآبار التي حفرت سنة 1857 في كل من ألمانيا و بنـسـلفانيا[4] في الولايات المتحدة .

فيما يلي نتطرق لظاهرة البترول في الوطن العربي لكن بعد المرور على تعريف البترول و مسح جغرافية احتياطاته و إنتاجه بالإضافة إلى أهميته في المجتمع الصناعي الحديث كالتالي:

المطلب الأول: البترول في العالم

1- البترول مميزاته, مقاييسه و منتجاته

1.1- تعريف البترول :

البترول كلمة من أصل لاتيني و تعني زيت الصخر[5][Petr صخر+ Oleum زيت] وهو مادة بسيطة من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ومركـب مـن حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهـا وباعتبـاره خليطـا مـن المـواد

1- د/ حسن سيد أبو العينين : الموارد الاقتصادية , بيروت سنة 1979 ص :471

2- الإسفلت : الحالة الصلبة للبترول المتواجد في الطبيعة

3- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول OPAEP :التنقيب عن البترول في الوطن العربي ، الطبعة 3 , سوريا سنة 1996

4- Mohamed El Hocine Bennissad : Elements D'economie pétrolière les hydrocarbures présent et futur Economica paris 1981 p: 7,.8, 9

5- د/ كامل بكري د/ محمود يونس د/ عبد العظيم مبارك : الموارد و اقتصادياتها , دار النهضة العربية سنة 1986 ص :167

الهيدروكاربونية [1] والبترول سائل دهني[2] له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود ، الأخـضر , البني و الأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية .

2.1- مميزات المادة البترولية

1.2.1- نقطة الانسكاب:

يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الـشمعية المتواجـدة بالبترول الخام وتدل على مقدار لزوجته و أقل درجة حرارة ينسكب بها ويؤثر ارتفاعهـا علـى جـودة البترول, سعره و تكاليف انتاجه.

2.2.1- درجة الكثافة النوعية:

تعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتهما الحرارية و يعبر عنها باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي API , تتتراوح بين 1 إلى60 و تدل عـن نوعيـة وجودة البترول حيث تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

*** الدرجات العالية:**

رمز البترول الخفيف الذي يتحصل منه على نسـبة عاليـ ـة من المنتـ ـجات الخفيـفة تكـون من 35 درجة فما فوق (البنزين , الكير وزين).

***الدرجات المنخفضة:**

رمز البترول الثقيل الذي يتحصل منه على نسبة عاليـ ـة من المنتـ ـجات الثـ ـقيلة تكـ ـون من 28 درجة و ما دون (المازوت).

***الدرجات الوسطى:**

رمز البترول المتوسط مثل زيت الغاز , زيت الديزل و التشحيم , تكون بين 28 و 35 درجة .

---

[1]- Jean charles dubart : Energie le grand tournant , Paris 1981 , p: 75, 76

[2]- يتكون الغاز الطبيعي من مجموعة من الغازات هي : الايثان ، البروبان ، البيوتان ، النتروجين ، غاز ثاني أكسيد الكربون ، الكبريت.

3.1-مقاييس الوحدة البترولية :

الوحدة القياسية البترولية إما أن تكون بموجب الحجم أو الوزن :

1.3.1-الحجم:

- وحدة القياس الأمريكية و هي الوحدة الأكثر استعمالا وهي البرميل BARREL [1]الذي يعادل 159 لتر
- وحدة قياس المتر المكعب و يعادل 6.28 برميل ,هذا المعيار يستعمل في بعض البلدان مثـل أوروبـا الغربية (فرنسا ألمانيا).

2.3.1-الوزن : يعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية

-الطن الطويل يعادل 1006 كلغ
-الطن المتري يعادل 999 كلغ
-الطن القصير يعادل 906 كلغ

4.1-المنتجات البترولية :

1.4.1-المنتجات الخفيفة : الغاز الطبيعي[2], بنزين الطائرات, بنزين السيارات ,الكير وزين .

2.4.1-المنتجات المتوسطة : زيت الغاز, زيت الديزل, زيت التشحيم .

3.4.1-المنتجات الثقيلة : زيت الوقود, الإسفلت, الشمع .

---

[1]- محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، الجزائر , سنة 1983 ص :9 ،10 ،11

[2]- وحدة قياس الغاز الطبيعي هي القدم المكعب أو المتر المكعب و نظرا لضخامة إنتاجه تستعمل 1000 قدم مكعب ، 1000متر مكعب

2- تكون البترول, تواجده ووسائل نقله

1.2- تكون وتواجد البترول:

يوجد البترول عادة عند سطح الأرض أو في باطنها و يتكون في الطبيعة من تحلل المواد العضوية الناتجة من انطمار الملايين من الحيوانات و النباتات الميتة عبر ملايين السنين في طبقات الطمي الناعم تحت ضغط و حرارة شديدين .

1.1.2- مصائد البترول :

المصائد التي يتجمع فيها البترول نوعين :

***النوع الأول** : يتراكم البترول فيما يسمى بالمصيدة نتيجة الالتواءات و الانكسارات بفعل حركات القشرة الأرضية وبحكم طبيعة البترول التي تسمح له بالهجرة داخل الصخور المسامية.

***النوع الثاني:** تتكون المصيدة البترولية أيضا نتيجة لتمويل الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية كما قد تتكون لأسباب جيولوجية أخرى.

2.1.2- الحقل البترولي:

يتكون نتيجة تقارب عدد من المصايد البترولية لتكون وحدة منتجة واحدة تسمى حقلا بتروليا مثل حقل البرقان الكبير في الكويت.

3.1.2- الحوض البترولي:

قد يكون عددا من الحقول البترولية حوضا بتروليا مثل حوض الخليج العربي الذي يضم أكبر حقول البترول في السعودية , إيران , العراق .

2.2- وسائل نقل البترول:

ينقل البترول بالوسائل[1] التالية:

1.2.2- الأنابيب : تقدمت هذه الوسيلة لدرجة أن قطر الأنابيب يصل أحيانا إلى 75 سم.

---

[1] - د/سارة حسن منيمنة: جغرافية الموارد و الانتاج ، دار النهضة العربية و النشر, بيروت سنة 1996 ص: 324 ،325

2.2.2-ناقلات البترول :هي سفن معدة لنقل البترول وقد وصلت حمولة بعض الناقلات إلى مليون طن.

3.2.2-السكك الحديدية : ينقل البترول في عربات ذات صهاريج خاصة .

4.2.2-الطرق : ينقل البترول بواسطة اللوريات ذات الصهاريج.

3-الخصائص العامة للبترول :

للبترول مميزات هامة ترفعه فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي :

-تركيبه الكيماوي فريد[1] حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد و هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكـن التكـاليف باهضة جدا .

-يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنـزين يؤدي إلى تلوث الهواء .

-البترول مادة استراتيجية[2] تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهميـة خاصة

- يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله .

-تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80000 منتجا.

- البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة و يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر و الفن الإنتاجي السائد

-تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية .

---

[1]- أسامة فاضل الجمالي: الطاقة و الاقتصاد و سوق النفط ، أساسيات صناعة البترول و الغاز OPAEP الجزء الثاني سنة 1977 ص: 23

[2]- د/مديحة حسن سيد الدغيري :اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها ، دار الجيل بيروت الطبعة 1 سنة 1998 ص: 50 ،51

-تعتبر صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية و تحتاج إلى رؤوس أمـوال ضخمة وتتميز بالضخامة و التشابك في مختلف مراحلها .

4-التطورات في احتياطي, إنتاج واستهلاك البترول

1.4-الاحتياطي البترولي العالمي

1.1.4- تعريف الاحتياطي البترولي:

هو الثروة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيديـن الاقتـصادي و التقني و تتأثر مسألة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة[1] في عمليات البحث و الاستخراج أو الكلفة و مستويات الأسعار لهذه المادة الأولية .

2.1.4-أنواع الاحتياطي:

يمكن تقسيم الاحتياطي من زيت البترول إلى ثلاثة أنواع[2] رئيسية هي :

***الاحتياطي المؤكد :**عبارة عن كمية البترول التي يمكن استخراجها بصورة دقيـقة من حقـول البترول التي تم اكتشافها .

***الاحتياطي المحتمل :** يمثل الكميات الاضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كميـات الاحتياطي المؤكد

***الاحتياطي غير المكتشف :** عبارة عن كميات البترول المتصور الحصول عليها من أماكن لم يتم بـعد إجراء عمليات حفر آبار فيها .

---

[1]- د/ حافض البرجاس: الصراع الدولي على النفط العربي, بيسان للنشر، بيروت سنة 2000 الطبعة 1 ص: 23

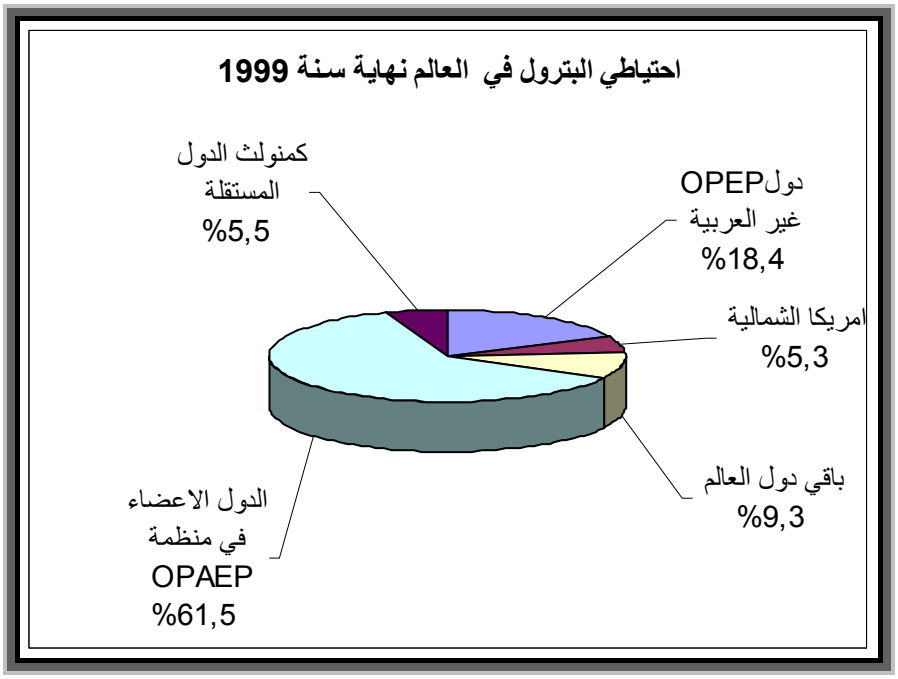
[2]- د/ كامل بكري و آخرون: الموارد و اقتصادياتها المرجع السابق ص :177، 178

3.1.4-تقديرات الاحتياطي البترولي العالمي:

تتوزع احتياطات البترول بشكل غير متساو في أنحاء الكرة الأرضية فالشرق الأوسط يحتوي على أكبر احتياطي في العالم يقدر بـ 80 إلى 88 بليون طن مكافئ بترول (616إلى 678 بليون برميـل بترول) وتأتي منطقة أمريكا الوسطى و الجنوبية باحتياطات تبلغ 8.19 إلى 11.19 بليون طـن مكـافئ بترول أما احتياطات بحر قزوين فتقدر بـ17 مليار برميل .

ارتفع الاحتياطي العالمي المثبت للبترول خلال الفـترة 1978 و حتى نهـاية سنة 1998 بنـسبة 62 % حيث وصل إلى 1052.9 بليون برميل وتزايد خـ ـلال هذه الفترة في المكسيك بـ ـ 300 % , فنزويلا 400 % , العراق 350 % والسعودية 150 % , الإمارات العربية المتحدة 312 % .

الشكل رقم 1 /1



المصدر: منظمة OPAEP تقرير الأمين العام السنوي 26 لسنة 1999 , ص: 85

4.1.4- نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج:

يعطينا هذا المؤشر[1] معلومات عن المدة الزمنية التي يتوقع أن يستنزف فيها الاحتياطي البترولـي بمعدلات الإنتاج الحالية ,هناك 3 دول يكفي الاحتياطي فيها لمدة تزيد عـن 100 سـنة هـي العـراق ,

[1]- د/هاني عبيد :الإنسان والبيئة منظومات الطاقة و البيئة والسكان, دار الشروق عمان سنة 2000 ص: 52 ،53

الكويت و الإمارات ممثلا 29.2 % من الاحتياطي البترولي العالمي و من المثير للانتباه أنه رغم امتلاك السعودية لربع الاحتياطي العالمي إلا أنه سيستنزف خلال 80 سنة بسبب إنتاجها اليومي المرتفع جدا .

2.4-الإنتاج البترولي العالمي:

1.2.4-جغرافية الإنتاج البترولي العالمي:

يتركز إنتاج البترول جغرافيا في المناطق الكبرى التالية :

- **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :** تشمل هذه المنطقة كل البلاد العربية المنتـ ـجة للبترول[1] بالاضافـة إلى إيران و تركيا و يبلغ نصيبها من الإنتاج العالمي 35.8 % .

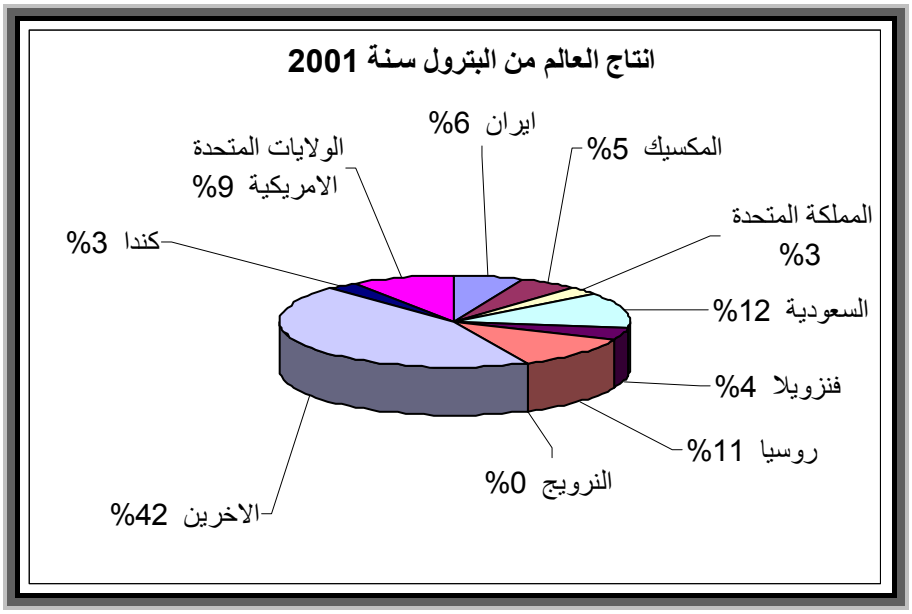
- **أمريكا الشمالية و منطقة البحر الكاريبي** : تشمل كندا , الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ,المكـسيك كولومبيا , فنزويلا , جزيرة ترينداد و تسهم بحوالي 23.5 % .

- **الاتحاد السوفياتي السابق** : يسهم بنحو 11.1 %

- **مناطق أخرى ثانوية** : أهمها نيجيريا , إندونيسيا , الصين , النرويج.

[1]- د/سارة حسن منيمنة :جغرافية الموارد و الانتاج المرجع السابق ص: 326، 327

الشكل رقم 1 /2



المصدر: النفط و التعاون العربي, العدد 100, المجلد 28 , سنة 2002 ص: 40

2.2.4- تطور الإنتاج البترولي العالمي :

بلغ الإنتاج البترولي العالمي سنة 1913 حوالي 385 مليون برميل أخذ يتزايد بسرعة حتى وصل سنة 1938 إلى 1225 مليون برميل و 3783 سنة 1950 و لعل أبرز ما شهده هو تزايد إنتاج الشرق الأوسط[1] منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بحوالي 712 مليون طن سنة 1970 و 992 مليون طن[2] سنة 1980 بينما كان لا يزيد عن 15 مليون طن سنة 1939 و تطور إنتاج البترول في القارة الإفريقية (شمال و غرب إفريقيا أساسا) من أقل من 1% سنة 1950 إلى 10.7% سنة 1994 بالمقابل انخفض نصيب الولايات المتحدة إلى أقل من الثلث خلال هذه الفترة , في ظل هذه المعطيات ارتفع الإنتاج البترولي العالمي إلى 3165032 مليون طن سنة 1994. (انظر الجدول)

---

[1] - Guy Chambon : grands problemes Economiques Comtemporaines, 4 eme Edition dallaz septembre 1988 p:127

[2] - الطن = 7 براميل في المتوسط

الجدول رقم (1/1): أهم الدول المصدرة للبترول عام 2000

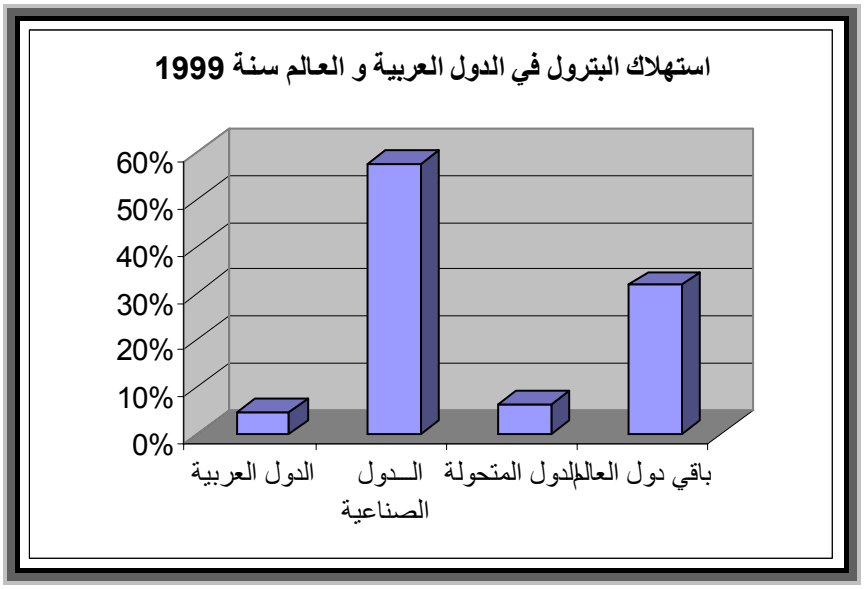
الدولة	صافي الصادرات البترولية (مليون برميل يوميا)
السعودية	7,84
روسيا	4,31
النرويج	3,11
فنزويلا	2,66
إيران	2,59
الإمارات العربية	2,18
العراق	2,09
الكويت	2,05
نيجيريا	1,86
المكسيك	1,44
ليبيا	1,29
الجزائر	1,22
المملكة المتحدة	1,06
كندا	0,72

المصدر: النفط والتعاون العربي، 2002، المجلد 28، العدد 100، ص 42

3.4- الاستهلاك البترولي العالمي :

يتزايد الاستهلاك البترولي العالمي باستمرار حيث قدر مجموعه 653 مليار برميل حتى سنة 1992 أي بمعدل65 م/ب/ي و يستهلك البترول في جميع دول العالم لكن بنسب مختلفة إذ أن 70% منه نصيب عدد قليل من الدول الصناعية , تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في طليعتها و بلغ استهلاكها اليومي سنة 1992 أكثر من 16 م/ب تليها اليابان بـ 5.5 م/ب ثم روسيا بـ4.4 م/ب أما بقية الدول الصناعية فيتراوح استهلاكها بين المليون و المليونين و نصف المليون برميل يوميا.

الشكل رقم 3/1



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 26 لمنظمة OPAEP ص: 32

المطلب الثاني : أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث

1- أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي :

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال أدلمان و فرانكل عاملا جديدا[1] مـن عوامـل الإنتاج إلى جانب الأرض , العمل, رأس المال و التنظيم و تعتبر الطاقة البترولية لحـد الآن الأوفـر, الأسهل و الأفضل كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة واعتبر استهلاكه معيـارا للتقدم الاقتصادي .

1.1- دور البترول في القطاع الصناعي:

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة و يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطـيع الاستمرار بشكل منـ ـتظم دون البترول فهو مصدر للحـرارة , الطاقة المحركة و أغراض أخرى[1] ، [2] و هو أساس الصناعة البتروكيميائية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

---

[1]- د/ حافظ البرجاس: الصراع الدولي على البترول العربي, بيسان للنشر، لبنان الطبعة 1 سنة 2000 ص: 74،75

[(1)]- تستخدم رواسب البترول: الإسفلت و القطران لتعبيد الطرق

[(2)]- يستخدم البترول كمادة لتغذية المعادن و يعطي مادة التشحيم من أجل استمرار عمل الآلة و يستعمل في المحولات والكوابل وعلب وصل الأسلاك تحت الأرض بالنظر إلى صفته العازلة.

2.1- دور البترول في القطاع الزراعي :

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديـ ـ ـث الذي يمكن أن نطلق عليه اسـ ـم " البترو – زراعة " وذ لك لسببين رئيسيين هما :

- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة
- استعمال المنتجات البتروكيمياوية و أثرها في التقدم الزراعي

في هذا السياق نشير إلى دور المنتجات الكيماوية في حل مشكلة الغذاء العالمية التـي يعـاني منها حوالي 50% من سكان العالم فقد أكدت الإحصائيـات أنه سيرتـفع تعداد سكان الأرض سـنة 2030 إلى 8.5 مليار نسمة و نحو 90% من هذه الزيادة ستحدث في الدول النامية كما يعاني العـالم أيضا نقصا في البروتين الحيواني بسبب الأمراض التي تصيب الحيوانات و تقدر الخسارة منه حـوالي 12 ألف دولار سنويا (20% من قيمة الانتاج) .

في دراسة صادرة عن منظمة الأغذية و الزراعة FAO أشارت إلى أن الحـل الأقـرب لهـذه المشكلة هو التوسع في استخدام الأسمدة و المبيدات الحشرية .

3.1- دور البترول في القطاع التجاري :

يشكل البترول و منتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشـتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية و من ثم تبيع منتجاته المصنعة فـي أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية، ففي سـنة 1984 قـدرت الأربـاح الـصافية لمجمـوع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي27 مليار دولار كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منهـا 20 مليـار دولار و خلال السنوات1974- 1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم مـا مقـداره 110 مليارات دولار كربح صاف نتيجة الاستثمارات البترولية فـي الخـارج كمـا حولـت الـشركات البريطانـية و الهولنديـ ـ ـة و الفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليـار دولار نتيجـة هـذه العمليات .

إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث[1] فئات من الدول هي الدول المنتجة للبترول و الدول غير المنتجة و المستهلكة و بلاد الشركات البترولية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبـر الـدول أو الـشركات ذات الجنسيات المتعددة.

2- أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي :

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي .

1.2- دور البترول في قطاع المواصلات:

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطـاع المواصـلات بحوالي35% من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البنزين وقود السيارات ، المازوت وقود الطائرات و البواخر، الكيروزين وقود الطائرات النفاثة وتجدر الإشـــارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة و تحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

2.2- دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية :

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفـضل فـي التكلفـة و النظافة .

3.2-المنتجات البتر وكيماوية و استخداماتها :

حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنـهـا في حياتنا مثل مواد البلاستيك ، الألياف الصناعية، المنظفات ، المطاط ، الأدوية ، الدهانات، الأسمدة .

3-أهمية البترول على الصعيد السياسي :

[1]- د/حافظ البرجاس : الصراع الدولي على البترول العربي ، المرجع السابق ص :82

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة حيث قال كليمنصو[1] أثناء الحرب العالمية الأولى أن " البترول ضروري كالدم " وكتب كوليدج رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن " تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته" و يعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام , لذلك بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا.

1.3-بروز الدور السياسي للبترول :

المعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساو فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطيا كبيرا من البترول في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي السابق محرومة منه، هذا الواقع جعل من البترول و كيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي و الاستراتيجي لدول العالم الصناعي و أصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط و شمال أفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن و حتى الآن كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول الذي تعتبره مادة استراتيجية لأمنها القومي و تطبيقا لهذا المبدأ دأبت منذ منتصف هذا القرن على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول و حماية طرق إمداداته.

وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي- الإسرائيلي فمن أزمة السويس سنة 1956 مرورا بحرب 1967 فحرب أكتوبر1973 إلى الحرب العراقية- الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991 و العدوان الأخير على العراق سنة 2003 كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر و هدفها المعلن و الخفي حتى أطلق عليها تسمية " حروب البترول " .

---

[1]- كليمنصو الرئيس الفرنسي في السابق

2.3-البترول كسلاح سياسي:

لقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملته الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أممت بترولها[1] أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيـازات أو بـسبب المنافسة كما استخدمته الدول المنتجة[2] للبترول لبلوغ أهـداف سياسـية أو لتحـسـين أوضـاعها الاقتصادية و استعملته الهيئات الدولية[3] للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي.

4-أهمية البترول على الصعيد العسكري:

يقول أوكونور في كتابه إمبراطورية البترول الصادر في موسكو سنة 1985 "من يملك البتـرول سيملك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر و بفضل بنزين الطائرات سيسيطر علـى الجـو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر بل أكثر من ذلك إنه بـفضل الثروات الخيالية التي يمكـن أن يجمعها من البترول سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة" .

1.4-البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية:

يقدر الطلب العسـكري العالمي على البترول ما بين 2.5 و 4.5 *مابرل* أي ما يعـادل 5 % من الاستهلاك البترولي العالمي و ترتفع هذه النسبة فـي حالـة الحـروب و يحتـل الوقـود النفـاث (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة إذ تصل حصته إلى أكثر من 3/2 مـن الاستهلاك البترولي العسكري وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيار النووي لازال مخيفا.

---

[1]- مثال: عندما أمم العراق شركة بترول العراق سنة 1973 قامت الشركات البترولية بتخفيض سعر البترول العراقي عن مثيله في الدول المجاورة و الامتناع عن تسويق حصته من البترول و الامتناع عن توسيع ميناء الفاو.

[2]- استخدمت الدول العربية في حرب أكتوبر البترول كسلاح ضغط سياسي

[3]- قرار الأمم المتحدة رقم 661 ضد العراق الخاص بفرض عقوبات اقتصادية كاملة و قرار النفط مقابل الغذاء

2.4-التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية :

تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم و أكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها و توزيعها في مناطق القتال و تشمل على خزانات ضخمة، ناقلات كبيرة، سكك حديدية، سيارات حوضية و خطوط أنابيب.

يعتبر خط أنابيب حلف الناتو[1] **أطول خط استراتيجي عسكري للوقود حيث يمتد مسافة** 10000 **كيلومتر في غرب أو روبا و جنوبها و يخزن حوالي مليوني متر مكعب .**

3.4- البترول و اتجاهات نتيجة الحرب :

إن الدولة التي تمتلك الوقود البترولي ما يكفي قواتها لفترة طويلة و تستطيع نقل تلك الإمدادات و تجهيزاتها إلى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حظا في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل.

4.4-البترول سببا للحرب أو هدفا لها :

يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها .

المطلب الثالث : ظاهرة البترول في الوطن العربي

1-الاكتشافات البترولية في المنطقة العربية

1.1-تاريخ الاكتشافات البترولية في الوطن العربي :

يعود تاريخ اكتشاف البترول في الوطن العربي إلى نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حيث حفرت أول بئر بهدف التنقيب عن الزيت الخام سنة 1896 في حقل جمسة في مصر و تحقق أول اكتشاف سنة 1907 في نفس الحقل لكن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق إلا سنة 1927 بداية

[1]- حلف الناتو : حلف شمال الأطلسي حلف دفاعي يقوم على أساس التعاون العسكري و السياسي بين الدول الأعضاء تم توقيع معاهدة الحلف في واشنطن سنة 1949 بين 12 دولة بغرض الدفاع عن مصالح دول أوروبا الغربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية

بحقل كركوك في العراق ثم تبعته الاكتشافات الرئيسية في الكويت، السعودية ثم الإمارات العربية المتحدة في المشرق العربي ولم يكتشف البترول بكميات كبيرة في دول شمال أفريقيا إلا في الخمسينات.

2.1-توزيع الاحتياطات البترولية العربية:

تتركز معظم الاحتياطات المكتشفة من البترول في الدول العربية في خمسة[1] أقاليم رئيسية :

1.2.1- منطقة الخليج العربي :

تضم 74.5 % من إجمالي الاحتياطات المكتشفة و القابلة للاستخراج في الدول العربية وتعتبر هذه المنطقة من أكبر المناطق البترولية في العالم , تزيد احتياطاتها المكتشفة عن 698 مليار برميل تتوزع بين السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين و جنوب العراق.

2.2.1-إقليم ما بين النهرين في سوريا و العراق:

يضم حوالي 10% من إجمالي الاحتياطات المكتشفة و القابلة للاستخراج.

3.2.1-حوض سرت في ليبيا :

يضم حوالي5.4% من تلك الاحتياطات .

4.2.1-حوض الصحراء الكبرى :

يمتد في الجزائر و جنوب تونس وغرب ليبيا ويضم حوالي 2.9 % من تلك الاحتياطات .

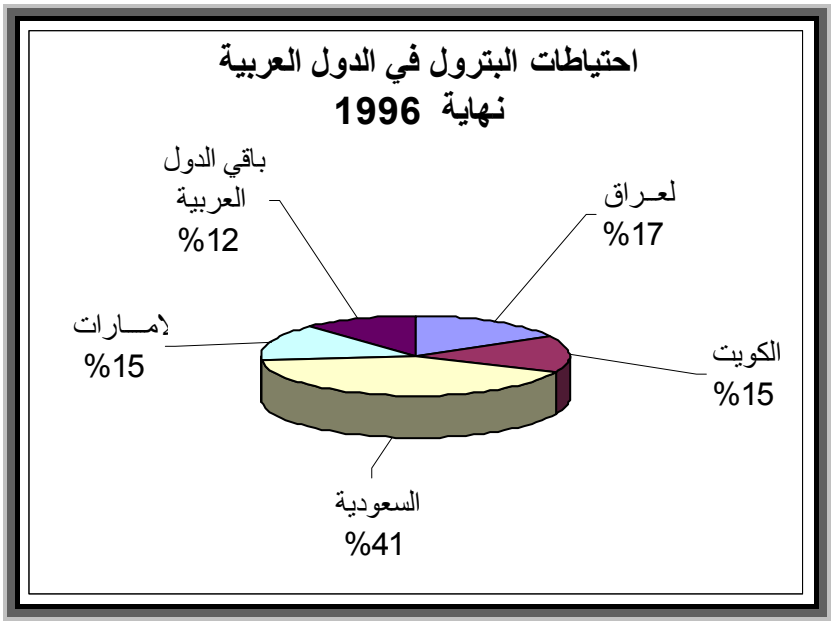
[1]- مصادر الطاقة في الوطن العربي: وقائع مؤتمر الطاقة العربي السادس ، سوريا منظمة OPAEP , ماي 1998 ص :13، 14

5.2.1-خليج السويس في مصر:

يضم حوالي 1.3 % من تلك الاحتياطات .

*تتوزع هذه الاحتياطات في أكثر من 470 حقلا بتروليا و غازيا منها 26 حقلا عملاقا يحتوي كلا منهـا على أكثر من 5 مليارات برميل من البترول بما فيها أكبر حقلين بتروليين في العالم و هما حقل الغـوار في السعودية و حقل البرقان الكبير في الكويت كما تشمل 51 حقلا يحتوي كل منها على ما لا يقل عـن مليار برميل و 34 حقلا يحتوي كل منها على 500-1000 مليون برميل . لاحـظ الـشكل والجـدول التاليين:

الشكل رقم 1 /4



المصدر: مؤتمر الطاقة العربي السادس سوريا 10-13 ماي 1998 ص 17

الجدول رقم (2/1): الإحتياطي البترولي لأهم بلدان الشرق الأوسط

الدولة	الإحتياطي / مليار برميل	النسبة من إحتياطي العالم
السعودية	261,20	%25,9
العراق	100	%9,9
الإمارات العربية المتحدة	98,10	%9,7
الكويت	96,5	%9,6
إيران	89,30	%8,8
باقي دول الشرق الأوسط	11,5	%1,10

المصدر: مجلة أخبار النفط والصناعة، مارس 2001، العدد 366، ص: 37.

2 - تطورات الإنتاج البترولي العربي

1.2- دول الخليج العربي

1.2.2-المملكة العربية السعودية :

منح أول امتياز[1] بترولي في السعودية لـصالح الـشركة الأمريكيـة " سـتاندرد أو يـل أوف كاليفورنيا" سنة 1933 وتحقق أول إنتاج سنة 1938، تزايد إنتاج المملكة من 8 مليون طن سـنة 1946 إلى 48 مليون طن سنة 1956 ثم إلى421 مليون طن سنة 1974 و427.5 مليـون طـن سـنة 1994(13.5% من الإنتاج العالمي) وبذلك احتلت المركز الأول في الإنتاج بين دول العالم هي الأولـى أيـضا باحتياطي البترول المؤكد (25% من احتياطي العالم) ,أهم الحقول فيها حقل الغوار 43% من الإنتـاج السعودي[2]) , حقل بقيق 22% , حقل القطيف، حقل الدمـام بالاضافة إلى عـدة حقـ ـول بحـ ـ ـرية أهمـ ـها حقل السفانية 21% (من الانتاج السعودي) .

2.1.2-العراق :

تعرضت عمليات البحث عن البترول في العراق لصراعات[3] و تنافس مـستمر بـين الـشركات الأجنبية انتهى الأمر بتضامن الشركات الأمريكية، الفرنسية، الهولندية و الإنجليزية فـي شـركة واحـدة عرفت باسم" شركة بترول العراق" بدأت عمليات الكشف عن البترول منذ عام 1925 في منطقـتي بغداد و الموصل وشركة بترول البصرة سنة 1927، بعد الحرب العالمية الثانية ارتفع الانتاج البترولي العراقي إلى 58.5 مليون طن سنة 1951، منذ ذلك التاريخ شهد طفرات واسعة حتى بلغ 97 مليون طـن سـنة 1974 لكنه بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991 انخفض نتيجة الحصار العالمي[4] إلى 24.5 مليون طـن سنة 1994, يستخرج البترول في العراق[5] من حقل كركوك(70% من بترول العراق) ، حقل بترول خانة خانقين ، حقل عين زالة، حقل الرميلة (16% من الإنتاج العراقي) .

---

[1]- الامتيازات: اتفاقيات بين الدول البترولية و الشركات الاحتكارية تعطي للشركات الحق في التنقيب ،الاستخراج،الانتاج و تصديرالبترول الخام .

[2]- تتولى شركة أرامكو شركة البترول الأمريكية –العربية استخراج البترول في السعودية

[3]- محمد عبد العزيز عجمية : فصول في الاقتصاد العربي ، بيروت سنة 1988 ص :111

[4]- د/ سارة حسن سيد منيمنة : جغرافية الموارد و الإنتاج المرجع السابق ص: 347

[5]- لمزيد من التفصيل عن بترول العراق ارجع إلى ص :118.119

3.1.2- الكويت :

يرجع بدء الإنتاج إلى الامتياز الذي منحته الكويت سنة 1934 إلى شركة بترول الكويت المملوكة مناصفة لشركة البترول البريطانية BP و شركة الخليج للزيت الأمريكية " Gulf Oil Coup " لكـن الإنتاج الفعلي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية و تزايد بسرعة فائقة من حوالي مليون طن فقط سـنة 1946 إلى 70 مليون طن سنة 1958 ثم إلى 128 مليـون طن سنة 1974 وإلـى103.7 مليون طـن سـنة 1994 و يتركز في حقل البرقان حقول الروضتين , مكوع الأحمدي , المناقيش , أم قدير , تتميز الكويت بضخامة مخزونها المؤكد و يساوي تقريبا عشر المخزون العالمي.

4.1.2- المنطقة المحايدة :

بدأ استغلال البترول في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية و الكويـت سـنة 1953 وصل انتاجها سنة 1972 إلى 30.5 ملـ ـيون طن ويتـ ـ ـوزع فيها البترول مناصفة بين المـ ـملكة و الكويت و يستخرج من حقل الوفرة.

5.1.2- الإمارات العربية المتحدة :

بدأ البحث عن البترول في دولة الإمارات سنة 1947 في إمارة أبو ظبي و تحقـق أول اكتـشاف سنة 1950 أما الإنتاج فقد بدأ حديثا و ذلك سنة 1962 و بلغ سنة 1994 حوالي 113.6 مليون طن مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين دول الشرق الأوسط بالإنتاج و الرابعة بين دول العالم و تحتـل المركـز السابع في الاحتياطي العالمي أما أهم حقول البترول في الإمارات فهي حقل أم شاـيف, حقل زاكـ ـ ـوم في أبو ظبي و حقل فاتح في دبي.

6.1.2- قطر[1] :

بدأت شركة "قطر المحدودة " البحث عن البترول سنة 1937 و تحقق الاكتشـاف سـنة 1939 إلا أن الإنتاج كان متأخرا نسبيا حيث أنتجت كميات ضئيلة سنة 1949 لكن ما لبث أن تزايـ ـد بـاطراد حتى وصل سنة 1994 إلى 20.8 مليون طن .

[1]- تضم دولة قطر أكبر تجمع غازي تقدر احتياطاته بحوالي 10 تريليون متر مكعب

7.1.2-سلطنة عمان :

بدأت عمليات الحفر الاستكشافي في عمان منذ سنة 1956 و لم تتحقق الاكتشافات البتـ ـ ـرولية إلا في الفترة بين 1962-1964 أين اكتشفت ثلاثة أبار هي ناتيه , بيسال و فهود التي بدأ الإنتـاج منهـا سنة 1976 وقد بلغ الانتاج الكلي للسلطنة 40.5 مليون طن سنة 1994.

2.2-دول شمال أفريقيا

1.2.2-ليبيا :

يرجع اكتشاف البترول في ليبيا إلى أواسط الخمسينيات إلا أن الإنتاج التجاري لم يتحقق إلا فـي عام 1961و قد منحت الامتيازات البترولية إلى ثلاثين شركة دولية معظمها أمريكية ,ارتفع الانتاج الليبي إلى 58 مليون طن سنة 1965 و إلى 159مليون طن سنة 1970حيث أصبحت من دول الإنتاج الكبـرى في العالم لكنها اتبـ ـعت سياسة تخفيض الإنتاج حفاظا على ثروتـهـا و بالتالي انخفض إنتاجهـا إلـى 67.6 مليون طن سنة 1994 و بذلك فهي الدولة الخامسة في الإنتاج العربي , يستخرج البترول فيها مـن حقل زلطى 36% من الإنتاج الليبي, حقل الجبل 20% ,حقل جالو 15%.

إن البترول الليبي يتميز بعدة مميزات أهمها الموقع غرب السويس وقربه من أو روبا و الموقـع الساحلي ثم طبيعة البترول الليبي فالموقع قرب السويس قد أعفاه من رسوم المرور سـواءا فـي أنابيـب الشرق مثل (التابلاين) أو في قناة السويس فضلا عن تحرره من أخطار التوقف في حالة إغلاق القنـاة ومن الدوران حول أفريقيا, هذا يفسر دفعة الإنتاج الكبيـرة مـن البتـرول الليبـي بعـد عـدوان سـنة 1967أما قربه من أو روبا فقد قلل من تكاليف النقل إليها ساعده على ذلك الموقع الساحلي حيـث تمتـد خطوط أنابيب قصيرة أما عن طبيعة و نوعية البترول الليبي فهو من النوع الخفيف ويمتاز بشدة جودتـه لذلك فاقت أسعاره بترول الخليج العربي فضلا عن خلوه من الكبريت مما يعطيه أهمية أكبر.

2.2.2-الجزائر:

جرى البحث[1] عن البترول في الجزائر سنة 1890 و قد اكتشف لأول مرة بكميات تجارية سـنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد و بدأ الانتاج سنة 1953, شهدت سـنة 1956 أولـى الاكتـشافات

[1]- د/ حافظ البرجاس : الصراع الدولي على البترول العربي المرجع السابق ص: 160

الكبرى في الصحراء الجزائرية إذ تم اكتشاف حقل "حاسي مسعود" [1] ، [2] الذي بوشر الإنتاج منه سنة 1957 تضاعف الإنتـاج البترولي الجزائـري من نصف مليون طن سنة 1958 إلى 16 مليون طن سنة 1960 و 55.7 مليون طن سنة 1994 وبذلك احتلت المركز السابع بين الدول العربية المنتجة للبترول.

3.2.2-مصر :

تعد مصر أولى دول الشرق الأوسط التي استغلت البترول اقتصاديا و ذلك سنة 1909 في حقـل جمسة , وصل إنتاجها سنة 1994 حوالي 46.5 مليون طن (4.8%من إنتاج بترول الشرق الأوسط).

3.2-الدول العربية الأخرى

1.3.2-سوريا :

اكتشف البترول في سوريا سنة 1956 و بدأ الإنتاج فيها سنة 1968 حيث بلغ سنة 1994 حوالي 29.9مليون طن.

2.3.2-البحرين :

بدأ إنتاج البترول في البحرين سنة 1934 بكميات محدودة من حقل العـ ـ ـوالي و مازال محدودا اذ بلغ سنة 1994 نحو 2.2 مليون طن.

3.3.2-تونس :

تركزت عمليات البحث عن البترول في تونس شمال البلاد و أدت إلى اكتشافه بكميات اقتـصادية في منطقة البرمة و دويلب سنة 1964.

---

[1]- اكتشفت الجزائر 3 حقول للغاز الطبيعي هي حقل حاسي مسعود فيه البترول مختلط بالغاز ، حقل حاسي الرمل ، حقل عين صالح

[2]- يعد حقل حاسي الرمل من أغنى حقول الغاز في العالم كما تعد الجزائر من أكبر دول العالم إنتاجا للغاز الطبيعي .

4.3.2-السودان :

بدأت عمليات البحث عن البترول في السودان سنة 1970 و تحقـ ـق أول اكتشاف سـنة 1975 في "حقل البشائر" تلاه حقل الوحدة سنة 1978 , تم تصدير أول شحنة[1] بترول في أوت 1990 و يقـدر احتياطي السودان حوالي 270 مليون برميل.

5.3.2-اليمن :

إن اكتشاف البترول في اليمن جاء متأخرا حيث أعلن عن وجود البترول بكميات تجاريـة بلغـت 500000 برميل يوميا سنة1989 كما أعلنت شركة "أوكسيدنتال" الكنديـة و شـركة توتـال الفرنـسية سنـ ـة 1994 عن تفاؤلها بوجود اكتشافات صغيرة و إمكانات على الأمد البعيد.

6.3.2-المغرب :

تحقق اكتشاف له بعض الأهمية في مدينة أغادير المغربية سنة 1961 و بلغ معدل إنتاجـه فـي أواخر الستينات حوالي 600 برميل يوميا.

3-مميزات البترول العربي :

يتميز البترول العربي بخصائص تجعله من أحسن حقول البترول في العالم إنتاجـا مـن الناحيـة الاقتصادية كما يلي :

- جودة البترول العربي و قلة احتوائه على الشوائب[2] .

- وجود البترول العربي في خزانات جيولوجية مثالية عظمى ذات ضغط مناسب تـساعد علـى تـدفق البترول بانتظام و أنها قريبة من السطح مما يقلل تكاليف الإنتاج حتى أصبح متوسط تكلفة البئـ ـ ـ ـ ـر في السعودية مثلا يعادل 20% من متوسط تكلفة البئر في فنزويلا.

---

[1]- علي عبد القادر علي تقرير بشأن التنويع الاقتصادي والتحولات الهيكلية في السودان النفط و التعاون العربي، المجلد 28،العدد 100 سنة 2002 ص :125

[2]- الشوائب مثل مادتي الكبريت و الرصاص

- عظم إنتاجية بئر البترول[1] في معظم البلاد العربية فبينما يبلغ معدل الإنتاج اليومي لبئر البترول في الولايات المتحدة 12 برميل في اليوم و 75 برميل في الاتحاد السوفياتي و 280 برميل في فنزويلا يصل إلى 4410 برميل يوميا في دول الشرق الأوسط أي نحو 500 مثلا لما هو عليه الإنتاج اليومي للبئر في الولايات المتحدة و يشكل البترول العربي حوالي 30% من الإنتاج العالمي.

- قلة التكاليف التي تصرفها شركات البترول في البحث عن البترول العربي ذلك لأن مناطق حقوله و ما يجاورها تعد من المناطق المثالية الأكثر احتمالا لوجود زيت البترول .

- الموقع الجغرافي لحقول البترول العربي بالقرب من السواحل كما هو الحال حول سواحل البحر العربي، سواحل خليج السويس، ساحل شمال غرب أفريقيا مما يساعد على سهولة و قلة تكاليف نقله, هذا إلى جانب سهولة مد خطوط الأنابيب عبر الأراضي شبه مستوية السطح.

- ضخامة الاحتياطي من البترول العربي إذ يقدر بأكثر من 60% من الاحتياطي العالمي .

- قلة استهلاك العرب للبترول[2] اذ يقدر بحوالي 5% من اجمالي البترول وضخامة الفائض للتصدير حيث يدخل 60% من البترول العربي السوق العالمية.

- طول عمر البترول العربي ويقدر بـ 85 عاما.

المطلب الرابع : البعد الدولي و الاستراتيجي للبترول العربي

1- أهمية البترول العربي كمصدر للطاقة أو كمادة خام للصناعة البتر وكيماوية:

أبرز دليل على أهمية البترول كمصدر للطاقة هو اعتماد دول الغرب الصناعي عليه لتسيير الحركة الاقتصادية فيها ماضيا و حاضرا و مستقبلا فإيطاليا , فرنسا و هولندا تزودت سنة 1960 بـأكثر من 82 % من احتياجاتها من بترول العالم العربي كما أن تسع دول من بين اثنتي عشرة دولة تستورد البترول اعتمدت على البترول العربي بـ 68,9% من مجموع وارداتها البترولية في السنة المذكورة

[1]- حسن سيد أبو العينين : الموارد الاقتصادية، بيروت سنة 1979 ص: 465 ،466

[2]- د/عبد الجابر تيم و آخرون : مستقبل التنمية في الوطن العربي دار اليازوري العلمية الأردن سنة 1998 ص: 60

و في الفترة 1973 -1977 تراوحت حصته ما بين 58% و 56% من مجمل واردات الدول الـصناعية من البترول الخام على عكس عقد الثمانينات الذي شهد تراجع[1] ملحوظ بحيث لم تتجاوز حـصتـ ـهـ20 أو 30% من موازنة الطاقة العالمية لكنه عاود اكتساب أهميته فوفقا للتقـديرات الحديثـة فـإن الـدول الأوروبية ستبقى تحصل على ربع احتياجـاتها البترولية من الخليج العربي , سيزداد هذا الاتجاه وضوحا مع نهاية القرن الحالي حيث يتوقع أن يهبط إنتاج كل من الولايات المتحدة و منطـ ـقة بحر الشمـ ـال و لا يقتصر دور البترول العربي على أهميته كمصدر للطاقة فحسب بل أن أهميته تـزداد كمـادة خـام للصناعات البتر وكيماوية في العالم و تبرز قيمته في هذا المضمار لكون معظم إنتاجه معـدا للتـصدير كمادة خام نظرا لقلة مصافي التكرير العربية.

2-أهمية البترول العربي كمجال للاستثمارات الأجنبية:

تتصف الصناعة البترولية بضخامة الاستثمارات حيث تمـتص مرحلتـي التنقيـب و الإنتـاج حوالي45% من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة فيها , إن ما يميز البترول العربي في هذا المجال هو ضآلة الاستثمارات اللازمة في مرحلة الإنتاج بالمقارنة مع بلدان العالم الرأسمالي و تتراوح نـسبتها مـا بين60 و75% من مجموع الاستثمارات الإجمالية فـباستثمار قليل تحقق الشركات الأجنبية أكبـر قـدر من الأرباح وبينما يلزم استثمار90 مليون دولار في الولايات المتحدة لإنتاج مليون طن من البترول فـإن 5 ملايين فحسب كافية لإنتاج الكمية نفسها في المنطقة العربية يعود السبب في ذلك إلـى غـزارة إنتـاج الحقول العربية و سهولة استخراج البترول فيها بالاضافة إلى ضخامة الاحتياطي الثابت و تـدني أجـور الأيدي العاملة كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض كلفة الإنتاج و ارتفاع عائد رأس المال الموظـ ـ ـ ـف بل أن في دولة قطر مثلا أمكن تغطية رأس المال المستثمر في إنتاج البترول خلال سنة واحدة فقط.

3-أهمية البترول العربي في تجارة البترول العالمية:

يأتي القسم الأكبر من البترول المتدفق إلى الأسواق العالمية من منطقة الشرق الأوسط و تعتبـر أوروبا الغربية أهم سوق نظرا لقربها من البلدان العربية يليها بلدان الشرق الأقصى و اليابان التي تعتمـد في قسط كبير من وارداتها البترولية على منطقة الخليج (الإمارات، السعودية، العراق، الكويت، قطـر) أما السوق الثالثة للبترول العربي فهي بلدان أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية و تعتمد الولايات المتحـدة بشكل أساسي على بترول المنطقة العربية لتسد عجزها البترولي و شهد اليوم افتتاح سوق أوروبا الشرقية أمام البترول العربي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و تراجع الصادرات الروسية .

---

[1]- راجع استراتيجية الدول الصناعية بعد أزمة الطاقة لسنة 1973 ص :75

هكذا تستأثر الدول الصناعية (المجموعة الأوروبية و الولايات المتحدة و اليابان) بثلثي صـادرات البترول العربي ، تجدر الإشارة أن الجزء الأكبر من هذا الأخير معد للتصدير ولا يستهلك منه محليـا إلا القليل وهو في الغالب مادة خام عكس صادرات منطقة المكسيك و البحر الكـاريبي التـي تتـألف مـن منتجات بترولية.

4-الأهمية الاستراتيجية للبترول العربي:

إن الارتباط الوثيق بين البترول من جهة و الاقتصاد و النقل و فاعلية القوات المسلحة من جهة أخرى جعل الأمن الوطني بشتى مجالاته الاقتصادية و الاجتماعية و العـسكرية مرتكـزا علـى الأمـن البترولـ ـي و قد ترتب على هذه الميزة الاستراتيجية أن أصبح البترول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية جزءا لا يتجزأ من العلاقات الدولية و أحد المتغيرات الكبرى التي تقوم بدور فاعل في صـراع القـوى العالمي فإذا كان البترول بصورة عامة يتمتع بهذه الميزة الاستراتيجية المهمة فان البترول العربي يتميز بخصائص استراتيجية اضافية جعلت منه محط أنظار العالم حيث يتوسط الموقع الجغرافي للدول العربيـة المصدرة للبترول أكبر الدول المستوردة لهذه المادة كاليابان و أوروبا الغربية شرقا و الولايات المتحـدة الأمريكية غربا إلى جانب قربه من دول الاتحاد السوفياتي السابق و أفريقيا ومما يزيد من أهميته وجـود المضائـق و الممرات البحرية و تشكل قناة السويس الممر البحري الذي يمر عبره جزء رئيسي من إنتاج بترول إيران, العراق, الكويت, البحرين, السعودية, قطر, الإمارات, عمان أي نصف الأطنان المـصدرة من المنطقة باتجاه البلدان الصناعية أما مضيق هرمز فهو بوابة العبور المائية الضيقة إلى منطقة الخلـيج العربي حيث تمر عبره ناقلة بترول كل11 دقيقة تقريبا[1] من و إلى الخليج العربي و عن طريقه يتدفق ثلثا إمدادات العالم من البترول أي 90% من حاجات اليابان و70% مما تحتاجه السوق الأوروبية المشـتركة و 50% من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية هذا بالاضافة إلى أنابيب البترول التي تـربط الحقـول البترولية في كل من السعودية, العراق بشواطئ البحر الأبيض المتوسط.

إن أهمية الموقع الجغرافي للبترول العربي تعني من الناحية الاقتصادية سهولة نقله و قلة تكاليفه كما تعني من الوجهة الاستراتيجية أن منطقة الشرق الأوسط و قلبها المنطقة العربية هي بمثابـة خـزان احتياطي هائل للبترول يمكن الاعتماد عليه سواء في حالة الهجوم على آسيا (نقطة الضعف الحقـ ـيقية في روسيا) أو في حالة الدفاع و الهجوم في آن واحد بالنسبة لأوروبا الغربية و منطقة الأطلسي كما يمكن الاستفادة منه للدفاع عن أواسط أفريقيا الغنية بالثروات المعدنية خاصة مادة اليورانيوم المرتبطة بالصناعة النووية ،هنالك خصائص أخرى تتميز بها آبار البترول العربية ولها قيمة استراتيجية مهمة فهي تنتشر في

[1]- د/ حافض البرجاس : الصراع الدولي على البترول العربي المرجع السابق ص : 195 ، 196 ، 197

مناطق صحراوية لا تبعد كثيرا عن البحار ما يعني إمكانية استغلالها بسـهولة و الدفـاع عنها في حالـة الحرب و النزاعات بواسطة القوى البحرية كونها بعيدة عن الأماكن ذات الكثافة السكانية أما الآبار التـي توجد في المياه الإقليمية فقد جعلت من البترول العربي سلعة صالحة للنقل البحري المباشر دون مواجهـة عقبات خصوصا إذا تعرضت أنابيب البترول و طرق المواصلات البرية لأعمال تخريبية .

المبحث الثاني : الأزمتـــــيـــن البترولـيـــتـيـــن (1973-1974) و (1979-1980)

وقعت الثروة البترولية العربية في قبضة مجموعة من الشركات الاحتكارية الكبرى اصطلاـــح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع[1] [2] احتكرت صناعة البترول في العالم بكل مراحلها كما انفردت بتسعير الخام لمدة تزيد عن 50 سنة هذا الوضع حتم ضرورة تكتل الدول المنتجة للبترول إذ اجتمع في بغداد في العاشر من ديسمبر سنة 1960 و بحضور ممثلي خمسة دول هي السعودية، الكويت، ايـران ،العراق، فنزويـلا و أعلنوا من هناك ولادة منظمة الدول المصدرة للبترولOPEP .

في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 4 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل في بداية سنة 1974 أحدث هذا القرار تغييرا جذريـا و حقيقيا في تاريخ الصناعة البترولية واعتبر هذا التصحيح السعري إنجازا مهما و نصرا كبيرا علـى الشركات الاحتكارية .

في هذا المبحث سنتعرض لهذه المتغيرات التي حدثت في السوق البترولية العالمية بعدما نخص بالدراسة تطور أسعار البترول قبل سنة 1973 لكي نصل إلى الأزمتين البترولية ـين الأولى و الثانية .

---

[1]- Chems Eddine Chitour : La Politique et le nouvel ordre pétrolier international, édition dahlab 1995 p: 254, 255

253

[2]- تضيف بعض الكتابات إلى هذه الشركات شركة البترول الفرنسية CFP

المطلب الأول : نظام الشركات البترولية العالمية الكبرى

1- الشقيقات السبع :

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة ، بريطانيا و هولندا ، هذه الشركات كانت و لوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي[1] (خارج الولايات المتحدة و المنظومة الاشتراكية) كما أنها تملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في هذه الصناعة بالاضافة لذلك فإنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول ، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل و تقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون أو مؤسسات أمريكية .

إن أكبر هذه الشركات البترولية الأمريكية تسمى "ستاندرد أويل أوف نيوجرسي" Standard oil of New Jersey المعروفة في العالم باسم "أسو" وفي الولايات المتحدة باسم "هامبل أو يل " Humble oil " و تعني المتواضعة [2] !،في سنة 1972 اتخذت الشركة قرارا بتوحيد اسمها العالمي خارج و داخل الولايات المتحدة و أسمت نفسها Exoon corporation و الشركة الأخرى هي ستاندر أو يل أوف كاليفورنيا Standard oil of California التي انفردت لاحقا بالعمليات تحت اسم Gulf oil ثم شركة تكسكو TEXACO company الناشئة في ولاية تكساس إلا أن لها مصالح ضخمة في جزر الكاريبي و أمريكا الجنوبية كما تملك أسهما في الشركات البترولية العاملة في الوطن العربي أما شركة موبيل أو يل MOBIL OIL فتملكها أساسا الشركة الأم ستاندر أو يل أوف نيويورك Standard oil of New York ثم شركة سوكل أو تشيفرون وهي خامس الشركات البترولية الأمريكية الكبرى[3].

تبقى بعد ذلك شركتان عالميتان هما شل الهولندية و هي في الحقيقة شركة بريطانية هولندية أمريكية وشركة البترول البريطانيةBP التي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها ويملك الباقي

---

[1]- تسيطر الشقيقات السبع بالإضافة إلى الشركة الفرنسية على 87% من إنتاج الشرق الأوسط و 50% من إنتاج بترول إفريقيا و 39% من إنتاج بترول أمريكا الشمالية و 65 % من إنتاج بترول أمريكا الجنوبية و 54 % من إنتاج أوروبا

[2]- د/محمد الرميحي : النفط و العلاقات الدولية وجهة نظر عربية الكويت سنة 1982 ص :16 إلى 21

[3]- حسن سيد أبو العينين: الموارد الاقتصادية بيروت سنة 1979 ص: 331

مساهمون غربيون في بريطانيا و خارجها و قد تأرجحت ملكية هذه الشركة بين القطاع العام و الخـاص في بريطانيا [1].

2-خصائص السوق البترولية العالمية

يتميز سوق البترول بثلاث خصائص[2] هي :

1.2-سوق احتكار القلة :

يحتكر سوق البترول عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئـ ـ ـي و تعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الـضخمة تـؤثر بـصورة مباشرة على العرض الكلي.

2.2-الاتجاه نحو التكامل الرأسي :

حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره و تسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

3.2-الاتجاه نحو التكتل :

تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بيـنها على الخطوات التـي تتبعها كل منها حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

---

[1]- تسيطر كل من EXOON ,BP, شل, تكساكو , سوكال على 64% من ارباح البترول في الولايات المتحدة الأمريكية

[2]- Mana Said Al Otaiba L'Opep et L'Industrie Pétrolière croom helm Londres 1978 p:21, 22

3-السياسة الاحتكارية في استغلال البترول العربي

1.3-نظام الامتيازات[1] :

بدأ استغلال البترول في الوطن العربي باتفاقيات تعطي الشركات الحـق فـي التنقيـب، الحفـر ،الاستخراج، الإنتاج، التكرير و تصدير البترول الخام و مشتقاته لفترة تمتد من 50 إلى 75 عاما و أكثر تسمى باتفاقيات الامتيازات حيث عقدت معظمها في الفترة ما بين الحربين و كونت شيئا شـبيها بنظـام مغلق له سماته البارزة وهي:

1.1.3- المنطقة:

كانت مناطق الامتيازات كبيرة جدا غطت في حالات عديدة جميع أراضي البلدان المعنية.

2.1.3- المدة :

كانت الاتفاقيات لمدة طويلة جدا[2] تمتد إلى نهاية القرن و تتجاوزه.

3.1.3- **الأسعار** :

كانت عملية تحديد أسعار البترول الخام تتم بصورة كاملة من قبل الشركات صاحبة الامتيازات.

4.1.3- **مستويات الإنتاج** :

كانت الشركات الاحتكارية حرة في تحديد مستويات إنتاج و صادرات البترول و كـذلك البـرامج الاستثمارية للتنقيب و التطوير .

1- Mohamed El Hocine Benissad Element D' Economie pétroliére paris 1981 p: 29, 30

2- Abd El Kader Sid Ahmed : L'Opep Passé, Present Et Perspectives paris 1980 p 23, 24, 25

5.1.3- **المدفوعات إلى الحكومات** :

حددت المدفوعات إلى الحكومات في شكل رسوم أو ضرائب بحدود معينة خلال مدة الاتفاقيـات وكانت غير قابلة للتغيير خلال فترة الامتيازات بدون موافقة الشركات صاحبة الامتيازات .

6.1.3- **التحكيم** :

يتم تسوية المنازعات بواسطة التحكيم الدولي[1] بدلا من تسويتها خلال المحـاكم الوطنيـة للبلـد المضيف .

*إن تركز ملكية الامتيازات في أيدي الشركات الكبرى قد وفر لها درجة عالية من التكامـل الأفقـي (أي الملكية و الوصول إلى مصادر إمدادات البترول الخام) بالاضافة إلى تكاملها العمودي من خلال ملكيـة التسهيلات الخاصة بعمليات الإنتـاج الأولية (إنتاج خام) و اللاحقة (النـقل، التصفـية و التـسويق) استمر العمل بهذه الاتفاقيات إلى أن ظهر نظام "مناصفة الأرباح " الذي طبقته أرامكو في السعودية سنة 1950 و في الستينات تكونت بعض المؤسسات العربية مثل شركة بترول العراق, شركة بترول الكويت, سوناطراك الجزائرية للإشراف على الشركات الأجنبية, تحديد الأسعار و فحص تكاليف الإنتاج .

2.3- التأميم:

تطلعت بعض الدول العربية إلى تأميم جزئي للبترول منها :

1.2.3- الجزائر :

أممت الجزائر في فيفري 1971 (51%) من أسهم شركتي البترول الفرنسـ ـ ـيتين[2] "إيراب" و "شركة البترول الفرنسية ".

---

[1]- ايان سمور: أوبيك أداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الأمين منظمة OPAEP سنة 1983 .

[2]- لم تقم الجزائر بتأميم الشركات الأمريكية .

2.2.3-ليبيا :

أممت ليبيا شركة البترول البريطانية سنة 1971 و الشركة الأمريكية سنة 1973.

3.2.3-العراق :

أمم العراق سنة 1973 شركة بترول العراق.

3.3-نظام المشاركة :

اتجهت بعض الدول العربية إلى المشاركة في شركـات البترول العاملة في بلادها مثل مصر سنة 1975 و الكويت ، يمتاز هذا النظام بأنه يتيح الفرصة للمشاركة في جميع مراحل صناعة البتـرول كمـا يسمح للأيدي العربية بالحصول على الخبرة و يمكن للبلد المشارك إخضاع الشركات للتشريع المحلي في حالة حدوث نزاع بين الدولة المنتجة و الشركة .

4.3-نظام المقاولة :

يقضي هذا النظام[1] بشـ ـراء الشركات الأجنبية للبتـرول بسعر منخفض و تقـدم الشركة رأس الـمال و الخبرات مقابل الحصول على البـترول في حين يبقى هذا الأخير- أي البترول- ملكا للدولـة المنتـجة و تتحمل الشركة الخسائر في حالة عدم العثور على البترول أما إذا تم اكتشافه فتتحمل الدولـة المنتجة النفقات و تسدد خلال 20 عاما و قد اعتمدت العراق على حفظ النظام سنة 1976.

[1]- د/ نعيم الظاهر: دراسات في الواقع العربي، دار اليازوري العلمية الأردن، الطبعة 1 سنة 1998 ص:85، 86

المطلب الثاني: تطور أسعار البترول حتى سنة 1973

1- تطور أسعار البترول قبل نشأة OPEP سنة 1960

1.1- التسعيرعلى أساس تساوي أسعار البترول عالميا في موانئ التسليمCIF (الأسعار المعلنة) :

قبل الحرب العالمية الثانية وضعت الشركات البترولية نظاما خاصا للتسعير سمي GOLF PLUS خليج زائد ، بموجب هذا النظام يتم تسعير البترول الخام المنتج في أي منطقة في العالم كما لو كان منتجا في منطقة خليج المكسيك ثم تضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقـة الاسـتيراد ويمكـن توضيح نظام GOLF PLUS القائم على مساواة أسعار البترول الخام عالميا في موانئ التـسليم[1] CIF من خلال العلاقة[2] :

$$P_V = C_2 + P_m = P_{GM} + C_1$$

حيث أن:

P_{Gm} =سعر البترول في خليج المكسيك[3] تسليم ظهر الناقلة FOB

C_1 = تكلفة النقل من خليج المكسيك إلى ميناء الدولة المستوردة

P_m =سعر البترول في منطقة الشرق الأوسط تسليم ظهر الناقلة FOB

C_2 =تكلفة النقل من الشرق الأوسط إلى ميناء الدولة المستوردة

P_V = سعر البترول تسليم ميناء وصول الدولة المستوردة CIF

وفقا لهذا النظام تتحصل الشركات الاحتكارية على أرباح عالية منها:

فرق تكلفة النقل: تحصل على الأجور الوهمية للمسافة غير الحقيقية للبترول الأجنبي غير الأمريكي

---

[1]- MOHAMED IBRAHIM AL TWAIJRI: ENGLISH- ARABIC DICTIONARY OF FINANCIAL TERMS RIYADH SAUDI ARABIA 1993 P 28 56

[2]- MOHAMED EL HOCINE BENISSAD : Element d'economie pètrolière paris 1983 p: 13, 14

[3]- اختير خليج المكسيك كسعر تأشيري لأنه كان المكان الوحيد في العالم يصل فيه عدد الصفقات إلى قدر من الأهمية يكفي لتشكيل سوق حقيقية

المصدر إلى مناطق العالم المختلفة .

فرق تكلفة الإنتاج البترولي: تحصل على أرباح عالية نتيجة لفرق تكلفة الإنتاج البترولي في المناطق البترولية غير الأمريكية.

فروقات الأسعار: الفرق العالي بين سعر البترول الخام وبين أسعار المنتجات البترولية .

إن هذا النظام التسعيري كان يهدف[1] إلى:

- إضعاف القوة المتنافسة للبترول غير الأمريكي و الكاف الإنتاجية المتدنية عن طريـق رفـع أسـعاره بربطها بأسعار البترول الأمريكي.

- تدعيم استمرار اعتماد الأسواق البترولية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية على البترول الأمريكي خاصة السوق الأوروبية.

- الحد من نمو إنتاج البترول في المناطق ذات الكفاية الإنتاجية العالية الواقعة في نصف الكرة الـشرقي خاصة منطقة الخليج العربي دون أن يؤثر في مستوى صادرات الكرة الغربي.

- حماية الاستثمارات البترولية للشركات الاحتكارية في الحقول الأمريكية ذات الكاف الإنتاجيـة العاليـة وفي نفس الوقت حصولها على أقصى عائد مالي من استثماراتها البترولية في المناطق الأخرى .

2.1- التسعير على أساس تساوي أسعار البترولCIF في ميناء نابولي بايطاليا:

خلال الحرب العالمية الثانية تعذر وصول البترول الأمريكي[2] إلى منطقة الشرق الأوسـط بـسبب العمليات العسكرية فاقترحت بريطانيا بأن يكون سعر البترول الخام الذي يتم تسليمه في مكان معيـ ـ ـن لا يرتكز على سعر تأشيري واحد وإنما يقوم على مساواة الأسعارFOB في مكانين هما خليج المكـسيك والشرق الأوسط بمعنى آخر يكون هذا السعر مساويا للسعر المعلن في هذا الأخير -أي الشرق الأوسط - مضافا إليه تكاليف النقل الحقيقية من الشرق الأوسط حتى مكان التسليم واعتبر ميناء نابولي فـي ايطاليـا

[1]- محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي ،المرجع السابق ص: 204

[2]- كانت السوق الأمريكية و حتى فترة الحرب العالمية الثانية أكبر منتج للبترول في العالم 61%من الإنتاج العالمي

نقطة تتعادل عندها أسعار بترول الشرق الأوسط في الأسواق المختلفة تسليم موانئ الوصـول CIF مـع أسعار بترول خليج المكسيك CIF وذلك من منطلق تساوي المسافة بين كل من هاتين المنطقتـين وميناء نابولي .

لقد ترتب على هذا النظام زيادة القدرة التنافسية لبترول منطقة الشرق الأوسط و التحفيـز علـى زيادة إنتاجه فقد أصبحت تكاليف نقله إلى مناطق عديدة في العالم أقل من تكاليف نقل البترول الأمريكـي إلى ذات المناطق .

3.1-التسعير على أساس تساوي أسعار البترول CIF في ساوثمبتون في انجلترا :

بعد الحرب العالمية الثانية اشتد الطلب على البترول الخام خاصة من جانب الدول الأوروبية التي شرعت في مشروع مارشال لإعادة ما دمرته الحرب على الصعيد الأخر لم يعد البترول الأمريكي يكفـي لسد الاحتياجات المحلية ومن ثم فقدت الولايات المتحدة الأمريكية أهميتهـا كمـصدر رئيـسي للبتـرول وتحولت إلى مستورد[1] كبير له نتيجة لذلك حدث ارتفاع تدريجي في أسعار البترول واختلف التساوي بين سعري البترول الأمريكي والعربي على ظهر الناقلة FOB بين النقطتين التأشيريتين خليج المكسيك ورأس التنورة في السعودية لذلك حل ميناء ساوثمبتون في انجلترا محل ميناء نابولي كنقطة تتعادل فيها أسـعار بترول خليج المكسيك مع أسعار بترول الشرق الأوسط .

لقد أصبح سعر البرميل من البترول العربي الخفيف وفق هذا النظام 3.77 دولار (الـسـعر CIF في ساوثمبتون) ولما كان السعر المعلن FOB في ساوثمبتون هو 2.22 دولار للبرميل فذلك يعني أن هناك تكلفة نقل قدرها 1.55 دولار لكل برميل أما بالنسبة للبترول الأمريكي من نوع وست تكساس سور فـإن سعره CIF في ساوثمبتون هو 3.77 دولار للبرميل لكن سعره المعلن FOB هو 2.75 دولار أي أن تكلفة نقله هي 1.02 دولار للبرميل وواضح أن تكلفة نقل البترول العربي هي أكثر ارتفاعا[2] مـن تكلفـة نقـل البترول الأمريكي الأمر الذي يعني انخفاض أسعار البترول العربي الخفيف.

---

[1]- ارتفعت واردات الولايات المتحدة من البترول من 10000 ب/ي سنة 1947 إلى 100000 ب/ي سنة 1949

[2]- المسافة بين الشرق الأوسط و ساوثمبتون أقصر بكثير منها بين ساوثمبتون وخليج المكسيك .

4.1-التسعير على أساس تساوي أسعار البترول في نيويورك:

بموجب هذا النظام اعتبرت نيويورك النقطة التي تتعادل فيها أسعار بترول منطقة الشرق الأوسط مع أسعار البترول الأمريكية والفنزويلية وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الواردات الأمريكية من البترول وحدد سعر التعادل CIF بمقدار3 دولارات لكل برميل في حـين أن الـسعر المعلـن FOB للبتـرول الأمريكي 2.75 دولار والفنزويلي 2.65 والعربي الخفيف 1.75 دولار .

جدير بالذكر أن هذه التخفيضات المتتالية في أسعار البترول العربي قد أدت إلى ضـعف العلاقـة بينه وبين الأسعار المعلنة للبترول الأمريكـ ـي ،استمـرت هذه الـعلاقة تضعف إلى أن انقطعت تماما في أوت 1960 .

*خلاصة ما تقدم أن تحديد أسعار البترول قبل نشأة منظمة OPEP سنة1960 تميزت بمايلي:

-لم تخضع أسعار البترول لعوامل العرض والطلب .

- مهما كانت درجة المنافسة فلا يمكن أن تدفع الأسعار نحو الانخفاض إلى درجة الاقتراب مـن تكلفـة الإنتاج .

- خضعت سياسة الأسعار لمشيئة الولايات المتحدة بواسطة شركاتها المسيطرة التي قامت بتخفيض أسعار البترول في منطقة الشرق الأوسط .

- الانخفاض النسبي للأسعار في منطقة الشرق الأوسط يتوقف عند الحد الذي يجعل تكلفة البترول الخـام CIFعند وصوله إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة مساوية لأسعار البترول الأمريكي حتى لا يجتـاح هذا البترول الرخيص القارة الأمريكية مما يضر بالإنتاج المحلي الذي ترتفع تكلفته بكثيـر عـن بتـرول الشرق الأوسط .

- جمدت الشركات الأمريكية سعر البترول العربي الخفيف عند 1.75 دولار للبرميل وما أن تحقق عزل السوق الأمريكية الداخلية سنة 1959 بفرضها نظام الحصص على وارداتها البترولية حتـى عـادت واستأنفت تخفيض الأسعار من جديد وكما سنرى وقفت الدول المنتجة ضد هذا التخفيض وكان ذلـك ميلاد منظمة OPEP .

2-منظمة الدول المصدرة للبترولOPEP

1.2-نشأة منظمة الدول المصدرة للبترولOPEP:

أنشأت منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP خلال الاجتماع التأسيسي الذي عقد في العاصمة العراقية بغداد[1] في 10 سبتمبر1960 بحضور ممثلي5 دول هي السعودية, الكويت, إيران, العراق, فنزويلا وهي الدول التي وقعت على الاتفاق الأساسي لها ثم انضمت إليها بالتدريج 8 دول أخرى هي قطر(1961), ليبيا وإندونيسيا (1962) ,الإمارات العربية المتحدة (1967), الجزائر(1969) ونيجيريا (1971) والإكوادور(1973) والغابون[2] (1975) ثم انسحبت[3] الأخيرتين في جانفي1993 و جانفي1995 ليستقر أعضاء المنظمة حاليا على11 عضوا , تعتبر OPEP من المنظمات القائمة ما بين الحكومات ذات الكيان الدولي وهي ليست مؤسسة تجارية[4] إذ أنها لا تمارس التعامل التجاري والممثل الرسمي لها هو سكرتيرها العام ويعتبر موظفوها ذوي صبغة دولية وغير مرتبطين وظيفيا بالحكومات التي رشحتهم للتعيين وقد كان مقر المنظمة خلال5 سنوات الأولى في جنيف (سويسرا) ثم انتقلت إلى فيينا (النمسا), في سنة 1962 قبلت منظمة OPEP في الأمم المتحدة كمنظمة حكومية متخصصة بموجب القرار رقم 2323 وينص النظام الأساسي لها على حق أي دولة ذات قدرة حقيقية لتصدير البترول ولديها مصالح أساسية مماثلة لمصالح الدول الأعضاء أن تصبح عضوا كاملا في المنظمة وذلك بعد موافقة 3/4 من الأعضاء و جميع الدول المؤسسة و يميز النظام الأساسي لـ OPEP بين 3 فئات من العضوية هي :

العضو المؤسس : وقد سبق الإشارة إليه .

العضو الكامل العضوية : هي الدول المؤسسة بالاضافة إلى الدول التي وافق المؤتمر الوزاري على طلبات انضمامها للمنظمة .

العضو المشارك : هي الدول التي لم تستوف شروط العضوية الكاملة لكنها قبلت في ظل شروط خاصة.

---

[1]- ABD EL KADER SID AHMED : L'OPEP PASSE PRESENT ET PERSPECTIVES , PARIS, 1980 P: 50

[2]- Chems Eddine Chitour: la Politique et le Nouvel ordre Pètrolier international, Edition dahlab 1995 p:141

[3]- مجلة البترول ، في الذكرى 40 لـ OPEP النشأة ،الظروف ،المتغيرات،القاهرة ، أكتوبر، سنة 2000

[4]- MANA SAID EL OTAIBA L'OPEP ET LINDUSTRIE PETROLIERE : CROOM HELM LONDRES 1978 P :79

2.2- الهيكل التنظيمي لـ ـ OPEP

1.2.2- المؤتمر الوزاري:

يعتبر السلطة العليا[1] لمنظمة OPEP ويعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع وهو مسؤول عن وضـع وصياغة السياسة العامة لها ، يجتمع المجلس الوزاري مرتين سنويا في مقر المنظمة الـدائم مـن أجـل التنسيق وتوحيد السياسات البترولية أما لجنة المراقبة الوزارية والتي أنشأت سنة 1993 فمهمتها مراقبـة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء حيث تتألف من ثلاث وزراء و الأمين العام .

2.2.2- مجلس المحافظين:

يتألف من المحافظين المرشحين من قبل الدول الأعضاء الذين حصلوا على موافقة المـؤتمر فـي تعيينهم ولمدة سنتين ، يعمل هذا المجلس على إدارة شؤون المنظمة, تطبيق قـرارات المـؤتمر, وضـع الميزانية السنوية للمنظمة .

3.2.2- الأمانة العامة:

أنشأت سنة 1961 وهي مسؤولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين وتتألف من الأمين العام, نائب المدير العام, قسم الأبحاث, دائرة شؤون الموظفين و الأعمـال الإداريـة, الدائرة الإعلامية, مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية ، جدير بالـذكر أن OPEP بـادرت سـنة 1976 إلى إنشاء صندوق OPEP للتنمية الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية .

3.2- الأهداف الرئيسية لمنظمة OPEP:

- تنسيق وتوحيد السياسات[2] البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواءا بصورة منفردة أو جماعية.
- تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية.

---

[1]- أوبك كتيب العلومات منظمة أوبك أفريل 1981 ص 2، 3، 4

[2]- تقرير عن الاجتماع الوزاري لمنظمة OPEP: دعوة إلى زيادة الإنتاج وضبط أسعار النفط مجلة المعلومات الدولية العدد 65 مركز المعلومات القومي سوريا سنة 2000 ص : 183

▪ حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وكذا ضمان تجهيز البترول إلى الدول المـستهلكة بطريقة اقتصادية ومنتظمة مع فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في صناعة البترول.

4.2-سلة OPEP:

تعتمدOPEP في سياسة تسعير البترول على سلة من سبعة خامات[1] بترولية هي :

▪ مزيج النفط الصحراوي الجزائري	Algeria's Saharan Blend
▪ نفط الميناس الأندونيسي	Indonesia's Minas
▪ نفط بوني النيجيري الخفيف	Negeria's Bonny Light
▪ النفط العربي الخفيف	Saudi Arabia's Light
▪ نفط دبي	Dubai
▪ نفط تياجوانا الفنزويلي	Venezela's Tiajuana
▪ نفط استيموس المكسيكي	Mexico's Isthimus

3-تطور أسعار البترول من 1960الى1970:

فيما يلي نحاول باختصار رسم الخطوط الأساسية الخاصة بالتسعير منذ نشأة OPEP سـنة1960 وحتى سنة 1970 على النحو التالي:

1.3-المؤتمر الأول والرابع لمنظمة OPEP:

قرر أعضاء OPEP خلال مؤتمرهم الأول في سبتمبر1960 أن أي تعديل مستقبلي للأسعار مـن قبل الشركات يجب أن يلقى موافقة حكومات الدول المنتجة للبترول ويجب مراعاة قواعد العرض والطلب وخلال مؤتمرهم الرابع (أفريل1962) احتجوا ضد قيام الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار البترول من جانب واحد و درس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطويل مشددا على ربط أسعار البتـرول الخـام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.

---

[1]- د/ هاني عبيد: الانسان و البيئة منظومات الطاقة و البيئة والسكان، المرجع السابق ص: 81

2.3-مؤتمر جاكرتا وتنفيق الاتاوة:

اتفق أعضاء OPEP مع الشركات البترولية في هذا المؤتمر (نوفمبر1964) على ما يلي:

-تنفيق الاتاوة [1]:أي اعتبار الإتاوة نفقة فعلية تتحملها الشركة البـ ـترولية صاحبة الامتـياز وتخـصم من السعر المعلن أسوة بتكلفة التشغيل كما تدرج في الحسابات بهذه الصفة ولا تحسب كسلفة مؤقتة علـى الضريبة.

- تحدد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباحها الصافية بمقدار 0.5 سنتا للبرميل.

- لتضييق الفرق بين الأسعار المعلنة والأسعار المحققة تمنح الشركات تخفيضا من قيمة الأسعار المعلنـة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8.5% سنة 1964, 7.5% سنة1965, 6.5% سنة 1966 .

- تجري بخلاف ذلك تخفيضات على البترول وفقا لدرجة كثافته.

3.3- مفاوضات منظمة OPEP وشركات البترول سنة 1967:

خصصت هذه المفاوضات للتخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكرتا وانتهت إلى ما يلي:

- تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع البترول الخام الذي ينتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972.

- تخفيض خاص بكثافة أنواع البترول الخام مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه الأنواع (الـذي كثافتـه 27درجة) لا يوجد حد أعلى للتخفيض عليه في حين أن البعض الآخر (الذي كثافته37 درجة) فيوجد حـد أعلى للتخفيضات عليه وعموما ففي جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975 وقـد أدى ذلك إلى انخفاض مجموع الضرائب التي تحصل عليها الدول المنتجة .

---

[1]- تعقيب: بدلا من أن تنخفض أرباح شركات البترول الأمريكية نتيجة تنفيق الإتاوة فإنها قد نجحت في زيادة أرباحها لان المقتطفات التي تحصل عليها من الدول البترولية لم تمس نصيب هذه الشركات من الأرباح و إنما انعكست على الدول المستهلكة للبترول وذلك يعني أن تعارض المصالح لم يعد قائما بين الدول البترولية و شركات البترول و إنما بين الدول البترولية و الدول المستهلكة .

4.3- التسوية الليبية:

تمكنت ليبيا سنة1970 من تحقيق زيادة في الأسعار المعلنة لبترولها بمقـدار30 سـنتا للبرميـل وزيادة معدلات الضريبة التي تستوفيها من الشركات البترولية إلى حـوالي55% بـدلا مـن50% وأدى نجاحها إلى تمكن كل من العراق, الكويت، إيران و السعودية في نفس السنة من تحقيق زيادة في أسـعار بترولها بلغت 20 سنتا للبرميل مع رفع نسبة الضريبة إلى55% أيضا.

والواقع أنه ساعد على تلك الزيادات مجموعة من العوامل أهمها:

- انخفاض معدل نمو الاحتياطي البترولي العالمي إذا قورن بمعدل نمو الاستهلاك بالإضافة إلى نـضوب بعض الاحتياطات في حقول أمريكا وفنزويلا .

- زيادة الطلب العالمي على البترول حيث ارتفع بنسبة8,5 % سنة1970 مقارنة بسنة 1969.

- تخفيض الإنتاج الليبي من البترول وفقا لقوانين المحا فظة على الثروة البترولية مما أدى إلـى نقـص المعروض من البترول في منطقة شمال أفريقيا .

- ارتفاع أسعار المنتجات البترولية في أسواق الاستهلاك في أمريكا, أوروبا, اليابان منذ سنة1969 .

5.3- قرار كاراكاس ديسمبر 1970:

في ضوء التطورات في أوضاع السوق البترولية بدأت موازين القوى تتغير فيها لتتحول إلى سوقا للبائعين بعد أن ظلت طوال السنوات السابقة سوقا للمشترين , ساعدت هذه الظروف منظمة OPEP فـي اجتماعها بفنزويلا في ديسمبر 1970 على اتخاذ قرار عرف باسم قرار كاركاس وتضمن الأهداف التالية:

- لا تقل الضريبة على الأرباح الصافية للشركات العاملة في الدول الأعضاء عن55% .

- زيادة موحدة في الأسعار المعلنة للبترول على أساس أعلى الأسعار التي أمكن الحـصول عليهـا مـع العمل على زيادتها بما يتناسب مع التحسن في أحوال سوق البترول على أن يأخذ درجة كثـافة البترول و الموطن الجغرافي للآبار في الاعتبار.

- وضع نظام جديد للتمايز السعري على أساس التمايز في درجة الكثافة .

رغم جهود OPEP لتحقيق أهدافها خلال الستينات إلا أنها لم تستطع إلا الإبقاء على المستوى العام للأسعار في أواخر سنة1960 بل أن هذا الأخير كان سنة 1970 يقل بأكثر من 20% عنه سنة 1948 وبحوالي18% عن الأسعار المعلنة سنة1957 كما أن عائدات الدول العربية في تلك الفترة فقدت الكثير من قوتها الشرائية بسبب التضخم في الدول الصناعية .

4- تطور أسعار البترول1971-1973 :

من أهم الأحداث التي أثرت على اتجاه أسعار البترول خلال هذه الفترة ما يلي:

1.4- أهم الاتفاقيات الموقعة :

أدى توقيع أعضاء منظمة OPEP اتفاقيات طهران (فيفري 1971), طرابلس, شرق البحر المتوسط, لاغوس إلى الآتي:

- رفع الأسعار المعلنة لجميع الخامات بمبالغ تراوحت بين35 سنتا و 52 سنتا للبرميل الواحد .

- رفع نسبة الضريبة على الأرباح من50% إلى55% .

- زيادة الأسعار المعلنة 2.5% سنويا لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية مضافة إليها زيادة قدرها 5 سنتات للبرميل للتعويض عن الزيادة في أسعار المنتجات البترولية .

- زيادة الفروق الموجودة في الأسعار المعلنة بين الدول الأعضاء واعتماد نظام جديد في تقييم درجات كثافة البترول .

- جعل الحد الأدنى لنسبة المشاركة25% عن كل امتياز في منطقة الخليج إلى أن تزيد هذه النسبة مستقبلا .

إن التوقيع على اتفاقيات المشاركة وتنفيذها أدخل أسعار البترول مرحلة جديدة حيث أصبحت وعوائد الحكومات موضع اتفاق الدول المنتجة مع شركات البترول ولم تعد حكرا على هذه الأخيرة فقط رغم هذا النجاح إلا أن مستويات أسعار البترول الخام هي مستويات متدنية أصلا فالزيادات في الأسعار المعلنة وكذا نسبة التعويض عن التضخم 2.5% لم تحقق العدالة المنشودة بين أسعار البترول الخام ودخول الدول العربية التي تتعرض ثروتها للاستنزاف وبين الأرباح الضخمة التي تحققها الشركات البترولية .

2.4-توقيع اتفاقيات جنيف:

عقدت اتفاقية جنيف الأولى في ديسمبر 1972 نتيجة تدهور أسعار صرف الدولار سنة 1971 وتم بموجبها اعتماد مبدأ التعديل الفصلي للأسعار المعلنة في الخليج استنادا إلى صيغة حسابية تأخذ في اعتبارها معدل تغير أسعار صرف الدولار إزاء تسع عملات رئيسية وبالتالي زادت الأسعار المعلنة بمقدار8.49 % وعلى الصعيد الآخر أقدم العراق سنة 1972 على تأميم شركة بترول العراق مما دفع الدول المنتجة نحو الحصول على مزيد من الحقوق مثل عقود المشاركة وعقود أخرى للإنتاج والتسويق بدلا من التأميم أما معاهدة جنيف الثانية في جوان 1973 فقد وقعت بعد التخفيض الثاني للدولار الأمريكي في فيفري 1973 وتضمنت إضافة عملتين جديدتين هما الدولار الكندي و الدولار الأسترالي وصيغة حسابية جديدة لتعديل أسعار البترول على أساس شهري .

3.4-إلغاء اتفاقية طهران والاتفاقيات اللاحقة لها:

تم إلغاء هذه الاتفاقيات رغم تحسينها النسبي في هيكل الأسعار للأسباب التالية:

- ارتفاع حصة الشركات في السعر المحقق منذ عقد الاتفاقيات من 17% بداية 1971 إلى 33% منتصف عام 1973 بينما انخفضت حصة الحكومات من 77% إلى 63% في نفس الفترة وارتفعت أرباح الشركات المطلقة نتيجة بيعها للبترول الخام بحوالي231% (من 27.3 سنتا للبرميل إلى 90.4 سنتا) أما عوائد الدول المصدرة للبترول فلم تزد بأكثر من 34% (126.7سنتا للبرميل إلى170 سنتا) .

- زيادة أرباح شركات البترول نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات البترولية .

- تفوق نسبة زيادة التضخم في الدول الصناعية على الزيادة السنوية في السعر المعلن المنصوص عليهـا في الاتفاقيات 2.5 % .

4.4- قرار اجتماع الكويت:

جاءت حرب أكتوبر[1] سنة1973 لتعقد المسألة واختفى من السوق جزء كبير من بتـرول العـراق والسعودية المصدر من موانئ شرق البحر المتوسط لكونها واقعة ضمن منطـقة العمليات العسكـ ـ ـرية و عمت سوق البترول حالة من الذعر والترقب في ظل هذه الظروف اجتمع في الكويت ممثلو سـتة دول هي العراق، السعودية، إيران، الكويت، قطر و الإمارات وقرروا زيادة أسعار البترول الخام من جانـب واحد بنسبة 70% عن الأسعار التي كانت سائدة في 1973/10/15 منذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة تحديد الأسعار في منظمة OPEP عمل من أعمال السيادة الوطنية تمارسه دون الرجوع إلى الشركات البترولية , جدير بالذكر أن السعر المعلن من البترول العربي الخفيف ارتفع من 3.011 دولار إلـى 5.119 دولار في أكتوبر1973 على أن تكون الزيادة سارية المفعول في أول جانفي1974.

مما سبق نستنتج أن تصحيح أسعار البترول سنة 1973كان أمرا ضروريا للعديد من الأسباب :

-عكست أسعار البترول قبل 1973سيطرة شركات البترول.

-كان سعر البترول الخام قبل 1973 يفتقد المعنى الاقتصادي لمفهوم السعر فهو سعر وهمي الغرض منه دفع عوائد البترول للدول المنتجة.

-لم تأخذ أسعار البترول بصفة عامة في حسابها التكاليف الحدية لحقول البترول الصعبة الموجـودة فـي الدول العربية ويقتصر الأمر عند حساب التكاليف على متوسط عالمي .

-لم تأخذ أسعار البترول في اعتبارها تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج ممـا أدى إلى زيادة حصة البترول في استهلاك الطاقة وبالتالي سرعة نضوبه .

---

[1]- سهيل ناصر: النفط و الاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و آثارها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول و الغاز الكويت 1977 ص:31 إلى ص: 76

-لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الاقتـصادي والتنمية OCED .

المطلب الثالث: سياسة OPEP واستراتيجية الأسعار في ضوء الأزمتين البتروليتين

1- الارتفاع الأول والثاني لأسعار البترول:

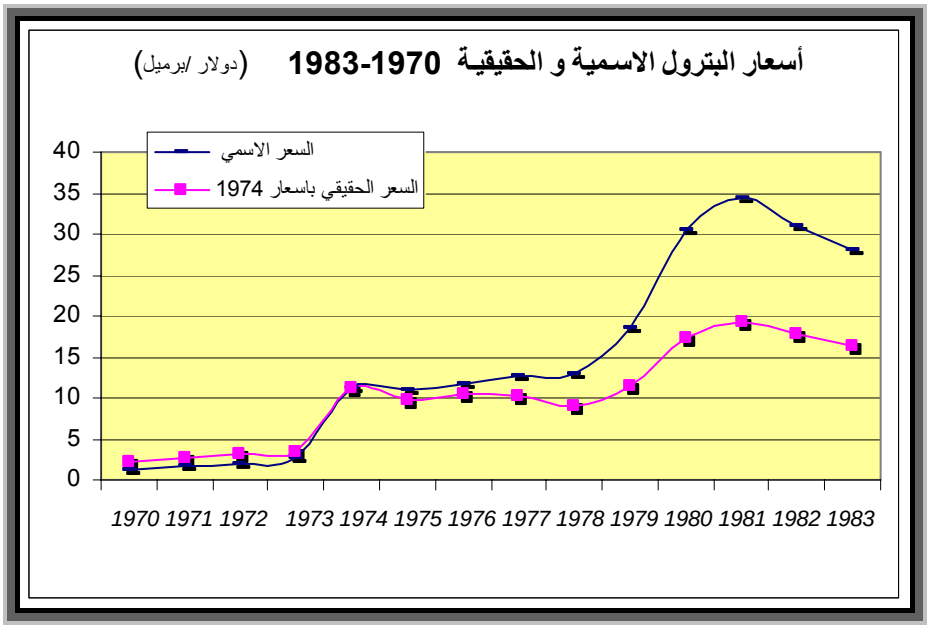
أدت الأحداث العالمية في بداية السبعينات و تفاعلات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة بترولية عالميـة حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 4 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى أكثر مـن 12 دولار للبرميل في مستهل سنة 1974 اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974 إلى سنة 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما وبأسعار حقيقية ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية - الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار للبرميـل الواحـد إلـى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية ، واصلت الأسعار في الارتفـاع وبلغت 34 دولار سنة 1982 لكن من حيث النسبة المئوية كانت هذه الزيادة (الأزمة البترولية الثانيـة) أقل[1] من زيادة أسعار البترول سنة 1973-1974 وأدى الذعر الذي استولى على الـشركات البترولية الكبيرة والصغيرة والبلدان المستهلكة التي تخوفت من انقطاع خطوط التمـوين إلـى تحليـق الأسـعار البترولية[2] بحيث وصلت إلى مستويات لم تعرفها من قبل 35 إلى 40 دولار للبرميل .الشكل التالي يوضح تطور أسعار البترول الاسمية و الحقيقية خلال الفترة 1970-1983 .

---

[1]- ابراهيم شحاتة: أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة، النفط و التعاون العربي المجلد 15 العدد 54 سنة 1989 ص: 19

[2]- مجذاب بدر عناد: المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الاوسط، مطابع ايتار ايطاليا سنة 1998 ص: 330 ،331

الشكل رقم 1/1



المصدر:من اعداد الطالبة حسب معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1990 ص: 272

1974=100 الرقم القياسي يمثل قيمة وحدة من صادرات الدول الصناعية معبرا عنها بالدولار كما ينشرها FMI

2-سياسة OPEP واستراتيجية الأسعار(1973-1982)

إن أهم العوامل التي أثرت على الأسعار البترولية خلال الفترة 1973-1982 ما يلي:

1.2-وجود هيكل سعري ذو مستويين :

منذ أكتوبر 1973 ونتيجة لتعارض وجهات النظر إزاء "سعر نفط الإشارة [1]" نشأ ما يسمى الهيكل السعري ذو المستويين أي وجود مستويين من الأسعار تطبقهما OPEP في نفس الوقت هما الأسعار المعلنة والمتحققة وخلال الأشهر الثلاثة التالية لحرب أكتوبر تصاعدت هذه الأخيرة -أي الأسعار المتحققة- في السوق بشكل سريع حيث وصلت إلى 20 دولار للبرميل مما دفع المنظمة إلى رفع عائدات الحكومة بالنسبة لبترول الإشارة إلى 7 دولارات للبرميل على أن يكون السعر المعلن هو 11.651دولار للبرميل اعتبارا من 1974/1/1 كما كان من المفترض أن يبقى هذا السعر ساري المفعول حتى أول جانفي 1977 بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام 1974 و1977.

[1]- أخذ سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية والشركات الأجنبية من أجل توزيع العوائد المالية البترولية ويتم حساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات وقد ظهر سعر الإشارة في الستينات و طبقته الجزائر و فرنسا في الاتفاق بينهما سنة 1965 كذلك فنزويلا و الشركات البترولية الأجنبية سنة 1967 .

2.2-محاولة توحيد الأسعار:

بسبب انخفاض سعر البترول المؤشر بدءا من جانفي 1974 وبسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن[1] وعوائد الحكومة وبهدف سد الفجوة بين الأسعار المحققة[2] وبين التكلفة التي تتحملها الشركات البترولية اتخذت منظمة OPEP في 1974/12/13 قرارا بجعل معدل عائدات الحكومة بالنسبة لبترول الإشارة العربي الخفيف12 و 10 دولار للبرميل على أن يطبق في كل الدول المنتجة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بكل عضو فيما يخص تكلفة الإنتاج أما هدف المنظمة من هذا القرار فهو توحيد سعر البترول وإلغاء كل من السعر المعلن، الربع وتحديد هامش الشركات بمقدار22 سنتا للبرميل كما قررت OPEP دراسة نظام موحد لتحديد القيم النسبية لبقية أنواع البترول المنتجة في المنظمة فمن الصعب تحديد فروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي بسبب الطبيعة المعقدة والديناميكية للسوق البترولية العالمية ومع استمرار سعر البترول المؤشر في الانخفاض خلال عامي 1975 و 1976 قررت منظمة OPEP في ديسمبر 1976 زيادة هذا السعر من 11.01إلى 12.09 دولار للبرميل بدءا من أول جانفي 1977 لكن الخلاف الذي نشأ حول هذا التغيير أدى إلى تقرير المنظمة باستثناء السعودية والإمارات زيادة قدرها5% حتى نهاية جوان 1977 وزيادة أخرى مماثلة بدءا من جويلية لنفس السنة وفي جوان 1977 تراجع الأعضاء عن الزيادة الثانية، جديرا بالذكر أن الولايات المتحدة عمدت منذ منتصف عام 1977 إلى تخفيض سعر صرف الدولار.

3.2-محاولة تجميد الأسعار:

حاولت منظمة OPEP تجميد أسعار البترول في منتصف عام 1977 حتى آخر عام 1978 رغبة منها في إظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف الدولار لذلك تقرر في مؤتمر أبو ظبي في ديسمبر 1978 زيادة سعر البترول بصورة تدريجية تصل إلى 14.5% مع نهاية عام 1979 واشترطت دول OPEP أن تعمل الدول الصناعية على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية كما تعمل على تثبيت سعر الدولار إلا أنه لم يكن يمرعلى قرارها سوى 24 ساعة حتى انخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2%.

---

[1]- الأسعار المعلنة: هي الأسعار المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق ظهر هذا السعر تاريخيا لأول مرة سنة 1880 في الولايات المتحدة .

[2]- الأسعار المتحققة:عبارة عن السعر المعلن ناقصا الخصومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري .

4.2- وضع حد أعلى للأسعار:

رغم استحداث منظمة OPEP سنة 1978 لما سمي "لجنة الاستراتيجية طويلة المدى" فإنها لـم تستطع حتى منتصف عام 1979 التوصل إلى سياسة موحدة بخصوص الأسعار ونظرا لـشعور غالبيـة الدول الأعضاء باستثناء السعودية بأن الضغط التضخمي وانخفاض مستوى الإنتاج في إيران بعد الثـورة يبرر زيادة الأسعار زيادة ملموسة من هنا قررت OPEP تعديل سعر الإشارة إلـى 18 دولار للبرميـل واضافة علاوة السوق المقدرة بدولارين بخلاف الفرق المعتاد الذي يبرره مزايا بترول كل دولـة متـى استوجبت ظروف السوق ذلك على أن لا يتجاوز سعر البرميل في جميع الحالات23.5دولار وقـد سـاد الاعتقاد في أوساط OPEP أن وضع الحد الأعلى يتيح للحكومات بعض المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه .

5.2- محاولة تحقيق الاستقرار في سوق البترول:

أكد أعضاء OPEP نيتهم في عدم زيادة الإنتاج تعويضا عن انخفاض الصادرات الإيرانية وذلـك في مؤتمرهم غير العادي في ماي 1980 إلا أن السعودية قد رفعت إنتاجها إلى9, 9 م/ب/ي سنة 1980 مقابل 9.5 م/ب/ي سنة 1979 و 8.3 م/ب/ي في سنة 1978 من ناحية أخرى عـادت المنظمـة فـي مؤتمرها المنعقد في جوان من نفس السنة تحقيق الاستقرار في سوق البترول الـدولي بواسـطة تحديـد مستوى سعر البترول الخام "المؤشر" عند حد أعلى "سقف" يبلغ 32 دولار للبرميل علـى أن لا تزيـد فوارق النوعية والموقع الجغرافي على 5 دولارات للبرميل وأن تكون هذه الأسعار سارية المفعول بـدءا من أول جويلية 1980 كما تقرر في سبتمبر من نفس السنة في مؤتمر غير عادي لـOPEP تثبيت سعر البترول الخام "المؤشر" عند 30 دولار للبرميل وتجميد الأسعار الرسمية لأنواع البترول الأخرى عنـد ذات المستوى لكن السعودية آثرت مرة أخرى إبقاء سعر بترولها عند 28 دولار للبرميل وعدم رفعه إلى المستوى المحدد من طرف OPEP لذلك استمر الفرق بين السعر السعودي وسعر الإشارة يتسـع بـرغم أن كلاهما قد ارتفع بعد ذلك إلى 32 دولار للبرميل والثاني إلى 36 دولار للبرميل في نهاية سنة 1980.

6.2-تخفيض الإنتاج:

اتخذت منظمة OPEP قرارا في مؤتمر جنيف ماي 1981 قرارا بتجميد الأسعار التي كانت سائدة نهاية سنة 1980 حتى نهاية سنة 1981 كما وافق الأعضاء باستثناء السعودية على تخفيض الإنتاج بحـد أدنى 10% اعتبارا من أول جوان 1981 رغم ذلك فان المؤتمر فشل في التوصل إلى صـيغة موحـدة للأسعار بل أسفر عن انخفاض حجم الانتاج الفعلي بنحو 500 ألف برميل في حين أن الخفـض المعلـن رسميا ترواح بين 1.25- 1.5 م/ب/ي من هنا بدأت أسعار بترول الإشارة في الأسواق الفورية تتجه نحو الانخفاض إلى مستوى السعر الرسمي البالغ 32 دولار للبرميل يعني ذلك زوال الفـرق بـين الـسعرين الرسمي والفوري لأول مرة منذ عام 1978 لذلك تم الاتفاق بالإجماع في أكتوبر من نفس العام علـى أن يكون سعر نفط الإشارة هو 34 دولار للبرميل مع استمرار هذا السعر ثابتا حتـى نهايـة 1982وتجـدر الإشارة إلى أن السعودية قد أعلنت عقب هذا الاتفاق مباشرة عن تخفيض إنتاجها بما يقرب من 1م/ب/ي وإعادة سقف إنتاجها إلى 8.5 م/ب/ي هكذا بدأت أسعار البترول الخام تشهد أول تراجع رسمي لها فـي أسواق البترول العالمية منذ سنة 1973 وهو الأمر الذي أدى إلى تشجيع الشركات البترولية على الـسعي للحصول على أسعار أدنى للخام لهذا بدأت الدول المنتجة تطالـب بتخفيـضات وصـلت إلـى 6 دولار للبرميل.

حقيقة أن دول OPEP لم تعلن رسميا عن تخفيض أسعار خاماتها إلا أن البعض من هذه الـدول قبل خصومات على أسعار خاماته تراوحت بين 4 إلى 10 دولار للبرميل عن طريق صـفقات منفـردة بعيدة عن العقود الرسمية إلا أن غالبية بلدان المنظمة فضل خفض مستويات الإنتاج على خفض الأسـعار حيث بلغت نسبة الانخفاض في إنتاج OPEP حوالي16% خلال النصف الأول من عام 1981.

المبحث الثالث :أثـــر الزيـادات في أسعـــار البترول على الاقتصاد العربي

اتخذت أسعار البترول بصفة عامة اتجاها تصاعديا في السوق العالمية منذ أكتـوبر1973 وإلـى غاية سنة 1982 بالمقابل تصاحبت هذه الزيادة مع ارتفاع هائل في العائدات البترولية للدول العربـــية و يمكن القول أن بقعة معينة من الأرض العربية تفجرت فيها الثروات على غير انتظـار كـان يعـيش أفرادها حياة البادية وآخرين حديثي العهد بالاستقلال يعانون تخلفا اقتصاديا كبيرا، إن انفجـار الفـوائض المالية قد أدخل النظام العربي ككل مرحلة جديدة نستطيع تسميتها بالنفوذ البترولي المالي الـذي تـسبب بشكل مباشر في إحداث تحول جذري في على كل الأصعدة وفي جميع المستويات فالزيادة المفاجـــأة و الكبيرة في الإمكانيات الاقتصادية للدول البترولية العربية ونقصد على وجه التحديد الإمكانيات الماليـة مكنتها من ضخ جرعات استثمارية ضخمة.

في هذه الدراسة نحاول رصد أهم أوجه استثمارات المال العربي المتحقق فـي ضـوء تفـاعلات النظام الرأسمالي الدولي من أجل معرفة الانعكاسات السلبية و الإيجابية لإدارة الثروة البترولية على هدف التنمية الرشيدة وعلى منظومة القيم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

المطلب الأول : العائدات البترولية العربية فوائضها و أشكال استثماراتها

1-تعريف الفوائض المالية و عوامل نشوءها في الوطن العربي :

1.1-تعريف الفائض المالي :

بشكل عام هي تلك الأموال الناجمة عن عمليات النشاط الاقتصادي لاقتصاد وطني لا تجـد لهـا فرصا للتوظيف داخله وقد ارتبطت ظاهرة "الفائض المالي "بانحسار فرص الاستثمار فـي اقتـصاديات "شائخة [1] "بسبب اختفاء الحدود بين الموارد الاقتصادية المستغلة و غير المستغلة من ناحية والى تبـاطؤ التطورات التكنولوجية و الاختراعات العلمية.

مثل هذا التعريف لا ينطبق على ظروف الدول النامية التي تعاني من نقـص وسـوء اسـتغلال الموارد الاقتصادية كما لا ينطبق بشكل خاص على الوطن العربي فلا يمكن القول أن الاقتصاد العربي قد

[1]- د/ مجذاب بدر عناد :المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط، ايطاليا سنة 1998 ص: 335

اصبح شائخا بحيث بات يصدر الأموال لتتوطن في الخارج لهذا فالأموال العربية الفائضة هي تلك التـي تتحدد بحكم الموجودات المالية خارج الدول المعنية "دول الفائض "و خارج الوطن العربي برمته لتستقر في عدد من الدول الرأسمالية الصناعية بنسبة تتجاوز 95 %مـن تلـك الموجـودات ثـم إن المفهـوم الاقتصادي الصحيح للفرق بين الدخل و الإنفاق يسمى "ادخارا [1] "أما مفهوم الفائض فان ترجمتـه مـن الناحية المالية تعني "موجودات "فالدولة التي تصدر أكثر مما تستورد يتكون لها لدى العـالم الخـارجي أرصدة مالية تندرج تحت بند "أصول خارجية"و الفوائض المالية هي اصـطلاح أطلقـه الاقتـصاديون الغربيون على أموالOPEP التي تراكمت من عائدات تصدير البترول لتبرير عملية ترحيلها إلى الخارج بحجة عدم وجود فرص لتوظيـفها داخل بلدانها و بحجة تعرضها إلى مخاطر ذات طبيعة سياسـية و اقتصادية و الواقع أن هذه الظاهرة هي نسبية و ليست مطلقة لارتباطها بعوامـل مؤقتـة إذ لا يمكـن اعتبارها مطلقة إلا إذا تم النظر إليها من زاوية قطرية معززة بأنماط التنمية القطرية الانعزالية المتكاملـة عموديا مع اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية.

2.1-العائدات البترولية العربية وفوائضها :

سجلت العوائد البترولية العربية تزايدا كبيرا [2] منذ التصحيح السعري لسنة 1973حيث تضاعفت أكثر من 12 مرة خلال خمس سنوات فارتفعت من 4.6 مليار دولار سنة 1970 إلى 57.7 مليار دولار سنة 1975 ثم إلى 79.8 مليار دولار سنة 1976 والى 85.9 مليار دولار سنة 1977 أما في سنة 1978 فقد سجلت هذه العوائد ارتفاعا طفيفا حيث بلغت 86.9 مليار دولار ثم ارتفعت فجأة لتصل إلى 138.2 مليار دولار سنة 1979 و قفزت في العام الموالي لتسجل رقما قياسيا بلغ 211.7 مليار دولار نتيجة الارتفاع الكبير في سعر البترول غير أنها عادت للانخفاض منذ سنة 1981 لتسجل 184.1 مليار دولار وتقدر المصادر العربية جملة الفوائض الرسمية المتراكمة لمجموعة دول OPEPخلال الفترة 1974-1982 حوالي374 مليار دولار و أن نصيب أربع[3] ،[4]دول عربية منها المملكة العربية السعودية، الكويت،الإمارات، قطر بلغت حوالي75% من إجمالي الفوائض المتراكمة أو ما يزيد على 279مليار دولار حتى سنة 1981 و يلاحظ تعرض الفائض الرسمي للدول العربية المصدرة للبترول للانخفاض خلال الفترة 1980-1981-1982 وسجل أدنى مستوى له سنة 1982بـ 7.8 مليار دولار مقابل 58.4مليار دولار سنة 1981 و6.89 مليار دولار سنة 1980 أي أنه انخفض بنسبة 86.6% و40.8 % لعامي 1982 و1981 على التوالي.

---

[1]- د/ كامل بكري و آخرون : الموارد و اقتصادياتها المرجع السابق ص: 220

[2]- سليمان المنذري :الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية العربية مكتبة مدبولي القاهرة سنة 1995 ص:71

[3]- منذ بداية الثمانينات كانت حصة السعودية 42 % من مقدار الفائض الكويت 18 % العراق 17 % الامارات 11% ليبيا 8 % قطر 3%

[4]- عبد الوهاب التمار: الأرصدة الخليجية في الخارج ضرورة التنويع مجلة البترول و المال ماي 1986 ص: 34

3.1-عوامل نشوء ظاهرة الفوائض المالية العربية :

يمكن تحديد أبرز عوامل نشوء هذه الظاهرة بما يلي :

أولا :

ضعف الطاقة الاستيعابية لدول الفائض المالي ويرجع ذلك أساسا إلى صغر مساحتها و عدد سكانها بالاضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية باستثناء البترول و الغاز الطبيعي وتشير التقديرات إلى أن الطاقة الاستيعابية سنة1976 لا تتجاوز40% كمتوسط للدول البترولية الخليجية ويضمنها العراق الذي تبلغ فيه الطاقة الاستيعابية نحو82 % بينما لا تتجاوز هذه النسبة 21.5 % في الكويت ، 30.6% في السعودية، 33.4% في الإمارات هذا يعني أن 60% من الأموال العائدة لهذه الدول لا تجد لها فرصا للتوظيف داخليا.

ثانيا :

نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول الذي يركز على إقامة مشروعات صغيرة لإنتاج سلع خفيفة لا تتطلب استثمارات كبيرة و يتجه معظم الانفاق صوب المجالات الخدمية أما المشاريع الصناعية الكبرى الموجهة للتصدير فتقام تحت إشراف الشركات الأجنبية التي تهيمن عليها من خلال القنوات الإدارية، التكنولوجية و الفنية.

ثالثا :

اعتماد سياسة بترولية بعيدة عن الواقع وغير متطابقة مع الاحتياجات الفعلية للأموال وذلك بضغط من الدول الصناعية من ناحية ولان الدول العربية حديثة العهد في مجال الجهود الإنمائية .

رابعا:

تعثر الجهد العربي في مجال العمل الاقتصادي المشترك .

2- أشكال استثمارات الفوائض المالية العربية(ظاهرة التدويرالخارجي):

إن جل الفوائض البترودولارية[1] إما مستثمرة في أذون الخزانة الأمريكية وغيرهـا مـن الأدوات قصيرة الأجل أو مودع في البنوك الأمريكية والأوروبية فإذا تفحصنا موازنات البنوك العاملة في العربية السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، سلطنة عمان نجد أن معظم أصولها النقدية مودعة في بنوك أجنبية في أوروبا والولايات المتحدة، تم أيضا استخدام فوائض البتر ودولار لزيادة الاحتياطيات الرسـمية للدول البترولية العربية فلو أجرينا تحليلا لإحصائيات صندوق النقد الدولي لتكشفت لنا مقارنات مثيرة فمنذ سنة 1973 وحتى سنة 1980 ازداد إجمالي احتياطات OPEP (ناقصا الذهب) بحوالي6,7 مرات بينمـا كان ازدياد احتياطات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي FMI بمقدار2,8 ضعفا فيما بلغت الزيادة بالنسبة لكل الدول الصناعية2,4 ضعفا فقط بل إن احتياطاتOPEP من الذهب تنامت بنسبة 1/2مرة في نفس الفترة فيما انخفضت بالنسبة للدول الصناعية .

3- ظاهرة إعادة التدويرالخارجي

1.3- البنوك التجارية والمؤ سسات الدولية:

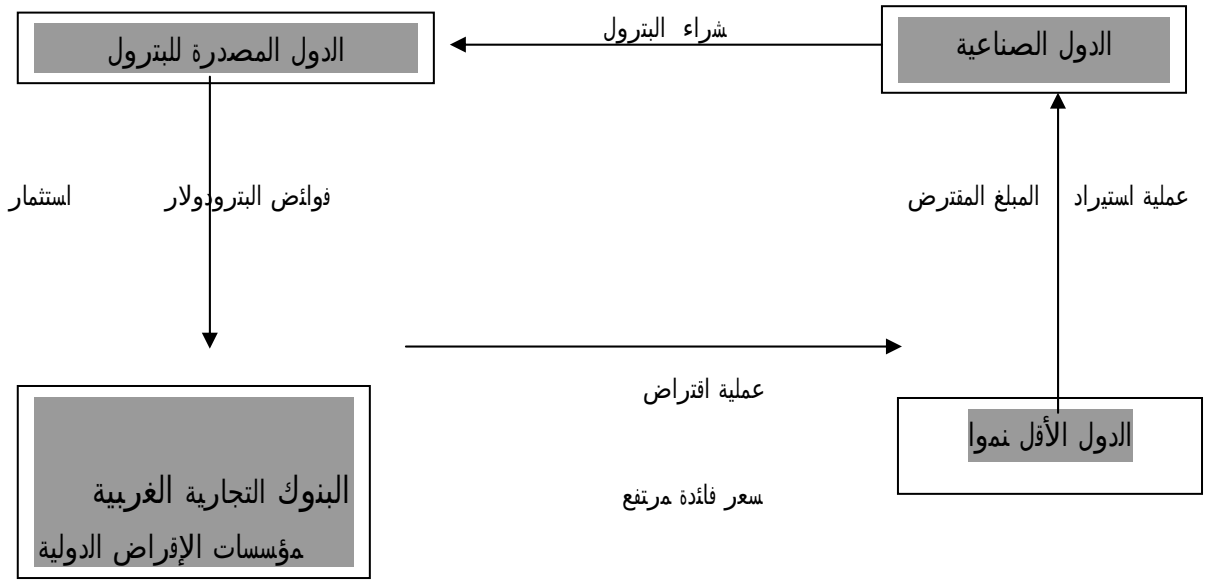
أعيد تدوير[2] الفوائض البترودولارية عن طريق البنوك التجارية في الولايـات المتحـدة والـدول الصناعية إضافة إلى المؤسسات الدولية وبالسحب مقابل هذه الفوائض كودائع أو شهادات إيداع استطاعت البنوك توسيع أحجام عملياتها الاقراضية حيث أن أكثر زبائنها هي الدول النامية فأوروبا الغربية اليابـان والولايات المتحدة تشتري البترول من الدول المصدرة له وتدفع الدول الأقل نمـوا لواردتهـا البتروليـة وغيرها من السلع والخدمات الأجنبية من الأموال التي تقترضها من البنوك التجاريـة الغربيـة وتكتمـل عملية التدوير عندما تتحصل تلك المؤسسات والبنوك التجارية على النقد والاستثمار من الدول المـصدرة للبترول كمايلي :

---

[1]- فوائض البترودولار: هي دولارات امريكية تم اكتسابها من بيع البترول غير انها لم تستوعب لتلبية احتياجات التنمية الداخلية .

[2]- ابراهيم عويس: فوائض البترودولارات وجهة نظر اقتصادية، النفط و التعاون العربي المجلد 12 العدد 3 و 4 سنة 1986 ص: 138، 139 .

ظاهرة إعادة التدوير الخارجي



2.3-سوق النقد الأوروبية:

ساهمت فوائض البترودولار في نمو سوق النقد الأوروبية[1] التي كان مصدرها الرئيسي قبل أزمة 1973عجز ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة وخلال الفترة 1964-1970 بدأت ملكية هذه الـسوق من الدولارات تتضخم فازدادت من 17 بليون دولار إلى 96 بليون دولار و بقيت في أوروبـا كودائـع ومصدر للتمويل الدولي لكن في سنة1973 تضاعف العجز في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة ثـلاث مرات ليصبح30,6 بليون دولار مما أدى لقفزة ضخمة في ممتلكات البنوك الأجنبية من الدولارات وقـد أزاح هذا العجز الضخم قيود ميزان المدفوعات في الدول الأخـرى الأعـضاء فـي منظمـة التعـاون الاقتصادي و التنمية OCED كما سهل حدوث توسـع هائل في إمدادات النقد ثم جـاءت فوائـ ـ ـ ـض البتر ودولار بعد أزمتي البترول 1973,1979 لتصبح المصدر الرئيسي الثاني للأمـوال لـسوق النقـد الأوروبية بعد العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة وقد أثارت هذه الفوائض شهية البنوك الغربية التي كانت تبحث عن مقترضين لودائع هذه السوق الجديدة وبالتالي ازدادت القروض الدولية المقدمة من سوق النقد الأوروبية إلى الدول الأقل نموا غير البترولية بشكل جوهري خلال السبعينات لتصبـ ـح26,9 بليون دولار سنة1973 حيث زادت كل من البرازيل اقتراضها من2,8 بليون دولار سنة1977 إلـى5,6 بليون دولار في السنة التالية وكوريا الجنوبية من 1,3بليون دولار الى2,7 بليـون وكـذا الفلبـين مـن 700مليون دولار الى2,1 بليون دولار و تنامت احتياطيات البنوك في أمريكا اللاتينية بمقدار الثلث.

[1]- أنشأت سوق النقد الاوربية خلال الخمسينات كملاذ للدولارات التي يمتلكها الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه و كان الغرض منها حماية السوفيات من احتمال تجميد الولايات المتحدة الامريكية لودائعهم .

3.3-الإنفاق في المساعدات الخارجية :

لقد أتاح تراكم البترودولارات للدول العربية المصدرة للبترول أن تنضم لركب الدول المانحة للمـساعدات في العالم من خلال أربع طرق:

1.3.3- الاتفاقيات الثنائية :

وتعتمد على عقد صفقات مباشرة بين الحكومات.

2.3.3- المساعدات متعددة الأطراف :

تتكون من مجموعة من الدول تضم جهودها لتقديم العون أو القروض مثل منظمة الخليج لتنميـة مصرGODE التي أسستها كل من العربية السعودية، الكويت، قطر و الإمارات سنة 1976.

3.3.3- تدفقات المساعدات التنموية الرسمية :

تتمثل في منح المساعدات الرسـمية لبرامج التنمية في دول العالم الثالث حيـث زادت إجمـالي قيـــمتها من الدول ذات الفوائض البترولية (السعودية، الكويت، العراق ،الإمارات، ليبيـا وقطـر) من1,26 بليون دولار سنة 1973 إلى 4,03 بليون سنة 1979 أي أنه تضاعف ثلاث مـرات ونـصف بمعدل سنـــوي قدره 25 % و بلغت 17 % من إجمالي الحساب الجاري للفوائـض البترودولارية .

4.3.3- الصناديق العربية المختلفة و تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- **مؤسسات التنمية الاقتصادية** : أنشأت لتمويل مشاريع التنمية في العالم الثالث مـن خـلال قـروض ميسرة مثل الصندوق الكويتي، صندوق أبو ظبي، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العراقي للتنميـة الخارجية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، بنك التنمية الإسلامي، صندوق OPEP ، تقدم هذه الهيئات القروض والمنح لخمسون دولة مختلفة منهـا 30 دولة افريقية.

ب- **بنوك الاستثمار:** الهدف منها استثمار فوائض البتر ودولار العربية مثل البنك العربي اللاتيني، البنك السعودي الدولي، اتحاد البنوك العربية الفرنسية، البنك الفرنسي العربي للاستثمار، لا تقدم هـذه البنـوك القروض الميسرة لدول العالم الثالث ولكنها تساهم في توفير قروض حلقية تجارية على أسـاس معـدلات الفائدة التنافسية السائدة في السوق.

ج- **المنظمات الدولية ذات الطاقة التدويرية :** تعمل من خلال صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيـث يتم تقديم القروض لهذه المؤسسات لتتمكن من توفير مصدر مهم للسيولة وتقديم القروض للدول.

الجدول 3/1 : توزيع الفوائض البترودولارية

السنة	فوائض النقد القابـل للاستثمار	النسبة المئوية من مجموع فوائض النقد القابلة للاستثمار		
	بليون دولار	U.S.A	الـسوق المـصرفية الأوروبية	الدول المتقدمة
1974	61.50	%19	%37	%23
1975	40.25	%20	%20	%25
1976	39.25	%28	%28	%21
1977	43.75	%17	%27	%23
1978	16.25	%2	%15	%37
1979	66.75	%11	%43	%16
1980	124.50	%12	%28	%26
1981	59.25	%25	%5	%38
إجمالي 74-1981	451.50			
1982	-3.00			
1983	-11.00			
النـصف الأول مـن 1984	-1.25			
المجموع 1974-النصف الأول 1984 436.25				

المصدر: النفط و التعاون العربي المجلد 12 العدد 3و 4 سنة 1986 ص: 141

4-الأهداف الرئيسية لظاهرة التدوير:

إن الأهداف الأساسية للدول العربية البترولية بالنسبة لفوائضها المالية أنها تريد من أي نظام نقدي دولي قائم أن يحقق لها ما يلي:

- ضمانا لقيمة إيراداتها من الصرف الأجنبي ضد أي تغيرات غير ملائمة في أسعار الصرف.

- استعمالا غير مقيد لاحتياطياتها الأجنبية من حيث مكان ونوع الوسائل التي يتم استثمار هذه الاحتياطات فيها.

- ريعا عالميا من استثماراتها.

إن لجوء هذه الدول إلى ضمان فوائضها المستثمرة رأسمالا وعوائد وقيمة حقيقية بوضعها في أسواق النقد والمال في البلدان الصناعية المتقدمة يثير تساؤلا هاما في مدى تحقق هذا الضمان في ظل التمزق الذي تعرض له نظام النقد الدولي والمخاطر السياسية الكبيرة.

المطلب الثاني: الفوائض المالية العربية بين نظام النقد الدولي و مخاطر الاستثمار العربي في الخارج

1-فاعلية التضخم وأسعار الصرف على الفوائض المالية:

أمران سارا في غير صالح الفوائض المالية العربية:

- التضخم الكبير الذي ساد الاقتصاديات الصناعية المتقدمة مما أدى إلى تدهور القيمة الشرائية لهذه الفوائض خاصة منها تلك المستثمرة في موجودات قصيرة الأجل.

- ضعف الدولار الأمريكي في سوق الصرف الأجنبي وكذلك الجنيه الإسترليني وكذا التقلبات الواسعة في أسعار صرف العملات الأجنبية الأخرى مما أدى إلى فقدان القيمة الاسمية لتلك الاستثمارات.

وتشير التقديرات أن تلك الأموال تفقد سنويا ما يعادل 16% من قيمتها بسبب التضخم وأن التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية و التدهور في أسعار صرف الـدولار والجنيـه الإسـترليني ينصب تأثيرهما على الاستثمارات المالية قصيرة الأجل بشكل خاص أما أثر هما على الاستثمارات فـي موجودات حقيقية فإن تأثرهما بهذه العوامل سيكون إما ضئيلا في الأولى أو معدوما في الثانية لكن أثرها على عوائد النوعين من الاستثمارات يبقى مهما في حالة تحويلها إلى بلدان الفائض نفسها أو اسـتثمارها في موجودات قصيرة الأجل .

وبالعودة إلى ما حدث مباشرة بعد انهيار نظام الصرف الثابت القابل للتعديل نجد أن:

1- إن سعر صرف الدولار قد تدهور مقابل العملات الرئيسية الأخرى سواءا بعد تخفيـضه الأول[1] [2] في أوت1971 أو الثاني في فيفري 1973 أو بعد التعويم الشامل للعملات الذي حدث بعد ذلـك التـاريخ مباشرة معنى ذلك بالنسبة للدول البترولية انخفاض القيمة الحقيقية لنفوطها المصدرة والمقومـة بالـدولار وذلك في إطار العملات الرئيسية الأخرى التي ارتفعت أسعار صرفها بالدولار.

2- إن أسعار الصادرات البترولية ظلت مقومة بالدولار الأمريكـي الـذي اسـتمرت أسـعار صـرفه بالانخفاض في حين كانت واردات البلدان البترولية العربية مستمرة في التصاعد نتيجة لمعدلات التـضخم المتنامية في البلدان الصناعية المتقدمة من ناحية و التحسن المستمر في أسعار صرف العملات الرئيـسية لبلدان المجموعة الأوربية واليابان حيث شكلت واردات الدول العربية منها خلال السبعينات ما بـين51% إلى 58% من وارداتها الكلية وكونت السلع الصناعية منها نسبة تتراوح بين 67% و 75% في حـين صدرت الدول العربية إليها خلال نفس الفترة حوالي47% إلى 50% من صادراتها الكليـة التـي ألفـت المواد الخام البترول والكيماويات ما نسبته 96%-98% منها وكلا الأمرين أي ارتفاع نـسبة الـواردات والصادرات من وإلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية و اليابان يعنيان الاستيراد بأسعار مرتفعـة نتيجـة التحسن في أسعار صرف عملاتها و التصدير بأسعار منخفضة نتيجة التدهور في أسعار صرف الـدولار مما يعني تدهورا في شروط تجارة الدول العربية بشكل عام .

---

[1]- JEAN MARIE LEBRETON : LES RELATIONS INTERNATIONALES DEPUIS 1968, ANNEE 1988 P: 78

[2] - في 15 أوت 1971 قرر الرئيس الأمريكي نيكسون و سكريتير الميزانية JOHN CANNALLY وقف تحويل الدولار بالذهب

2- المؤسسات المالية متعددة الجنسية و الوطن العربي :

كان للبنوك الأجنبية دور محدود في الوطن العربي قبل الطفرة البترولية إلا أنه بعد تدفق العوائـد على الدول البترولية رأت الدوائر الاقتصادية في الدول الصناعية أنه لابد لهذا الاحتياطي أن يعاد تدويره ليصب ثانية في اقتصادياتها وتم تحديد الخطط والبدائل التالية :

1.2- أهم البدائل المقترحة:

- تراكم أموال OPEP و الدول العربية
- التعامل مع تدفقات الموائد البترولية
- دور المؤسسات المالية في الشرق الأوسط
- توقعات المراكز المالية في الشرق الأوسط
- متطلبات البنوك الدولية
- كيفية التعامل مع محفظة الاستثمار العربية
- التنمية الاقتصادية في دول الخليج
- موقف العرب من قطاع الأعمال الأجنبي
- الاختيارات السياسية في العالم العربي
- استراتيجية الاستثمار لشركات البترول في الشرق الأوسط
- الموقف التنموي لصندوق النقد الدولي

2.2- طرق امتصاص الأموال البترولية العربية:

ركزت الدول الصناعية على كيفية امتصاص الأموال البترولیـة وإعـادة تـدويرها واقترحـت السياسات و المنافذ التي من شأنها تحقيق ذلك منها:

- إغراق الأسواق العربية بالسلع الكمالية مرتفعة الثمن
- تصدير مشروعات استثمارية خدمية في الأساس
- صناعة هامشية من شأنها ربط اقتصاديات الدول العربية بالمراكز الصناعية
- تصدير الأسلحة وما يتبعها من مشاريع بناء هياكل عسكرية وعقود توريد مستشارين عسكريين
- فتح قنوات البنوك والأسواق المالية العلمية

لم تمض سنة1974 حتى كان قد تم امتصاص 57.5 بليـون دولار مـن دول OPEP منهـا 11 بليون دولار في الولايات المتحدة في شكل أذونات خزانة وودائع في البنـوك وأسـهم فـي الـشركات الأمريـكية، 43 بليون دولار إجمالي المبالغ المستثمرة في أوروبا الغربية أما خلال النصف الأول مـن سنة 1975 تم امتصاص40 بليون دولار أخرى منها 4,5 بليون دولار في الولايات المتحدة 26 بليـون دولار في أوروبا الغربية، 9,5 بليون دولار في المؤسسات الدولية الأخرى أي تم امتصاص97,5 بليون دولار في أقل من عام ونصف من خلال المؤسسات المالية فقط ومثلت تلك المبالغ 30% مـن إجمـالي الاحتياطيات الدولية للدول الرأسمالية الكبرى.

3.2-تطور المؤسسات المالية متعددة الجنسية في الوطن العربي :

لقد تطور عدد الوحدات البنكية العاملة في البحرين من 26 بنك سنة 1976 إلى 100 بنـك سـنة 1985 بالإضافة إلى 12 بنك استثماري و61 مكتبا لتمثيل البنوك الأجنبيـة كمـا زاد إجمـالي أصـول الوحدات المصرفية من1,6 بليون دولار سنة 1975 إلى 37,4 بليون دولار سنة 1980 حيـث أن60% من أصولها من مصادر عربية و العملة الرئيسية التي تتخذها هي الدولار الذي يمثـل 63% إلـى 73% من إجمالي الأشكال الأخرى.

إن التصدير العكسي لرأس المال العربي أدى إلى تدفق الأموال على أوروبا الغربيـة الولايـات المتحدة و اليابان ومن خلالها كان يتم تدويـر الدولارات البترولية إلى بلدان العجـ ـز في العالم النـامي إذ قامت الحكومات العربية بتوظيف أموالها في السندات الحكومية الأمريكية مما يعني شراء قطعـة مـن التضخم الأمريكي وقطعة أخرى من الدين العام الأمريكي بعبارة أخرى تمويـل هـذا الاقتـصاد ، بعـد الولايات المتحدة الأمريكية تأتي المملكة المتحدة في الترتيب ثم المراكز البنكية الخارجية مثل هونغ كونغ وسنغافورة.

إذن تعتبر البنوك أهم وأخطر قطاع دخلته الأموال الدولية ومن ثم تولـت اسـتنزاف أي فـائض اقتصادي عربي وتحويله للخارج و الأمر الثاني فهو عودة رأس المال الأجنبي في صورة عقود الإنشاء، التشييد، التوريد والتصدير.

3-مخاطر الاستثمار العربي في الخارج (المخاطر السياسية):

تتمثل هذه المخاطر أساسا في احتمالات تجميد الفوائض المالية في حالة مواجهة أزمة في العلاقات السياسية أو الاقتصادية العارضة فتعتبر معه الاستثمارات في بلد أجنبي رهينة مالية وذلك لضمان خضوع مالكها لما يتخذ من قرارات سياسية[1] أو اقتصادية في الدولة المستثمر بها فهناك قيودا على حرية حركـة الفوائض البترولية داخل البلد المستثمر فيه تتناسب عكسيا مع حجمها إذ كلما ارتفع حجم هذه الأموال كلما قلت حرية حركة تحويلها و العكس صحيح فالاستثمارات العربية أضحت من الضخامة بمكان بحيث أنهـا وقعت فعلا في فخ بطئ الحركة وضعف القدرة على التصرف أما بالنسبة للمخاطر السياسية المتمثلة فـي التأميم، المصادرة، نزع الملكية والتجميد فهي أسلحة لم تتردد الدول الغربية في استخدامها كلما اسـتدعت الظروف وتأزمت العلاقات بينها وبين الدول صاحبة الاستثمارات ولدينا أمثلة عديدة من التـاريخ منهـا تجميد الأرصدة الإسترلينية لمصر حين خروجها من منطقة الإسترليني سنة1946 وبعـد تأميمهـا لقنـاة السويس سنة1956 وهناك تجميد الأرصدة الإيرانية عندما نشأت أزمة الرهائن سنة1980 بالإضافة إلـى تجميد الأرصدة العراقية بعد حرب الخليج و الأرصدة الليبية بعد الأزمة مع الغـرب،إن هـذه الأصـول المالية المهاجرة يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة مثل الديون بأنواعها (سندات, ودائـع, أذونـات) ، ملكيـة قانونـ ـ ـية(أسهم ،عقارات) لكنها لا تختلف من حيث طبيعتها الاقتصادية عن الـديون لوجودهـا فـي الخارج وعدم توافر السيطرة الفعلية عليها .

إن قيمة هذه الأصول المالية إذا كانت قادرة فعلا التحول إلى أصول بينية عنـدما يريـد الـدائن[2] وإدراكا من الدول العربية لهذه الحقيقة فقد طالب الجانب العربي ومازال يلح على الجانب الأوروبي فـي اللجنة المالية للحوار العربي- الأوروبي على وضع نص صريح ينص على الالتزام بعدم تجميد الأرصدة في مشروع اتفاقية حماية الاستثمارات المتبادلة بينهما لكن هذا الطلب لاقى رفـضا باتـا مـن الجانـب الأوروبي .

---

[1]- د/ سليمان المنذري: الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية العربية المرجع السابق ص : 92

[2]- حازم الببلاوي: الفوائض المالية النفطية و البنيان العالمي النفط والتعاون العربي الكويت المجلد 4 العدد 4 سنة 1987 ص: 12

المطلب الثالث : دور البترول في عملية التنمية والتكامل العربيين

1- دور البترول في التنمية العربية

1.1- الميزان التجاري :

تزايدت حصيلة الصادرات البترولية العربية بشكل كبير[1] إذ تضاعفت8 مرات بقيمتها الحالية لتبلغ264 مليار دولار سنة1980 ، مولت قيما متزايدة من الواردات الإجمالية التي وصلت إلى 186 مليار دولار سنة 1980 مقابل37 مليار سنة1970 مقومة بالأسعار الثابتة نتيجة لذلك تحول العجز المحقق سنة 1970 بنسبة 10% إلى فائض سنة 1980 بنسبة تزيد عن 40 %.

2.1- نصيب الفرد من الصادرات و الواردات :

تضاعف نصيب الفرد من الصادرات البترولية أكثر من 6 مرات بالأسعار الحقيقية في حين أن نظيره من الواردات الإجمالية تضاعف بنحو 4 مرات بالأسعار الحقيقية وبعبارة أخرى فإن نصيب الفرد من الصادرات البترولية البالغ 425 دولار سنة 1970 ارتفع إلى 2500 دولار سنة1980 بينما تزايد نصيبه من الواردات الإجمالية من 475 دولار إلى 1760 دولار بالأسعار الثابتة.

3.1- الناتج المحلي الاجمالي و مكوناته_:

حققت الدول العربية معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي بلغت8 % سنويا (بالأسعار الثابتة) فقد تزايدت معدلاته في النصف الثاني من السبعينات فوصل إلى أكثر من408 مليار دولار سنة 1980 (بالأسعار الجارية) كما استمرت خلال هذه الفترة هيمنة الصناعات البترولية و النشاطات المرتبطة بها في تكوين هذا الناتج ، يتضح هذا الأمر في الدول العربية البترولية حيث ظل نصيب الصناعات الاستخراجية فيها بحدود 54 % خلال الفترة 1975-1980 أما على صعيد مكونات الناتج المحلي غير البترولي لهذه الدول فقد حدثت تطورات متباينة حيث تزايدت الأهمية النسبية لقطاع التشييد

---

[1]- عبد العزيز الوتاري: الموارد النفطية و أثرها على التنمية في الوطن العربي النفط و التعاون العربي المجلد 15 العدد 55 الكويت سنة 1989 ص: 12 ،13، 14

الذي وصل الى8,5% وقطاع الخدمات والتوزيع بـ30,2% أما القطاعات التي تناقصت حـصتها فهـي القطاع الزراعي بـ 4,3% وقطاع الصناعات التحويلية و الكهرباء بـ 3,3%.

4.1-حركة العمالة العربية:

أدت التطورات الجذرية في اقتصاديات الدول البترولية المحدودة السكان إلى حدوث حركة انتقـال كبيرة للقوى العاملة من الدول ذات الكثافة السكانية العالية إلى الـدول البترولية إذ شـكلت التحـويلات الخاصة الناجمة عن هذه الحركة أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتـصادية و الاجتماعيـة فـي الـدول المصدرة للعمالة .

لكن كان للطفرة البترولية آثارها السلبية أهمها الاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية وتمثلـت أهم مظاهر الاعتماد العربي على الخارج في كونه يستورد ما نسبته 62 % من لوازم إنتاجـه و 52 % من احتياجات غذائه و 48 % من مستلزمات بنائه و46 % من كسائه.

2-الملامح الاقتصادية للدول العربية

1.2-الدول العربية ذات القدرة الاستيعابية الكبيرة[1]:

تتألف من العراق والجزائر فإلى جانب أهمية البترول ضمن الناتج المحلي الإجمالي فيهما فإنهمـا يتمتعان بوفرة سكانية نسبية وقاعدة اقتصادية واسعة نسبيا حيث تتوفر فيهما مقومات التنمية الاقتـصادية من أراضي، مياه،معادن ومهارات بشرية هذه الدول لديها كافة الإمكانيـات الاسـتيعابية القـادرة علـى امتصاص أموالها البترولية كاملة وأموال أخرى غيرها تم الحصول عليها عن طريق الاقتراض .

---

[1]- BERTRAND LE PINOY : ECONOMIE ET ENERGIE QUELS AVENIRS POUR LE TIERS MONDE TECHNIP France 1985 P: 41

2.2-الدول العربية ذات القدرة الاستيعابية الصغيرة:

تسمى بدول الفائض وتشـ ـمل السعودية، ليبيا، الكويت، قطر، الامارات، وتتميـز بكون معامل الاستثمار[1](الاستثمار/الدخل المحلي) فيها أقل بكثير من معامل الاستهلاك (الاستهلاك/الدخل المحلي) كما أن الاستثمار في هذه الدول تركز لمدة طويلة في الصناعات الاستهلاكية ثم امتد تدريجيا إلى الـصناعات التحويلية مثل الأسمدة الكيماوية بعدها أخذت تسعى إلى تعزيز إنفاقها على التنمية الداخلية حيث خصصت السعودية المبالغ الضخمة في مجالات الزراعة والتصنيع والهيـاكل الأساسية إلا أن هذه الـدول تختلـف عن المجموعة الأولى في ضيق قاعدتها الاقتصادية بسبب قلة سكانها بالنسبة إلى عناصر الإنتاج الأخرى وانخفاض مستوى الآداء الاقتصادي مما يؤدي بالضرورة الاستعانة بقوى العمـل الوافـدة مـن العـالم الخارجي.

3.2-الدول الأخرى:

هذه الدول تقل فيها درجة أهمية البترول[2] عن دول المجموعتين السابقتين وتتمتع بآداء اقتـصادي خارج قطاع البترول كما تتوفر فيها القوى البشرية القادرة على الآداء الاقتصادي مثل مـصر، تـونس، سوريا، عمان، البحرين.

3-مظاهر التعاون العربي (منظمة الدول العربية المصدرة للبترول) OPAEP:

تمثل منظمة الدول العربية المصدرة للبترول OPAEP[3] أبرز مظاهر التعاون الجمـاعي[4] بـين الدول العربية في مجال البترول والطاقة، تأسست هذه المنظمة بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيـروت جانفي1968 بين السعودية، الكويت وليبيا اتخذت الكويت مقرا لها، انضم إلى عضويتها سنة 1970 كـل من الإمارات، قطر، البحرين والجزائر، أما سنة 1972 فقد انضمت إليها مصر، سوريا والعراق وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدرا هامـا لدخلها الوطني وبموافقة 4/3 أصوات الدول الأعضاء من بينها أصوات جميع الدول المؤسسة .

---

[1]- سميح مسعود: استثمار الأموال العربية في البلدان الصناعية و النامية أساسيات صناعة البترول و الغاز الكويت سنة 1977 ص: 182، 183

[2]- محمد عبد العزيز عجمية: فصول في الاقتصاد العربي بيروت سنة 1988 ص: 39

[3]- تمثل منظمة OPAEP منظمة إقليمية حكومية.

[4]- محمد محروس اسماعيل: دراسات في الموارد الاقتصادية الجزء 1، الاسكندرية سنة 1988 ص: 226، 227

1.3- أهداف المنظمة:

- تعاون أعضاءها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول
- تقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضاءها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين
- توحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة
- توفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الدول الأعضاء

2.3- المشروعات المشتركة:

انبثق عن المنظمة المشروعات المشتركة [1] التالية:

- الشركة العربية البحرية لنقل البترول ماي1972 (مقرها الكويت)
- الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن جانفي 1973 (مقرها البحرين)
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية ديسمبر 1974(مقرها السعودية)
- الشركة العربية للخدمات البترولية جانفي1977 (مقرها ليبيا)
- الشركة العربية للاستثمارات الهندسية1980 (مقرها أبوظبي)

4- البترول والوحدة العربية:

إن البترول وموارده كانا سببين رئيسيين من أسباب استطالة مدة استضافتنا للاستعمار في وطننا العربي ومن هنا رأى فيها الكثير من المحللين أحد أسباب فرقة وتجزئة هذا الوطن لأن الوحدة العربية سياسية كانت أم اقتصادية هي النقيض للتبعية سياسية أو اقتصادية والتساؤل يبقى مطروحا ما إذا كان وجود البترول من عدمه أو التوزيع الجغرافي لموارده قد أسهم في زيادة الفترة المطلوبة للتحول من اقتصاد الوحدات العربية الصغيرة المتباعدة إلى الإقليم الاقتصادي العربي المتكامل وبتعبير آخر هل كانت الوحدة العربية ستتحقق لو لم يوجد البترول وهل كانت الموارد البترولية ستستثمر بخطى أسرع وطريقة أكفئ لو كانت موجودة في بلدان عربية أخرى قد يرد الجواب بالسلب أو الإيجاب لكن لا يتوافر في اعتقاد البعض ما يدلل على صحة أي من الرأيين بشكل قاطع فهذا الموضوع بالغ التعقيد تتداخل فيه الأبعاد لأن

[1]- النشرة الشهرية لمنظمة OPAEP أكتوبر 2001

استثمار الأموال مسألة اقتصادية معقدة تحتاج إلى مؤسسات مالية واقتصادية هيكلية وتنظيمية لكن الـذي لاشك فيه هو أن البترول قد ترك آثارا بالغة على هيكلية علاقات القوى في المنطقة العربية وفي علاقاتها مع العالم و أن حقبة البترول قد تركت بصماتها بعمق على القيم الاجتماعية والاقتصادية و السياسيـ ـ ـة في الوطن العربي .

المطلب الرابع: ظاهرة الريع و الاقتصاد العربي

1-مفهوم الريع في النظرية الاقتصادية:

استخدمت فكرة الريع في جميع الأحوال التي يتمتع فيها بعض الأفراد بدخول نتيجة لمزايا طبيعية أو تفضيلية سواءا في الموقع أو المناخ أو غير ذلك فيؤكد ريكاردو[1] أن المناجم شأنها شأن الأرض تولـد ريعا لأصحابها، أما اصطلاح الريع بمفهومه الواسع فينصرف إلى كافة أشكال الدخول العائدة إلى هبـات الطبيعة وبالتالي فإنه ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات لكن الخلاف بينها يكمن في مـدى الأهميـة النسبية التي يمثلها بالمقارنة مع بقية مصادر الدخل الأخرى.

إن الاتجاه الحديث في النظرية الاقتصادية يرى أن إدارة الموارد الاقتصادية وحسن اسـتخدامها يتطلبان استخدام أثمان عناصر الإنتاج ولا يختلف الريع عنها حيث أنه لا يمثل في الاقتصاديات الحديثـة سوى بنسبة ضئيلة من التأثير على الناتج الوطني وغالبا ما تكون مؤقتة و إن كان الأمر ليس كذلك دائما خاصة في ظروف معينة مثل التي صاحبت نمو الثروة البترولية حيث يشغل الريع بمعناه التقليدي جـزءا مهما في الحياة الاقتصادية ورغم أن هذا الاتجاه يميل إلى عدم التمييز بين أثمان عناصر الإنتاج المختلفة وعدم معاملة الريع معاملة خاصة إلا أن الباحثين الاقتصاديين مازالوا متأثرين بالنظرة القديمة له باعتباره نوعا من الدخل غير مبرر وغير مرتبط بدورة الإنتاج، من هنا فإن النظرة إلى أصحاب الريـع مازالـت تشوبها أشكال من الريبة لأن هذا الدخل غير مكتسب وغير مبرر وتجد هذه النظرية جذورها فـي القـيم الأخلاقية التي تشجع على العمل خاصة مع بروز الروح الرأسـمالية وربمـا باسـتثناء مـالتوس فـإن الاقتصاديين التقليديين وبعدهم ماركس كانت لهم انتقادات شديدة لظاهرة الريع فهي بالدرجة الأولى حديث عن نمط السلوك الإنتاجي الذي يفتقد النظرة الإنتاجية ويكاد ينعزل عن دورة الإنتاج .

[1]- يعتبر ريكاردو من أهم الاقتصاديين التقليديين الذين تحدثوا عن فكرة القيم النسبية و ظاهرة الريع

2- الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية:

يعتبر المصدر الخارجي للريع أمرا أساسيا في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي ذلك أن وجود شكل للريع الداخلي المحلي وإن زادت نسبته لا تساعد على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الريعي إذ لابد أن يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية بحيث تشارك العناصر الريعية في الاستيلاء على جزء من هذا النـاتج المحلي فالريع الداخلي هو في حقيقة الأمر نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجيـة لفئـات تتمتع ببعض المزايا الخاصة وبالتالي فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون بالضرورة وصفا جزئيا للاقتصاد في مجموعه يشير إلى بعض الفئات دون الأغلبية أما في حالـة الريـع الخارجي خاصة إذا كان يشكل نسبة مرتفعة من الناتج الوطني فإنه يشير إلى تحـويلات مـن الاقتـصاد الخارجي دون أن يفترض قطاعات إنتاجية محلية مهمة لهذا فإن استخدام اصطلاح الاقتصاد الريعي يشير بشكل رئيسي للأحوال التي يلعب فيها هذا الأخير دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية وبخصوص الدولـة الريعية فيمكن النظر إليها باعتبارها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريـع الخارجي أو نسبة مرتفعة منه إلى فئة صغيرة تعيد توزيع هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان .

3- الريع و الاقتصاد العربي:

1.3- الدول العربية البترولية الريعية:

ربما كانت الدول العربية الخليجية أفضل تجسيد لفكرة الدولة الريعية فهي تعتمد في اقتـصادها على تصدير البترول الخام بهذا فإنها تعتمد على نوع من الريع الخارجي حيث تمثل إيرادات البترول أكثر من 90% من إجمالي الصادرات وحوالي النسبة نفسها من إيرادات الميزانية ورغم أن العاملين في هـذا القطاع لا يتجاوز2 – 3 % من مجموع العاملين إلا أن إنتاجه يمثل 60- 80 % مـن النـاتج المحلـي ويؤول دخل البترول إلى الدولة مباشرة التي تصبح الوسيط الرئيسي بين قطاع البترول وبـين قطاعـات الاقتصاد الوطني، هي أيضا تستلم العائدات التي يجري تخصيصها للفروع المختلفة مـن خـلال بـرامج الإنفاق العام الذي يشكل النسبة الكبرى من الدخل الوطني حيث أن مشروعات البنيـة الأساسـية أخـذت الحصة الأكبر منه لسببين رئيسيين:

- مساندة الاستهلاك
- يتمخض عنها أثار سياسية مظهرية واضحة للجمهور العريض

من ناحية أخرى فإن ارتفاع الكثافة الاستيرادية لأنشطة البناء و التشييد قد أدت إلـى ضـعف روابـط التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني نتيجة ضعف آثار المضاعف[1] على المستوى الكلي حيث اقتصرت آثاره بالنسبة للإنفاق العام على إفساح امكانات واسعة للربح في قطاعات الإسكان، العقار، التجارة و المال وبالتالي نمو قطاع الخدمات بنسب انفجارية لا تحقق العلاقة التوازنية له مع بقية القطاعـات الاقتـصادية ومن المفيد الإشارة إلى أن الطبيعة الريعية للدول البترولية الحديثة وان وجدت تفـسيرها الرئيـسي فـي الظاهرة البترولية فإنها قد استندت في الوقت نفسه إلى أرضية مناسبة من التـراث القبلـي فالمجتمعـات القبلية السابقة كانت تعتمد في أقطاب الولاء من القبائل و العشائر على توزيع العطايا و المـنح وجـاءت ثروة البترول فأكدت هذا الدور في رداء حديث من دولة الرفاهية التي تقدم للمواطنين المزايا والخدمات .

من هنا نلمس سعي السكان الأصليين لأن يتحولوا إلى فئة من الريعيين الخاص وقد عرفت دول الخليج مراكز متميزة للمضاربة العقارية و المالية في أسواق الأسهم. الجدير بالذكر أن وجود الاقتـصاد الريعي لا يعني عدم وجود قطاعات إنتاجية في الدولة نفسها ويمكن القول بصفة عامة أن تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات ريعية وأخرى إنتاجية يقابله تقسيم اجتماعي آخر بين المواطنين و الوافـدين حيـث يغلـب على الوافدين اشتغالهم في القطاعات الإنتاجية في حين يتركز الاقتصاد الريعي فـي أيـدي المـواطنين إلا أن غلبة المد الريعي لم تلبث أن انعكست حتى على القطاعات الإنتاجية بشكل أو بآخر نظرا لأهميـة المزايا الريعية .

2.3- الدول العربية غير البترولية شبه الريعية:

لا يمكن اعتبار الدول العربية الأخرى غير البترولية دولا ريعية بالمعنى المشار إليه سابقا مع ذلك فإن غلبة الظاهرة البترولية على تطور المنطقة العربية لم يلبث أن ألقى بظلاله على الدول غير البترولية فالأهمية الاستراتيجية لسلعة البترول في العلاقات الدولية أكسبتها دولة بترولية أو غير بترولية أهميـة عالمية تضاعفت بميزة موقعها الاستراتيجي وأصبح هاجس الدول الكبرى أن تحصل على موطئ قدم في هذه البقعة الحيوية من العالم ، أفادت هذه الخاصية الاستراتيجية دولا كانت تبدو في الماضـي هامـشية وبعيدة عن التنافس الدولي كالصومال إذ عرفت المنطقة العربية نوعا من ريع الموقع كمـا هـو الحـال بالنسبة لرسوم المرور في قناة السويس في مصر أو أنابيب البترول في سوريا باعتبارها دول عبور كذلك فإن تحويلات العاملين اكتسبت أهمية بالنسبة لموارد الدول العربية غير البترولية من العمـلات الـصعبة وتعتبر اليمن حالة خاصة حيث تحصل من هذا المصدر على ما يقـارب 85% مـن ناتجهـا الـوطني بالإضافة إلى مصر، سوريا، تونس ،المغرب و الأردن، إن العناصر الخارجية للدخل ارتفعـت نـسبتها بشكل كبير في حالة الدول العربية غير البترولية حيث بلغت حوالي 45% في مصر مثلا ، معظم

[1]- المضاعف في الاقتصاد الكلي هو المقدار الذي يتغير به الناتج أو الدخل عندما يحصل تغير في الإنفاق المستقل بوحدة واحدة

هذه الدخول البترولية ترد مباشرة إلى الدولة مما يجعل وضعها – أي الدولة- يقترب من أوضاع الدولـة البترولية .

إن إضفاء صفة الدول شبه الريعية على هذه الأوضاع الجديدة يبدو مقبولا و مبررا .

4-أثر السلوك الريعي على التشكيلة المجتمعية الريعية:

إن أخطر ما يميز العقلية الريعية هو نظرتها الخاصة للعائد خصوصا انفصاله عن الجهد أو تحمل المخاطر فهو لا يعدو أن يكون رزقا أو حظا أو صدفة وليس جزءا من نظام إنتاجي وما يرتبط بـه مـن جهد أو مخاطرة، من هنا يظهر التناقض بين العقلية الريعية و العقلية الإنتاجية ففي الأخـ ـ ـيرة العائد هو نتيجة لعمل إنساني منظم وجزاء مقابل الجهد إذ يندرج في تصور متكامل للنظام الإنتاجي .

إن مفعول البترول على اقتصاديات البلدان المنتجة له وعلى السلوك الاجتماعي والاقتصادي فيهـا من الممكن مقارنته بمفعول المعادن النفيسة على المجتمعين الاسباني و البرتغالي في القـرن 16 وعلـى المجتمع الهولندي في القرنيين 16 و 17 لما اصطلح على تـسميته المـرض الهولنـدي The Dutch Desease فالاقتصاد الريعي يؤدي إلى:

- تشجيع المجتمع على الخمول.

- تشويه دور الدولة: من حيث علاقاتها بالمجتمع المدني و النظام الاقتصادي أي تبعية الدولة الريعيـة إزاء الخارج وتبعية المجتمع المدني إزاء الدولة الريعية.

- ازدهار القطاع الثالث: بدلا من الانتـقال التـ ـدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشـطة الصناعية و الخدمية فإن نمو قطاع البترول أدى إلى نمو قطاع الخدمات.

- تأثر السلوك الاجتماعي و الاقتصادي في الدول العربية غير البترولية بالاقتصاد الريعي فما بين عامي 1974 و 1976 كان هناك 9 ملايين عربي يتحركون وراء الفرص السانحة في دول البترول .

- الاستثمارات في المجالات الاستهلاكية و التسلية في بقية الدول العربية عن طريق البحث عن أربـاح تسارع فيها دورة رأس المال دون أصول كبيرة وثابتة.

- الانتشار السريع للنزعة الاستهلاكية و تجنيس نمط حياة المستهلك العربي نتيجـة لعمليـات اسـتيراد البضائع الغربية.

- توليد تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية أو المشتقة:بواسطة إعادة التدوير الداخلي للريع البترولي مـن خلال برامج الإنفاق العام مثل مشروعات البناء التي تولد عمولات وعائد على المـضاربات العقاريـة ، التحويلات أو مدفوعات الرفاه كبرامج شراء الأراضي.

- نشوء تحالف ثلاثي بين الدولة ورجال الأعمال المحليين ودوائر رأس المال الدولي المـالي و البنكـي بواسطة إعادة التدوير الخارجي من خلال محفظة الاستثمارات المالية الخارجية التي تولد أنـواع جديـدة للدخل الريعي مثل فوائد على الودائع و السندات و الأسهم .

خلاصة الفصل الأول :

* خلاصة ما تقدم في هذه الدراسة أن أهم وأخطر ظاهرة تولـت اسـتنزاف الأمـوال العربيـة البترولية هي ظاهرة "**إعادة التدوير الداخلية و الخارجيـة**" فالداخليـة أدت إلـى إهمـال القـ ـيام بالتـعديلات الضرورية لخلق قاعدة ملائمة تؤمن اقتصادا ذاتيا و مستمرا على الرغم من تحقيـق معـدل مرتفع للنمو الاقتصادي العربي إلا أنه كان ظاهريا أكثر منه حقـ ـيقيا ، أمـا ظـاهرة إعـادة التـدوير الخارجي فقد أدت إلى تعميق الطبيعة الريعية للاقتصاد العربي إذ قادته إلى مزيد من الاندماج في السوق الرأسمالي الدولي وضاعفت من حدة تبعيته للنظام النقدي الـدولي و الأخطـر مـن ذلـك أن الأمـوال العربـ ـية المهاجرة إلى البنوك الغربية أخذت موقع الرهينة المـعرضة فعلا للضـغوط السـ ـياسية بالمقابل استفادت الدول الغربـية الرأسمالية بواسـطة هـذه الظـاهرة فـي مواجهـة عجـز مـوازين مدفوعـ ـاتها بل وأعادت توجيه شطرا هاما من الأموال العربـية للإقراض الخـارجي بأسـعار فائـدة خيالية .

إذن نستطيع القول -بكل أسف- أن الزيادات في أسعار البترول في فترة الـسبعينات أي فـي الفترة (1973-1982) استفادت منها الدول العربية في المدى القصير وبصفة مؤقتة ،سطحية ومظهريـة للجمهور العريض يراها كل ذي عينين ، نتيجة سياساتها غير الحكيمة أو لأسباب أخرى تتعلـق بمـسألة استثمار الأموال التي يراها البعض معقدة في ظل الظروف التي عاشتها الدول العربية ونتيجة عدم تـوفر عوامل متعددة ، أما الدول الغربية فقد استفادت منها في المدى الطويل وبصفة تكاد تكون مستمرة وجذرية بواسطة استراتيجية محكمة وذكية للغاية ،هذا من ناحية الموائد المالية العربية أمـا مـن ناحيـة الـسعر البترولي فهو الآخر وضعته الدول الغربية في صلب اهتماماتها فقد تعرض بعد أزمة السبعينات لسلـسلة من العوامل أدت في كثير من الأحيان إلى تهديد استقراره ، هذا ما سنراه في الفصل المـوالي الخـاص بحرب الأسعار البترولية منذ سنة 1986 وإلى غاية احتلال العراق حاليا و آثارها على الاقتصاد العربي.

الفصل الثاني :

حرب الأسعار البترولية و أبعادها على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1986-2003

تمهيد:

الأزمات سمة ملاصقة للصناعة البترولية ، إذ أن الارتفاع المتسارع الذي أصاب أسعار البترول في مرحلة الطفرة البترولية قد جعل انخفاضه يسير بنفس السرعة التي ارتفع بها حيث كانت سنة 1983 بداية لتحولات أخرى شهدت فيها أسعار البترول بداية التراجع و الانخفاض إلى أن انهارت سنة 1986.

اعتبرت هذه المرحلة جديدة من مراحل السوق البترولية العالمية تحولت فيها السوق لصالح المشتري بعدما ظلت و لفترة لصالح البائعين , توالت الأحداث و المتغيرات و برزت أزمات حادة في الاقتصاد البترولي طالت تداعياها المنطقة العربية برمتها ففي سنة 1990 استيقظ العالم على حرب الخليج الثانية تكبد الاقتصاد العربي على إثرها و حتى يومنا هذا خسائر فادحة إضافة إلى انهيار الاقتصاد العراقي نتيجة للحصار الدولي وفي نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في ا لعرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة , أما في الثلاثي الثالث من سنة 2001 فقد حدثت انفجارات ضخمة في نيويورك وواشنطن استهدفت البنتاغون والبرجين العالميين للتجارة , لم يمر عامين على الأزمة الأمريكية حتى حدث عدوان رهيب على العراق في 19مارس 2003 بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا لم تصمد بغداد على إثرها إلا 17 يوما وسقطت في التاسع من شهر أفريل في يد قوات التحالف.

هذه لمحة وجيزة عن أهم الأزمات التي سنتطرق إليها بالتفصيل في هذا الفصل ونضع تحت المجهر تداعياتها الخطيرة على الاقتصاد العربي ،السعر البترولي والعائدات البترولية ونميز ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول : الأزمة البترولية 1986 وانعكاساتها على الاقتصاد العربي

المبحث الثاني : أبعاد حرب الخليج الثانية 1990 ,الأزمة البترولية سنة 1998 وأحداث الحادي عشر سبتمبر على البترول العربي وعائداته

المبحث الثالث: العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية نحو البترول العربي

المبحث الأول : الأزمة البترولية 1986 وانعكاساتـــها على الاقتصاد العربي

يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتباراً من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينات) أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لحسابات سياسية واقتصادية فصعدت الأسواق الفورية والآجلة (البورصات البترولية) إلى مرتبة متزايدة الأهمية.

فيما يلي نتناول المتغيرات التي شهدتها السوق البترولية اعتبارا من سنة 1983 مرورا بالأزمة الحادة لسنة 1986 والتي أدت إلى تدهور الأسعار والذي لم يكن وليد تلك السنوات بل يرجع إلى ما قبل ذلك وبالتحديد سنة 1974 حيث برزت منذ ذلك الحين الخطط والبدائل التي تبنتها الدول الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الأول : إستراتيجية الدول الصناعية بعد أزمة الطاقة

1- الوكالة الدولية للطاقة (AIE) :

تعتبر الوكالة الدولية للطاقة[1] أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للبترول قصد تحقيق أهدافها الاستراتيجية فبعد نشوب حرب أكتوبر وقيام الدول العربية بوقف ضخ البترول[2] إلى الولايات المتحدةوهولندا[3] وتخفيض إنتاجها الإجمالي سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن في 11-13 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية بقصد:

---

[1] - شكري غانم: علاقات الدول المصدرة للنفط بالدول المتقدمة ، مجلة البترول، العدد 1 سنة 1989 ص: 27 ،28

[2] - دام الحظر البترولي العربي في حرب أكتوبر 5 اشهر

[3] - دانييل أرنولد: تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم ، ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع سنة 1992 ص: 54

- إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير البترول
- إحداث ضغط هبوطي على الأسعار
- تقليل الاعتماد على البترول المستورد
- وضع خطة لاقتسام مصادر البترول في حالة حدوث طوارئ[1]
- تنمية البرامج والبحوث الرامية إلى إيجاد بدائل البترول
- تكوين مخزون ضخم لمواجهة حالات وقف الضخ
- التعاون مع شركات البترول العالمية لتحقيق هذه الأهداف

وقد نظمت الوكالة بشكل بالغ الدقة إذ قسمت أجهزتها إلى:

مجلس وزاري : له حق إصدار القرارات و هو السلطة العليا للوكالة

لجنة الإدارة : تفوض من قبل المجلس الوزاري فيما يراه ولديها أربعة لجان منها لجنة الطوارئ، لجنة العلاقات مع الدول المنتجة و المستهلكة الأخرى.

* تتخذ القرارات في الوكالة بالأغلبية وهي ملزمة للجميع ووزعت الأصوات بين الـدول الأعـضاء بطريقة **مبتكرة وعلمية،** حيث منحت كل دولة ثلاثة أصوات عامة ومجموعة من الأصـوات البترولية تعكس في مجموعها الأهمية النسبية لكل عضو في سوق البترول الدولي وقد نظّـم توزيـع الأصـوات والأغلبية بطريقة تجعل ليس بإمكان أية دولة بمفردها مهما كانت أهميتها في الصناعة أن تمنع أي قرار.

[1] - CHEMS- EDDINE CHITOUR : LA POLITIQUE ET LE NOUVEL ORDRE PETROLIER INTERNATIONAL EDITION DAHLAB 1995 P: 270

2-برامج ترشيد استهلاك الطاقة :

وضعت الدول الصناعية ونفّذت برامج صارمة لترشيد الطاقة عموماً والبترول بصفة خاصة حيث انتقل الاستهلاك البترولي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE من 40,3 م/ب/ي سنة 1979 إلى 32,3 م/ب/ي سنة 1983 ثم إلى 27,2 م/ب/ي سنة 1985 ويفسر هذا الهبوط بتقليص الزخم الطاقي[1] للنشاط الاقتصادي أي تقليص كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي فكانت هذه الكمية أواخر سنة 1983 أدنى بأكثر من 15 % عنها سنة 1973، لكن وقع هذا التخفيض كان أشّد وطأة على البترول الذي تدهور بأكثر من 30 % ونجـم عن سياسة تطوير بدائله أن هبطت حصته من استهلاك الطاقة الإجمالي من 56,4 % سنـة 1973 إلى 40% سنة 1985 بينما ازدادت حصة الفحم فوصلت إلى 21,8% سنة 1984 وحصة الغاز بلغت في نفس السنة 24,2% .

3 - تكوين مخزون استراتيجي ضخم :

اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي[2] ضخم من البترول و طرحه من وقت لآخر في السوق الفورية بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة هادفة إلى السيطرة على الـسوق البترولية وبلغت مستوياته حداً يفوق استهلاكها خلال فترة 1979ـ1980 فمـثلا فـي نهايـة عـام 1979،1978 بلغ المخزون البترولي 2479 و 2740 م/ب على التوالي وبمقارنتها بإحصائيات عـام 1974 نجد أن حجمه ارتفع بمقدار 49 % و71% على التوالي، بالمقابل انخفض اسـتهلاك الـدول الصناعية في السنوات 1974 ـ1978 بمقدار 5,5% وفي السنوات 1974 ـ1981 بمتوسـط قـدره 4,5% و منذ نهاية سنة 1981 وبداية 1982 استطاعت الدول الصناعية أن تستعمل سلاح المخـزون بذكاء ضد الدول المنتجة ففي عام 1982 تم سحب 1,8ـ2,7 م/ب/ي كما بلغت معدلات السحب 1,7 م/ب/ي خلال الفصل الأول من عام 1983 وهو ما دعى OPEP إلى إجراء خفض الأسعار بمـقدار 5 دولار في مارس 1983 ليهبـط سعر البرميـل من 34 إلى 29 دولار ,استمرت الدول الـصناعية في انتهاج هذه السياسة حتى بلغ إجمالي الكميات التي تطرحها من المخـزون 4 م/ب/ي ممـا دفـع بأسعار البترول إلى التدهور والاقتراب من 10 دولار للبرميل سنة 1986 وفي أول جـانفي 1987 ارتفعت معدلات المخزون إلى 440 مليون طـن مقابل 426 مليون في أول جانفي 1986 .

---

[1] - د/ مجذاب بدر عناد :المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط المرجع السابق ص :332

[2] - د/ مديحة حسن السيد الدغيري: اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها ، دار الجيل بيروت ط 1 سنة 1998 ، ص:289، 290

4- تنمية الإنتاج خارج OPEP :

زاد من تدهور أوضاع OPEP اقتحام منتجون جدد لا ينتمون إلى المنظمة حلبة الإنتاج نتيجة نشاط الدول الصناعية في إطار الاستثمار الكثيف في الاستكشاف والتنقيب عن البترول في مناطق جديدة ، إن القسم الأساسي في تنمية الإنتاج خارجOPEP[1] تم في أربع مناطق هي الاتحاد السوفياتي ,الصين ,بحر الشمال , المكسيك لكن الموارد الإضافية التي تأتت من المناطق الثلاثة الأولى كانت تخصص بالدرجة الأولى لسد حاجاتها الداخلية فلم تنفرد إلا المكسيك بالتحول إلى مصدر صاف مهم في السوق العالمية إذ أن إنتاجها تضاعف من 1,6 م/ب/ي سنة 1973 إلى 3 م/ب/ي سنة 1983 أما البلدان السائرة في طريق النمو فهي تقارب 30 منتجاً منها 15 بلداً مصدراً صافيا ، هذا ما خلق تناقضاً في المصالح بين المنتجين من خارجOPEP الذين يريدون زيادة إنتاجهم وصادراتهم من خلال "المنافسة السعرية" (تخفيض السعر) وبين منتجيOPEP الذين يريدون الدفاع عن السعر المعلن حتى ولو كان ذلك على حساب تخفيض الإنتاج والصادرات .

المطلب الثاني : تحولات السوق البترولية العالمية

1ـ عدم التوازن بين العرض والطلب :

كانت عمليات إنتاج البترول غير منفصلة عن العمليات اللاّحقة فهي متكاملة[2] في ظل هيكل الصناعة البترولية التي تميزت بالتكامل الرأسي للشركات السبع الكبرى التي استطاعت أن تحقق التوازن بين العرض و الطلب داخل شبكاتها وفي ظل الظروف اللاحقة أي عندما اتخذت الدول المصدرة للبترول قراراتها المتعلقة بالتحكم بالبترول المنتج من أراضيها أدى ذلك إلى فصل عمليات الإنتاج عن العمليات اللاحقة فالبائعون للبترول يسيطرون على الإنتاج بينما يتحكم المشترون بالعمليات اللاّحقة وبالتالي أصبح التوازن بين العرض والطلب داخليا مستحيلا .

---

[1] - لمزيد من التفصيل عن الإنتاج خارج OPEP ارجع إلى ص :174

[2] -طاهر موسى الجنابي: ملاحظات حول آثار و تذبذب أسعار البترول على الاقتصاد العربي، النفط و التعاون العربي، المجلد 14 العدد 51 سنة 1988 ص: 68

2ـ دمج سوق الولايات المتحدة الأمريكية :

كانت سوق الولايات المتحدة الأمريكية منفصلة عن السوق البترولية العالمية حتى الستينات حيث تحميها حصص الاستيراد وتنظيم الأسعار وعندما اندمج اقتصادها في السوق العالمية ارتفعت عنه الحماية وبالتالي تغير الوضع فأصبحت تقلبات الأسعار البترولية العالمية تثير ردود فعل في جانبي العرض والطلب في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، كما أن التغيرات التي تصيب العرض تنعكس على السوق البترولية العالمية من جهة أخرى .

3ـ الأسواق الفورية والمستقبلية للبترول

1.3- الأسواق الفورية :

هي أسواق[98] عرفتها صناعة البترول من قديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض البترولية بأسعار مخفضة ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، لم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 10ـ15% من حجم التجارة البترولية العالمية كما أن السعر الفوري لم يكن يؤثر تأثيرا محسوساً على الأسعار المعلنة أو الرسمية غير أن الاختلال الذي طرأ منذ منتصف الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم استقرار الأسواق ومن ثم انخفاض أسعاره ، ذلك لأن الأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية و السياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية و نفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع .

---

[98] - مواقع الأسواق الفورية (سوقي خليج المكسيك و ميناء نيويورك) في الولايات المتحدة ،الخليج العربي، سوق سنغافورة في الشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا .

2.3- الأسواق المستقبلية (البورصات البترولية) :

ظهرت خلال الثمانينات الأسواق المستقبلية للبترول[99] و هي أسواق عرفها العالم من قديم في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية أما بالنسبة للبترول فهي ظاهرة مستحدثة فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب و عدم الاستقرار و يوجد منها ثلاث أسواق رئيسية هي أسواق نيويورك ، لندن و سنغافورة , يتم فيها التعامل اليومي على البراميل الورقية[100] مما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في براميل الزيت الحقيقية ، بذلك انحرفت تلك الأسواق عن هدفها الأصلي و هو تأمين الاحتياجات المستقبلية لمستهلكي البترول بأسعار مستقرة لكي تصبح مجالا للمضاربة على البترول و تحقيق الأرباح بالمراهنة على اتجاه أسعاره ، بل دخلها لنفس الغرض العديد من شركات البترول العالمية و تختلف الآراء حول تقويم أثر تلك الأسواق على أسعار البترول في أسواقه الحقيقية إذ يرى البعض أنها تعتبر عامل استقرار بينما يرى البعض الآخر أنها تعمل على زيادة حدة التقلبات و أنها صارت تقود أسواق التعامل الفعلي بدلاً من أن تقتفي خطاه .

4 ـ مصافي التكرير :

أدى انخفاض الطلب على المنتجات البترولية خلال الثمانينات نتيجة لبرامج الترشيد إلى تشغيل مصافي التكرير عند مستويات منخفضة [101] (حوالي 70 % في المتوسط) مما ألحق بعض الخسائر بأصحابها و بدلاً من أن يتجه هؤلاء إلى حكومات الدول المستهلكة لخفض الضرائب البترولية التي زيدت منذ منتصف الثمانينات من 22 دولار إلى 55 دولار للبرميل قاموا بالمطالبة بنقل مخاطر التكرير إلى الدول المصدرة للبترول عبر ما عرف بتسعيرة البترول الخام وفقا للقيمة الصافية للمنتجات البترولية ـ قبل الضرائب ـ لكن بعد خصم كافة التكاليف بما فيها أرباح المصافي ، بالتدريج صار هذا النظام يحتل مكانة هامة في التسعير و أضاف عاملاً جديداً من عوامل عدم الاستقرار يصعب توحيدها و تختلف من منطقة استهلاكية إلى أخرى .

---

[99]-البورصات البترولية: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري ،بورصة شيكاغو التجارية، البورصة الدولية للبترول و مقرها لندن

[100]-تجارة النفط: مجلة البترول ديسمبر 1985 ص : 37 ، 38

[101]- حسين عبد الله: الحوار بين منتجي البترول و مستهلكيه النفط و التعاون العربي المجلد 22 العدد 75 سنة 1996 ص: 76

المطلب الثالث: حرب الأسعار ومسؤوليةOPEP

1ـ الخلافات السياسية والإيديولوجية داخل المنظمة :

أدت الخلافات داخل منظمة OPEP إلى عدم التنسيق بين الدول الأعضاء حيـث أن لكـل دولـة ظروفها ومصالحها ففي داخل OPEP يوجد انقسامات سياسية ودينية عميقة تؤثر علـى مجـرى اتخـاذ القرارات بحيث تعمل أحياناً بعض الدول ضد الأخرى وذلك كان سببا في إنهاء معظم مؤتمرات OPEP خلال الثمانينات دون اتخاذ قرار موحد، مثال ذلك إصرار الحكومة الإيرانية عام 1982 علـى تجـاوز معدلات إنتاجها بأكثر من الحصة المقررة لها مما تسبب في زيادة حجم الفائض فـي الـسوق البترولية ويعزى موقف إيران هذا إلى دافعين أحدهما اقتصادي وهو الحصول على عائد يمكنها من تمويل نفقـات الحرب ضد العراق والثاني سياسي ويتمثل في رغبتها في تقليص سيطرة السعودية داخلOPEP .

هكذا نجد أنه يكمن خلق انقسام OPEP تباين الاتجاهات السياسية ,الأيديولوجية ,أيـضاً الظـروف والمشاكل الاقتصادية مما أدى إلى تمزيق وحدة المنظمة وإضعافها بالإضافة إلى تراجع سـيطرتها علـى السوق البترولية .

2 ـ عدم التزام الدول الأعضاء بالحصص والأسعار الرسمية

1.2-حصص الإنتاج:

في عام 1982 تجاوزت إيران[102] الحصة المقررة لها و هي 1,2 م ب/ي فأنـتجت 1,8 م ب/ي , في العام الموالي أنتجت 2,5 م ب/ي بينما كانت حصتها المقررة 2,4 م ب/ي كما تجـاوزت فنـزويلا حصتها البالغة 1,5 م ب/ي فأنتجت 2 م ب/ي و كثيراً ما أقدمت نيجيريا على تجاوز حصتها ، أما على مستوى الدول العربية نجد أن ليبيا تجاوزت حصتها بمقدار الضعف فأنتجت 1,5 م ب/ي بينمـا كانـت حصتها 750 ألف برميل و من أجل تمويل الحرب الدائرة بين ايران و العراق قام هذا الأخيـر بتجـاوز

---

[102] - د/ مديحة حسن السيد الدغيري : اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها، دار الجيل بيروت الطبعة 1 سنة 1998 ص: 298 299

حصته المقررة في كثير من المرات و على الـرغم مـن قبـول الـسعودية بلعـب دور المنـ ـ ـتج المتأرجح[103] إلا أن إنتاجها كثيراً ما كان يربو على 10 أو 11 م ب/ي.

مجمل القول أن الدول الأعضاء في OPEP لم تلتزم بحجم الإنتاج الكلي المحدد لهـا فـي عـام 1982 و البالغ 17,5 م ب/ي و تجاوزته إلى أن بلغ 19,004 م ب/ي بزيادة قدرها 9 % فـي الوقـت الذي كانت فيه السوق البترولية العالمية تعاني من فائض العرض.

2.2- الأسعار الرسمية :

إذا كانت منظمةOPEP قد قامت بتحديد سقف الإنتاج لمنع تدهور الأسعار والحفاظ على سعر الخام عند القياس 34 دولار للبرميل فان بعض أعضاءها منحوا خصومات على السعر المحدد منذ سنة 1982 مما أدى إلى تحطيم هيكل الأسعار فقامت إيران بتخفيض سعر البترول المنتج لديها بمقـدار 4 دولارات للبرميل في فيفري 1982 ليهبط سعر الخام إلى 30 دولار للبرميل في نفس العام وفـي فيفـري 1983 بادرت نيجيريا بخفض أسعارها بمقدار 5,5 دولار للبرميل من أجل مواجهة انخفاض أسعار بترول بحر الشمال الذي يعد منافساً للخام النيجيري، أمام هذه العوامل مجتمعة لم يكن هناك مفر من قيام تخفيض على الأسعار الرسمية بـ 5 دولارات ليصبح سعر البرميل 29 دولار، بعد مضي عام ونصف على هذا القرار كانت السوق لا تزال تعاني من التخمة وتزايد الإمدادات البترولية الأمر الذي دعى المنظمة فـي أكتـوبر 1984 بوضع سياسة جديدة تحول دون انهيار الأسعار وتقضي بخفض الإنتاج بمقدار 1,5 م/ب/ي ليصبح سقف الإنتاج 16 م/ب/ي,غير أن نيجيريا أعلنت في هذه الأثناء عن تخفيض في الأسـعار بـ ـ 2 دولار للبرميل على الرغم من إعفاء المنظمة لها من قرار خفض الإنتاج وتبعها بمنح خصومات وتسهيلات لدى البيع كل من إيران ،قطر، الجزائر، السعودية، العراق، والإمارات التي منحـت خـصومات بلغـت 1,8 دولار للبرميل , من جهة أخرى أقدم بعض أعضاء OPEP بتكثيف صادراتهم المكررة التـي لا تخضع لأسعار المنظمة الرسمية و اتباع أسلوب مقايضة البترول بالقمح أو السلاح .

كل هذه الأسباب لم تمكنOPEP من الحفاظ على سعر 29 دولار للبرميل سوى في جانفي 1985 كما يوضح هذا الجدول.

---

[103] - راجع ص:83

الجدول رقم 2/ 1 : الأسعار الرسمية لبرميل البترول العربي الخفيف مخصوماً منه معدلات التضخم في دول OCDE سنوات 1981ـ1985

بـيـ ـان	1981	1982	1983	1984	1985
السعر الرسمي لبرميل البترول	32.5	34	30.03	29	28
السعر الحقيقي لبرميل االبترول بعد خصم معدلات التضخم في دول OCDE	16.75	16.22	13.61	12.49	11.57

المصدر :د/ مديحة حسن السيد الدغيري: اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها المرجع السابق ص: 304

و في شهر فيفري قامت OPEP بإجراء ثاني تخفيض لأسعارها حيث بلغ سعر البرميل 28 دولارا ورغم التخفيضات التي جرت في الفترة بين 1982ـ1985 على سقف الإنتاج إلا أن ذلك الإجـراء مـن طرفOPEP لم يكن كافيا لمنع الفوضى التي عمت السوق البترولية وأدت إلى انهيـار الأسـعار سـنة 1986 حتى وصل سعر البرميل إلى 8 دولار منتصف ذلك العام.

3ـ السعودية ولعبة المنتج المتأرجح :

منذ الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 1983 لعبت الرياض دور المنتج المتأرجح[104] فمـن أجل أن لا تنهار أسعار الخام اختارت السعودية القيام بتخفيض مستوى إنتاجها للتعـويض عـن الزيـادة الحاصلة في إنتاج الآخرين لكن التجاوزات التي حصلت بالنسبة لسعر البترول وحصص الإنتاج أغاضت المملكة التي حذّرت في بداية جويلية 1985 من أنها قد تتخلى عن دورها كمنتج مرن في منظمـةOPEP وعليه أعلنت في أول الأمر خطتها الرامية إلى بيع مليون برميل إضافي يومياً عن طريق قيامها بـإجراء تخفيض في سعرها بقدر 3 دولارات للبرميل وفي بداية أكتوبر 1985 أعلـن العاهـل الـسعودي عـن استمرار المملكة السعودية بإنتاج المزيد من البترول حتى بلوغ الحصة الكاملة.

لقد أظهر السعوديون قدرتهم على بيع المزيد من إنتاجهم بسعر" حسب ما تـدره المنتجـ ـ ـ ـات "Net Back"[105] هذا النهج حفز دولاً أخرى مثل الكويت و الإمارات، إن هدف الـسعودية هـو إرغـام بريطانيا على الجلوس مع منظمة OPEP على طاولة الحوار من أجل تخفيض الإنتاج فخـلال الـسنوات

---

[104] - JEAN MARIE BOURDAIRE : L'OPEP REVUE DE LENERGIE NOV / DEC 1991 N 435 P: 796 , 801

[105] - NET BACK : سعر المشتقات من برميل البترول الخام في السوق الحرة بعد طرح كلفتي الشحن والتفريغ

1979 – 1985 قامت كل من بريطانيا و النرويج بزيادة حجم إنتاجها بمعـدل 61.2 % و 104% فـي حين انخفض إنتاجOPEP بمقدار 49.3 % غير أن الكثير من الخبراء اعتقـدوا أن غـضب الـسعودية الشديد اتجاه بريطانيا يكاد يكون في غير محله فإنجلترا ما هي إلا كبش فداء في هذا الادعـاء الـسعودي الذي يرمي إلى صرف الانتباه عن حقيقة أن السعوديـ ـين يشنـ ـ ـون حرب أسـعار عنـ ـيفة ضـد أعضاء OPEP بالأخص ليبيا , إيران و الجزائر من أجل استرجاع المملكة موقعها في السيطرة علـى سوق البترول العالمية و ما يمكن أن يحقق لها و حلفائها فيOPEP من فوائد على الصعيدين الـسياسـي و الاقتصادي .

4 – بوادر انفراج الأزمة :

تداركت منـظمة OPEP أن سياسـتها تهدد كيانها لذلك قررت تخفيض سقف الإنـتاج و العـودة إلى الاكتفاء بـ 17 م/ب/ي كما اتفقت عليه منذ 1984 , أتاح هذا القرار ارتفاع الأسعار تدريجيـا فـي أواخر ديسمبر 1986 حتى بلغ 13 – 15 دولار للبرميل بالمقابل قررت المنظمة أيضا العودة إلى نظام السعر الثابت و تحديد سقف إنتاج أقل للدفاع عن السعر الجديد و بذلك تحدد 18 دولار للبرميل و سـقف 15.8 م/ب/ي للنصف الأول من عام 1987 على أن يبدأ العمل بهذا الاتفاق اعتبارا من 1 جانفي 1987.

لعل الحرص على تنفيذ هذه القرارات يكون بداية لمرحلة جديدة تعيد للمنظمة و حدتها و تماسـكها خاصة أنها تشمل جانبي الإنتاج و الأسعار و قد دعم جهودها في هذا الشأن مساندة بعض المنتجين خارج OPEP خاصة النرويج التي خفضت إنتاجها بمقدار 80 ألف ب/ي سنة 1987 و بالتـالي ظهـر الأثـر الإيجابي لقرارات OPEP حيث أدت إلى ارتفاع الأسعار إلى 18 دولار للبرميل سنة 1987.

المطلب الرابع: آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد العربي

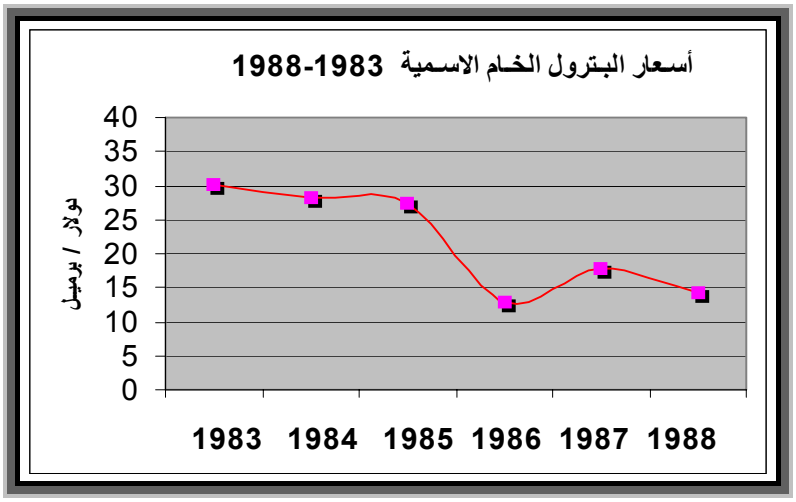
1ـ أسعار البترول (1983ـ 1988):

إن سعر الزيت الخام بدأ في التراجع[106] بمقدار 5 دولارات للبرميل ليهبط من 34 دولار للبرميل إلى 29 دولار للبرميل اعتباراً من شهر مارس 1983 ثم واصل انخفاضه إلى أن بلغ 28 دولار للبرميل

[106] - د/ مديحة حسن السيد الدغيري: اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها دار الجيل بيروت ط1 سنة 1998 ص: 285، 286

في فيفري 1985 وفي عام 1986 تدهورت أسعار البترول الخام بـشكل ملحـوظ إلـى 10-13 دولار للبرميل ثم إلى 8,15 دولار للبرميل في جوان من نفس العام و منذ أن قررت منظمـة OPEP خفـض الإنتاج والالتزام بسقف قدره 16,8 م/ب/ي ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ حتـى بلغـت 13-15 دولار للبرميل في بداية ديسمبر 1986 ونتيجة لمحاولة دول OPEP الالتزام بحصص الإنتاج أخذت الأسـعار في الارتفاع التدريجي إلى أن بلغت 18 دولار للبرميل في عام 1987 ثم عادت وتراجعت إلـى 14,95 دولار للبرميل في الربع الأول من عام 1988.

المنحنى رقم 1/2



المصدر : من إعداد الطالبة حسب معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد سـنة 1999 ص: 260

2ـ تداعيات انهيار أسعار البترول على الدول العربية البترولية :

أحدث الانهيار السريع للخام منتصف الثمانينات آثاراً خطيرة على الاقتصاد العربي لكـن بنـسب متفاوتة فبالنسبة للدول الغنية في منظمة OPEP مثل المملكة العربية السعودية ، الكويـت , الإمـارات العربية هي أقل تضرراً بانخفاض أسعار البترول فالخسائر التي تواجهها هذه الدول مركبة من انخفـاض قيمة الدولار وكذلك انخفاض أسعار الفائدة طالما أنها دولاً مقرضة واستثماراتها في الخارج تكاد تكـون كبيرة ,على سبيل المثال تبلغ استثمارات الكويت في الخارج نحو 850 مليون دولار تدر عائـداً مـساوياً تقريباً إلى العوائد المستحصلة من صادراتها البترولية كما أن حاجتها الداخلية غير كبيرة نـسبيا، نفـس الشيء يقال عن المملكة السعودية التي بلغت صادراتها من البترول في بداية الثمانينـات حـوالي سـتة

أضعاف صادرات الكويت من البترول أما الجزائر التي تواجه معدل نمو سكاني يزيد عـن 3 % سـنوياً فإن أي انخفاض في أسعار البترول بمقدار 1دولار يعني خسارة الجزائر 500 مليون دولار في إيراداتها.

3ـالوضع العام للاقتصاد العربي

1.3- الصادرات العربية :

تراجعت الصادرات البترولية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43 % من قيمتها بداية الثمانينات (بالأسعار الثابتة) مما أدى إلى تقليص الواردات الإجمالية من السلع والخدمـ ـ ـات وإن كانت نسبتها أقل حيث بلغت سنة 1987 حوالي 122 مليار دولار أي 66 % مما كانت عليـ ـ ـه سنة 1980 (بالأسعار الثابتة) .

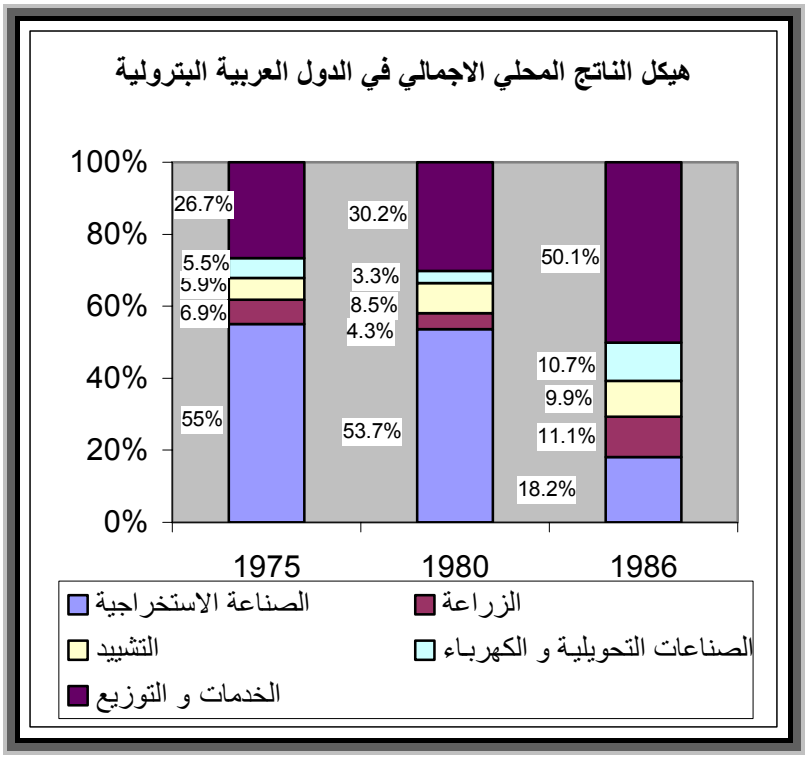
2.3- الناتج المحلي الإجمالي :

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية ككل في سنة 1987 حوالي 14 % عن مستواه سنة 1980 إذا علمنا أن عدد سكان الوطن العربي قد تزايد بما يزيد عن 21 % وبالتالي فإن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج قد تدهور بما يعادل 5 % سنوياً في المتوسط خلال الفترة 1980-1987 أي أنه فقد ما يقارب ثلثه.

3.3- القطاعات الاقتصادية :

نجم عن تدهور أسعار البترول انخفاض مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية[107] في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من 49% سنة 1980 إلى 17,5 % سنة 1986 أي حوالي 199 مليار دولار إلى 63 مليار دولار وعلى صعيد الدول العربية البترولية فإن الانخفاض الحاد في مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية وصل 18,2 % سنة 1986 مما أدى إلى ارتفاع المساهمة النسبية للقطاعات غير البترولية حيث استمرت سيطرة قطاع الخدمات والتوزيع بالنسبة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي وزادت أهميته لتصل إلى 50 % سنة 1986 وحافظ قطاع البناء والتشييد على مساهمته النسبية ليحقق زيادة معتدلة وصلت إلى 10 % بينما حصلت في هذه الفترة حركة معاكسة بالنسبة للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية والكهرباء اذ ارتفعت قيمتها إلى 11 % تقريباً لكل منهما.

الشكل رقم 1/2



المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي , المجلد 15,العدد 55,سنة 1989 ص:18

4.3- موازين المدفوعات :

بعد أن حققت_الدول العربية بشكل عام فائضاً متزايداً في ميزان المدفوعات وصل ذروته سنة 1980 بدأ منذ سنة 1982 ظهور عجز بـ 11,6 مليار دولار سنة 1986, أدى هذا الوضع إلى إعادة

[107]- عبد العزيز الوتاري:الموارد النفطية و أثرها على التنمية في الوطن العربي، النفط والتعاون العربي المجلد 15 العدد 55 سنة 1989 ص:21

النظر في العديد من خطط التنمية من أجل تخفيض الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك وتم تبعـاً لـذلك تأجيل العديد من المشاريع الإنمائية أو إلغائها أما في الدول العربية غير البترولية فقد كان لهذا الوضع أثر أكبر من حيث تراجع حجم المساعدات وتحويلات العاملين الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز في مـوازين مدفوعاتها وتفاقم المشكلات الاقتصادية فيها.

الجدول رقم 2/ 2 :الدين العام العربي الخارجي * المقترض خلال السنوات 1982-1988

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الـ ـدين العـ ـام الخارجي مليار دولار	82.3	86.9	91.2	103.9	118.3	134.7	136.3
نسبته من الناتج %	56.0	55.7	55.0	66.9	70.8	70.5	84.0

المصدر د/ محمد حامد عبد الله :الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية مطابع جامعة الملك سعود سـنة 1998 ص:148

* لا تتضمن أرقام المديونية ديون العراق

4ـ الحفاظ على الثروة البترولية وغير البترولية: و يتم ذلك عن طريق :

- إطالة عمر البترول لديها بسبب انخفاض الصادرات وهذا لاشك في صالح الأجيال القادمة.
- التشجيع على تنويع الصادرات بدلاً من الاعتماد بصورة شبه كلية أو كلية على البترول مـن خـلال تنويع الهيكل الإنتاجي .

- التشجيع على ترشيد الإنفاق[108] سواء كان خاصاً أو عاماً، استهلاكاً أو استثماراً عن طريق تجنـب المشروعات التي لا يكون لها أولوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من المغـالاة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية عالية التكلفة مثل المطارات ،المدن ،الطرق...

*خلاصة ما تقدم في هذا المبحث أن الزيادة المستمرة في إنتاج البترول فترة الثمانينات سواءا مـن OPEP نتيجة الخلافات بين أعضائها أو من دول خارجOPEP جراء تبنيهم خيار المنافسة السعرية قـد أضعفت المنظمة إلى الدرجة التي تحطمت معها قدرتها على حماية الأسعار و على قدرة المملكة العربيـة السعودية الاستمرار بلعب دور المنتج المتأرجح، إن ما يأخذ على سياسة OPEP أنها دفاعية عن الأسعار و إذا كانت هذه السياسة سليمة في الأجل القصير فإنها لم تستطع أن تضع استراتيجية للأسعار من شـأنها

[108] - د/ كامل بكري و آخرون، الموارد و اقتصادياتها ، دار النهضة العربية للنشر سنة 1986 ص: 232

أن تأخذ متغيرات الطلب و العرض والعلاقات القائمة بينهما في الاعتبار في الأجلين المتوسط و الطويل، إن أسعار البترول أصبحت تأثر عليها بالإضافة إلى العوامل السياسية و الاقتصاديـة و الطبيعية عوامـل أخرى تنظيمية ونفسية من خلال السوق الفورية و عامل المضاربة في البور صات البترولية التي صارت تقود أسواق التعامل بدلا من أن تقتفي خطاه والنتيجة البالغة أن الانخفاض الكبير فـي أسـعار البتـرول سنوات 1983-1988 و الأزمة الحادة سنة 1986 أدخلت الاقتصاد العربي مرحلة جديدة تزامنـت مـع دخول السوق البترولية مرحلة جديدة هي الأخرى وأبرز مـا شـهده زيـادة حـدة تبعيتـ ـ ـه للعـالم الخارجـ ـي و تدهور معظم مؤشرا ته إلى أدنى المستويات بصرف النظر عن بعض التوجهات الايجابية الخاصة بالعودة إلى تنويع الاقتصاد و مصادر الدخل من خلال تطوير مصادر إيرادات غير بترولية.

المبحث الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على البترول و الاقتصاد العربيين 1990 - 2001

تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة تمثلت في حرب الخليج الثانية ،ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب فقط حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل ثم بدأت رحلة الهبوط والتآكل وشكل" نظام النفط مقابل الغذاء " الصادر عن الأمم المتحدة نقطة بارزة في العقوبات الدولية المفروضة على العراق وإفراز خطير للحرب وفي نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 اهتـزت السوق البترولية العالمية مرة أخرى بانخفاض مريع لأسعار الزيت الخام حتى وصلت إلى أدنى مـستوى لها بما يقل عن 10 دولارات للبرميل الواحد أما في شهر سبتمبر 2001 فقد استيقظ العالم على انفجارات ضخمة في نيويورك وواشنطن ولاحت في الأفق أزمة أمريكية متعددة الأبعاد على الوطن العربي.

في هذا المبحث نرصد هذه الأزمات لنبين تداعياتها على الاقتصاد العربي والبترول بصفة خاصة.

المطلب الأول : حرب الخليج وكلفتها على الاقتصاد العربي و العراقي

1-أثر حرب الخليج الثانية على السوق البترولية العالمية والاقتصاد العربي

1.1-ملامح السوق البترولية العالمية(1990ـ1991) :

تأثرت أسواق البترول العالمية بشدة خلال عامي (1990ـ1991) بالعوامل[109] التالية :

*أزمة الخليج الثانية

*تفكك الاتحاد السوفياتي

* زيادة التعاون بين المنتجين والمستهلكين للمحافظة على استقرار الأسواق

*زيادة الاهتمام بالبيئة

فقد أدت أزمة الخليج إلى انقطاع الإمدادات البترولية من العراق والكويت (2,5 م/ب/ي من العراق و1,5 م/ب/ي من الكويت) لكن الدول العربية عوضت هذا النقص فازدادت الإمدادات من البترول وسوائل الغاز الطبيعي عالمياً من 66 م/ب/ي في عام 1989 إلى 67 م/ب/ي في عام 1990 ثم تراجعت بصورة طفيفة عام 1991 وبلغت مساهمة الدول العربية في ذلك حوالي 26 % بينما بلغت مساهمة دول منظمة OPEP نحو 37,5% عام 1990 و 38,0% عام 1991 .

2.1- أسعار البترول الخام :

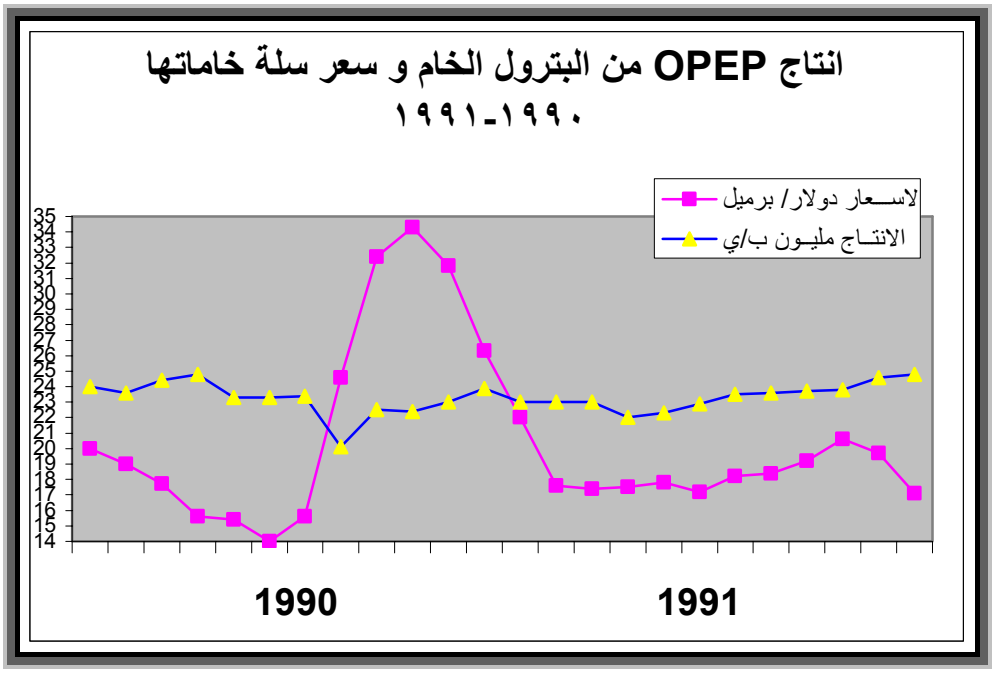
استمر تذبذب أسعار البترول الخام في الأسواق العالمية منذ اندلاع أزمة الخليج تبعاً لتطور الموقف في المنطقة حيث سجل سعر سلة خامات OPEP نحو 34,3 دولاراً في شهر أكتوبر 1990 وهو أعلى مستوى وصل له منذ أوائل الثمانينات ثم تراجع بعدها إلى النصف خلال ستة أشهر وبلغ متوسط أسعار عام 1991 نحو 18,7 دولار للبرميل وهو أقل بحوالي 3,6 دولار عن متوسط عام 1990 و 2,3 دولاراً عن السعر المستهدف من قبل منظمة OPEP البالغ 21 دولار, يرجع هذا الانخفاض السعري عام

---

[109] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1992 ص: 79

1991 لجملة من العوامل أهمها التباطؤ في نمو الطلب على البترول نتيجة الركود الذي يعانيه الاقتـصاد العالمي واستمرار الاحتفاظ بمخزون بترولي كبير في الدول الصناعية بلغ في الربع الأخيـر مـن عـام 1991 حوالي 478 مليون طن مقابل 469 مليون طن في الربع الأخير من عام1991 .

المنحنى رقم 2/2



المصدر:التقرير القتصادي العربي الموحد سنة 1992 ص 81 ، 253 (بتصرف)

3.1-البترول العربي في الأسواق العالمية :

ارتفعت صادرات البترول العربي[110] من 8 م/ب/ي أو ما يعادل 27 % من إجمالي صادرات البترول عام 1985 إلى 14,6 م/ب/ي أو ما يعادل 37 % عام 1990 وتختلف درجة الاعتماد على البترول العربي من مجموعة اقتصادية لأخرى ففي حين تعتمد اليابان في 60 % من واردتها عليه تعتمد الولايات المتحدة في نحو 25 % فقط منه كما أن دول الجماعة الأوروبية تشكل الشريك التجاري الأول بالنسبة لصادرات البترول العربية وتستحوذ على 44 % منها ، تليها اليابان بنسبة 26% فالولايات

[110] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1992 ص: 81، 82

المتحدة الأمريكية بحوالي 23% (كما تستورد الجماعة الأوروبية نحو 85% من إجمالي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي تليها اليابان بـ 10% ثم الولايات المتحدة بحوالي 5%).

الجدول رقم 2/ 3 : تطور الانتاج البترولي العالمي⋆ في السداسي الثاني سنة 1990 م/باي

	الإنتاج الكلي	منها خام OPEP
جويلية	53,2	23,2
أوت	49,7	19,9
سبتمبر	52,8	22,5
أكتوبر	53,4	22,6
نوفمبر	54,0	23,2
ديسمبر	54,3	23,5

⋆ Hors pays a économie actuellement ou recement planifiée

المصدر : Jean pierre pauwels: Reflexions sur le choc pétrolier de 1990 et propsitions d' actions pour l' avenir: REVUE DE L'ENERGIE N: 429 AVRIL 1991 P :216

4.1- الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج على الوطن العربي :

كان لأزمة الخليج آثارا بالغة الخطورة والأبعاد على الوطن العربي امتدت لتـشمل كافـة نـواحي الحياة وجوانب الاقتصاديات العربية و أول مظاهر هذه الخسائر انخفاض العائدات البترولية العربية بـ ـ 96 مليار دولار سنة 1991 مقابل 101 مليار دولار سنة 1990 ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلـى انخفاض أسعار البترول الخام في الأسواق الدولية بنحو 16% و تراجع الإنتاج العربي من البترول الخام وسوائل الغاز بـ 2,2% ، تجدر الإشارة إلى أن العراق لم يصدر إنتاجه سنة 1991 نتيجـة لاسـتمرار الحظر الاقتصادي عليه كما أن الكويت لم تتمكن من تصدير البترول إلا مع نهاية العام والمظهر الثـاني لخسائر حرب الخليج هو الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي في كل من الكويـت والعـراق خاصـة وبدرجات اقل في الدول العربية وتقدر الخسائر الناجمة عن هذا الانخفاض بحـوالي 97 مليـار دولار والمظهر الثالث فيتمثل في الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي في عدد من الدول العربية نتيجة للظروف التي فرضتها الأزمة وتقدر هذه الزيادة بحوالي 56 مليار دولار أما المظهر الرابع والأهم فيجسده الدمار الكبير الذي لحق بالمؤسسات , المنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية في كل من العراق و الكويت ,تقـدر قيمته بنحو 232 مليار دولار للعراق و 240 مليار دولار للكويت وهكذا يصبح مجموع الخسائر الماديـة

المباشرة التي لحقت بالاقتصاد العربي جراء الأزمة 676 مليار دولار ، يضاف إلى ذلك الخسائر البشرية والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبيئة والتي يصعب وضع مقابل مادي لها كما أن هناك مظـاهر أخـرى للخسائر التي نجمت عن الأزمة تندرج في كثير من جوانب النشاط الاقتصادي .

جدول رقم 4/2 : العائدات البترولية (1987 ـ 1991)

(مليون دولار أمريكي)

	1987	1988	*1989	*1990	* *1991
الإمارات	5460	4141	10360	15320	15390
البحرين	660	688	660	700	580
تونس	480	480	620	600	500
الجزائر	4536	4091	9000	8670	13085
السعودية	17999	13095	17891	39415	46690
سوريا	1286	1286	1670	1900	1600
العراق	11416	10952	14240	9460	.....
عمان	3209	2584	3114	4425	3942
قطر	1829	1709	2250	2830	2950
الكويت	6237	6775	8920	5535	.....
ليبيا	4065	3500	4550	10820	9590
مصر	535	357	460	850	695
اليمن	51	410	615	674	893
المجموع	**57763**	**50068**	**74350**	**101199**	**95915**

* تقديرية

** أولية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1992 ص: 257

2ـ العقوبات الدولية على العراق

1.2- قرارات العقوبات الدولية :

تعرض العراق عقب اندلاع حرب الخليج الثانية إلى سلسلة من العقوبات الدولية[111] بدأت بقـرار مجلـس الأمن رقم 660 في أوت 1990 والذي طالبه بضرورة الانسحاب الفوري غير المشروط مـن الكويـت وتعرضت ممتلكاته في الخارج للتجميد ، بينما فرض القرار رقم 661 الحظر الاقتصادي التام عليه .

2.2- برنامج النفط مقابل الغذاء :

تم تبني هذا البرنامج بموجب القرار[112] رقم 986 في 14 أفريل 1995 ، اعتمـد مجلـس الأمـن استنادا إلى مسعى أمريكي بمشروع[113] قرار رقم 986 سمح بموجبه بيع البترول العراقي لتمويل شـراء البضائع الإنسانية وشتى أنشطة الأمم المتحدة بما قيمته مليارا دولار . مليار واحد كل ستة أشهر رهنـاً بعدة شروط و بسببها رفض العراق قبول هذا القرار وبقي موقفه على هذه الصورة لغاية 6 فيفري 1996 أين عقد محادثات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ صيغة النفط مقابل الغذاء[114] , تكللـت تلـك المحادثات بتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين في 20 ماي 1996 تم بموجبها التوصل إلـى نظـام يـسمح بشراء وتوزيع الغذاء والدواء والحاجات المدنية الأساسية للشعب العراقي.لكن هذا القرار لم يسهم في رفع المعانات عن العراقيين ،إذ تعرضت المبالغ المستحقة[115] للعراق لاستقطاع أجزاء كبيـرة منهـا لـصالح صندوق التعويضات وتكاليف مفتشي الأمم المتحدة بحيث لم يصل للشعب العراقي(20 مليون نسمة) سوى 1.3 مليار دولار كل ثلاثة اشهر أي بمعدل دولارين لكل فرد في الأسبوع.

---

[111] - HTTP ://WWW.EMBASSYIRAQ .COM / GLFWREFCT .HTM

[112] - HTTP ://USINFO ,STATE . GOV /ARABIC /IRAQ / SUFFERING – HTM

[113] - اعتمد مجلس الأمن مشروع القرار رقم 986 بتغطية من الأرجنتين

[114] - صباح نعوش : الأزمة المالية في العراق ، أخبار النفط والصناعة العدد 398 نوفمبر سنة 2003 ص: 24، 25

[115] -أبو بكر السوقي: العراق و العقوبات الذكية مجلة سياسات دولية مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 145 ،جويلية 2001 ص: 151

3ـ الاقتصاد العراقي في ظل الحصار

1.3- المؤشرات العامة للاقتصاد العراقي:

كان التحول الخطير في الاقتصاد العراقي هـو التحـول الـذي أعقـب حـرب الخلـيج الثانيـة (1990ـ1991) وما ترتب عليها من فرض للحصار والعقوبات الاقتصادية الدولية[116] فهناك أرقاما تشير إلى أنه تحمل بسبب الحروب والحصار أكثر من 812 مليار دولار بمعدل 2 مليار دولار شهرياً هذا إلى جانب الخسائر البشرية (والتي تجاوزت 3 ملايين قتيل ومعوق وحوالي 4 ملايـين لاجـئ) وبقـراءة الجدول التالي يمكننا ملاحظة ما يلي :

الجدول رقم 5/2 : بعض المؤشرات العامة عن الاقتصاد العراقي

البيان	1980	1990	1995	2000	2002
الناتج المحلي بالمليار دولار	53	77	13	32	32,6
عدد السكان بل مليون نسمة	13,2	18,9	20,5	23,6	34,4
نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي	-	-	-	-	%15,8
سعر الدينار مقابل الدولار	0,2953	0,3109	500	1985	2250
الصادرات الزراعية بالمليون دولار	64	60	8	7	-
الواردات الزراعية بالمليار دولار	2,1	2	1,1	2	2,6
معدل الأمية بين البالغين	%5	-	%50,6	%56	%57
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4000	3200	6000	1355	1336

المصدر:مجلة السياسة الدولية العدد 152 المجلد 38 افريل 2003 ص : 75

*** تدهوراً متواصلاً في الناتج المحلي الإجمالي العراقي بسبب تدهور قطـاع التعـدين ، تراجـع الصناعات التحويلية والنظام المصرفي بالإضافة إلى شركات التأمين وغيرها من الخدمات الاجتماعيـة رغم التحسن الذي شهده قطاع الزراعة أحيانا إذ يلاحظ أن الإنتاج الزراعي ارتفع من 15مليـار دولار سنة 1990 ليصل إلى حوالي27 مليار دولار في بداية سنة 2002 وربما كانت هذه الزيـادة ضـرورة ملحة في ظل الحصار لسد الاحتياجات العراقية من السلع الغذائية .**

* تأثر الاقتصاد العراقي بالتطورات الحاصلة في برنامج النفط مقابل الغذاء وتقلبات أسعار البترول إضافة إلى إهدار جزء كبير من عوائده البترولية لدفع تعويضات الحرب والإنفاق علـى إدارة برنـامج

---

[116] - العقوبات الذكية : مشروع إعادة هيكلة العقوبات ضد العراق وهي ما تسمى بلغة الإعلام الأمريكي العقوبات الذكية أي تلك التي تتجه إلى الهدف بدقة بالغة دون أن تلحق أضرارا بما هو غير مستهدف .

النفط مقابل الغذاء مما أثر على قدرته على الإنفاق ، وفر هذا البرنامج حوالي 58 مليار دولار لم يتسلم منها العراق سوى 34مليار دولار فقط وذهب 25% منها كتعويضات للكويت وغيرها من رعايا الأمم المتحدة , 0,8 % لتحويل نشاطات مفتشي الأسلحة الدوليين ,2,2% للإنفاق على عمليات الأمم المتحدة بصفة عامة ,13% لشراء الغذاء والأدوية لمنطقة شمال العراق ولم ينفق على المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة العراقية سوى 59% منها فقط ،لذلك لم يتجاوز نصيب الفرد من المبالغ المخصصة لشراء الغذاء والدواء حوالي 120 دولار سنوياً .الجدول التالي يوضح المبالغ المخصصة و الإنفاق الفعلي من مبيعات البترول بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء حتى آخر جانفي 2000 .

الجدول رقم 6/2 : المبالغ المخصصة والاتفاق الفعلي من مبيعات البترول العراقي

البيان	المخصصات بالألاف دولار	النسبة من إجمالي المخصصات	النسبة المئوية للإنفاق الفعلي من إجمالي المخصصات
مبالغ مخصصة للعمليات الإنسانية في وسط و جنوب العراق	10.982.000	% 51.1	% 49.8
مبالغ مخصصة لشمال العراق	2.666.300	% 12.4	% 9.4
صندوق التعويضات	6.418.900	% 29.9	% 34.8
مبالغ مخصصة للأمم المتحدة لتطبيق القرار 986	404.300	%2.1	%1.4
مبالغ مخصصة للأمم المتحدة لأعمال لجنة يونسكوم	154.000	%0.7	%0.5
نقل البترول عبر الأنابيب	680.700	%3.20	%3.4
مدفوعات للدول المستحقة للتعويضات	119.500	%0.6	%0.7

المصدر: **المصدر:مجلة السياسة الدولية العدد 152 المجلد 38 افريل 2003 ص : 75**

*انهياراً شبه تام للعملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي ما يعني تفاقم معدلات التضخم وخروجها عن السيطرة أي انعدام الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي كمطلب أساسي لعملية التنمية .

*تزايد التراجع في بعض المؤشرات الخاصة بالصحة ,المياه ,الكهرباء ,المواصلات والتعليم وهو ما يعكس عدم قدرة الاقتصاد على تلبية الاحتياجات العامة للشعب العراقي في ظل الحصار.

2.3- الوضع الاجتماعي في العراق :

أكدت العديد من تقارير الأمم المتحدة عيوب[117] نظام العقوبات الذي أضر بالشعب العراقي ضـرراً بالغاً ويمكن رصد الأحوال المعيشة في العراق من خلال المؤشرات التالية :

*انتشار أمراض سوء التغذية بسبب انخفاض الحصة التموينية للفرد الذي لا يحصل سـوى علـى حصة شهرية من الدقيق ،الأرز، الزيوت، السكر، لا تكفي من 10ـ15 يوماً بذلك انخفـضت الوحـدات الحرارية المحصل عليها من 3120 وحدة يومياً للفرد سنة 1989 إلـى 1300 وحـدة سـنة 1999 وإن ارتفعت لتصل إلى 1993 وحدة منتصف سنة 2002 وفقا لبيانات وزارة الخارجية العراقية .

*ارتفاع أسعار السلع الأساسية بدرجة عالية في السوق الحرة , الجـدول التـالي يعكـس هـذا الارتفاع في أسعار بعض السلع حتى بداية جانفي سنة 2002.

الجدول رقم 7/2 : مقارنة أسعار بعض السلع الأساسية بين عامي 1990-2002

بيان	السعر في سنة 1990	السعر في بداية سنة 2002 (بالدينار)
الدقيق	0.06	300
الأرز	0.24	400
سكر	0.20	500
الشاي	-	-
حليب الأطفال	1.6	1200
زيت الطعام	0.60	1450

المصدر: **مجلة السياسة الدولية العدد 152 المجلد 38 افريل 2003 ص : 77**

*تدهور قطاع الصحة بسبب نقص الأدوية ,المعدات ,التجهيزات الطبية وزيادة انتشار الأمـراض الناجمة عن تلوث البيئة ,خاصة أمراض السرطان مع تأثر هذا القطاع بالقطاعات الاقتـصادية الأخـرى ويكفي الإشارة إلى أن العراق كان يستورد مستلزمات ومواد طبية بقيمة 500 مليون دولار سـنوياً فـي الثمانينات لكنه لم يتمكن من الاستيراد سوى 50 مليون دولار فقط حتى نهاية سنة2002 بسبب القيود التي يفرضها برنامج النفط مقابل الغذاء ويمكن أن يعطي هذا الجدول مؤشراً عن الوضع الصحي في العراق .

[117] - مغاوري شلبي علي :الاقتصاد العراقي من الصار إلى ما بعد الحرب ،سياسة دولية العدد 152 المجلد 38 افريل 2003 ص: 76 77

الجدول رقم 8/2: مقارنة الوفيات الشهرية للاطفال دون الخامسة من فيفري 1989 ـ فيفري 2002

سبب الوفاة	فيفري 1989	فيفري 2000	النسبة المئوية للزيادة
سوء التغذية	94	2560	%2623
الأمراض الصدرية الوبائية	158	3002	%1800
الأمراض المعوية	104	1377	%1224

المصدر: **مجلة السياسة الدولية العدد 152 المجلد 38 افريل 2003 ص : 77**

*تدهور جميع المرافق العامة مثل المياه ، الصحة العامة حيث انخفضت حصة الميـاه الـصالحة للشرب للفرد بحوالي 40 %مقارنة بما كانت عليه سنة 1990 (25% من المياه ملوثـة فـي العـراق) وتدهور قطاع الكهرباء إذ يتكرر قطع التيار الكهربائي لمدة ثلاث ساعات يومياً في المتوسط .

*تدهور أحوال المدارس وانخفاض الإنفاق على التعليم في ظل تراجع المداخيل وارتفـاع معـدل الأمية بين البالغين من 5% نهاية الثمانينات إلى 57% بداية سنة 2002 .

*انتشار البطالة وتراجع مستويات الأجور حيث يتراوح أجر العامل ما بين 2500 إلى 5000 دينار عراقي شهرياً أي ما يقل عن دولارين شهرياً .

المطلب الثاني:أثر تدهور أسعار البترول سنة 1998على الاقتصاد العربي

1 ـ أسعار البترول

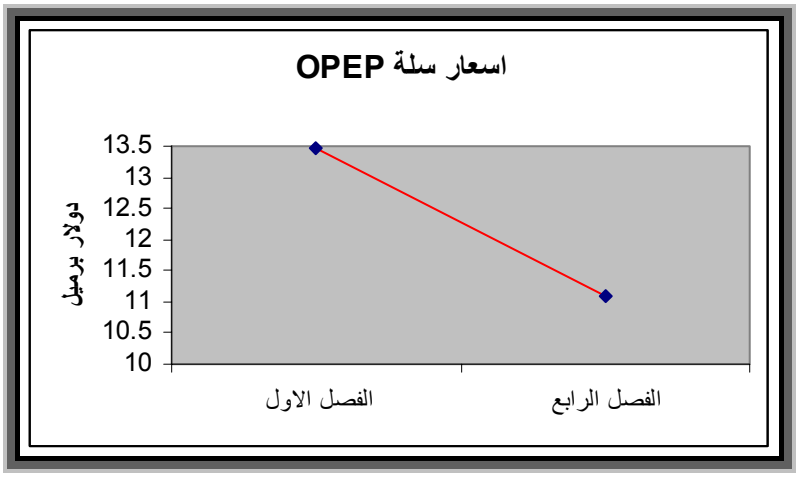
تعرضت السوق البترولية العالمية سنة 1998 إلى مجموعة من الظروف أدت إلى حدوث اخـتلال كبير في ميزان العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقـل عن 10 دولار في ديسمبر 1998 بعدما تخطت سلة OPEP حوالي 23.5 دولار في ديسمبر 1996 هذا وقد بلغ التدني في معدل السعر 34.3 % بالمقارنة مع ما كان عليه سنة 1997 ، الجدول التالي يبين لنا نسبة التخفيض في أسعار البترول العالمية في القرن العشرين أما المنحنى رقم 3/2 فيبين حدة التدهور في سـعر سـلة OPEP سنة 1998.

جدول رقم 9/2 : نسبة التخفيض في أسعار البترول في القرن العشرين

السنة	التخفيض %
1998	34.3
1988	22.1
1986	51.1
1933	23.0
1931	54.5
1927	30.9
1921	43.6
1915	21.0
1906	27.9
1901	19.3

المصدر: منظمة OPAEP الدورة 16 لأساسيات صناعة البترول و الغاز الكويـت 10-15افريـل 1999 ص:

المنحنى رقم 2/ 3 :أسعار سلة OPEP سنة 1998



المصدر: منظمة OPAEP الدورة 16 لأساسيات صناعة البترول و الغاز الكويت 10-15افريل 1999 ص: 77

2ـ ميزان العرض والطلب

1.2- التخمة البترولية:

اتبعت الصناعة البترولية خلال السنوات الماضية سياسة تهدف إلى تقليل الأموال التي يتطلبها الاحتفاظ بالمخزون لسببين[118] رئيسيين هما:

أـ سبب استراتيجي: يتمثل في زيادة المخزون الحكومي (الاستراتيجي) بما يكفي لتغطية الواردات لفترة تزيد عن شهر.

ب ـ سبب تجاري : نظراً لغياب الحافز الاقتصادي للاحتفاظ بأية كميات بترول إضافية عن الحد المطلوب لتسيير الصناعة لجأت هذه الأخيرة إلى ما يعرف بالحد الأدنى اللازم للتشغيل.

---

[118] - جاسم الكمر : التطورات في أسواق البترول العالمية: الدورة 16 لأساسيات صناعة البترول والغاز 10-15 افريل الكويت سنة 1999 ص:71

في بداية سنة 1980 احتفظت الصناعة البترولية بمخزون تجاري بلغ 3.26 مليار برميل وعندما تزايد الشعور في الأعوام اللاحقة أن الأسعار في طريقها نحو الهبوط سارعت الشركات البترولية إلى تخفيضه تدريجياً حتى بلغ أدنى مستوى له 2.54 مليار برميل سنة 1996 ، صاحب ذلك تخفيض في عدد أيام الاستهلاك المفروض أن يغطيها المخزون من 77 يوما إلى 54 يوما خلال تلك الفترة لكن التطورات التي حصلت بعد الأشهر القليلة من سنة 1997 أدت إلى تكدس الكميات المخزونة عكس ما كان متوقعا فقد تزامن الانخفاض في الطلب على البترول مع الزيادة في الإمدادات إلى بقاء كميات من البترول في انتظار مشتريين ,انعكس ذلك على المخزونات إذ ارتفعت كميات البترول الإضافية التي تحتفظ بها الشركات من 235 مليون برميل في بداية سنة 1998 إلى 525 مليون برميل في الربع الثالث منها وصاحب ذلك انهيار الأسعار إلى مستوى قياسي بلغت معه أقل من 10 دولار في نهاية السنة.

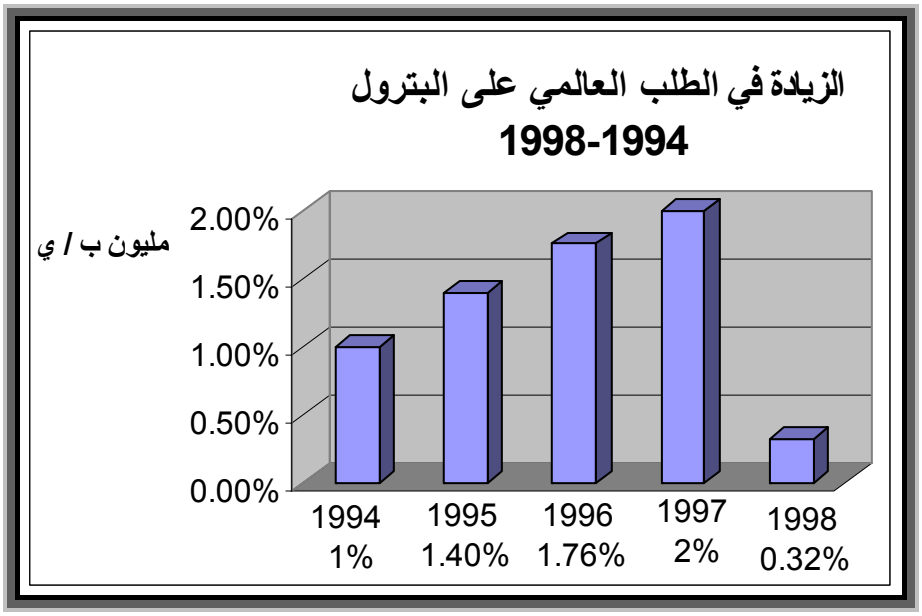
2.2- الطلب العالمي على البترول :

اتسمت السوق البترولية العالمية سنة 1998 بضعف[119] كبير في الطلب العالمي حتى بلغ حجم الزيادة فيه حوالي 0.3 م/ب/ي وهي كمية ضئيلة بالمقارنة بحجم الزيادات التي تراوحت ما بين 1.0 و 2.0 م/ب/ي في السنوات الأربع السابقة كما اتخذت السوق البترولية اتجاها مغايرا للاتجاه الذي ساد خلال الفترة 1994 و 1997 التي حققت فيها زيادات سنوية تصاعدية من 1.5 % إلى 2.8% مقابل أقل من 0.5% سنة 1998 ويعود انحسار الطلب العالمي على البترول إلى تراجع معدل النمو الاقتصاد العالمي من 4.1% سنة 1997 إلى 2% سنة 1998 نتيجة تتابع الأزمات الاقتصادية في العالم بدءا بدول النمور الآسيوية ,الركود الاقتصادي في اليابان ,التدهور الكبير في روسيا بالإضافة إلى ضعف الطلب على البترول في الدول الصناعية لاعتدال فصل الشتاء رغم استمرار النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا.

---

[119] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1999 ص: 61

الشكل رقم 2/2



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1999 ص: 62

3.2- الأزمة الآسيوية 1997 -1998 :

أدت الأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق أسيا إلى تغيير مسار الطلب على البترول فالانهيار في الدخل المحلي الإجمالي للنمور الآسيوية قد بلغ حدود الكارثة في دول مثل إندونيسيا التي هبط نشاطها الاقتصادي بحوالي 15.5% كذلك بالنسبة لتايلاند التي انخفض دخلها المحلي الإجمالي بحوالي 7% بعد أن كان ينمو لعدة سنوات بـ8% وشمل الانخفاض أيضا دولا صناعية مثل كوريا الجنوبيـة بانكمـاش يقدر بـ 6.5% , لقد كانت وطأة الانهيار الاقتصادي شديدة على استهلاك هذه الدول من البترول ففـي كوريا الجنوبية مثلا بلغت نسبة الانخفاض في استخدام البترول 15 % أي 340 م/ب/ي وهي أكثر من ضعف التدهور في الدخل المحلي الإجمالي و تعتبر بالغة الخطورة لدول OPEP حيث أنها تجـاوزت سبعة أضعاف الزيادة في قارة بأكملها مثل إفريقيا التي يتزايد الطلب السنوي على البترول فيها بحـوالي 50 ألف ب/ي ومما زاد الأمر سوءا انخفاض الاستهلاك في اليابان بحوالي 180 ألف ب/ي أضف إلـى ذلك التقلص في استهلاك بقية الدول المسماة بالنمور الآسيوية ماليزيا ، إندونيسيا...الخ- كـي تـصبح أبعاد الأزمة واضحة، لكن الصورة الآسيوية لم تكن قائمة تماما فقد ساعد اسـتمرار النمـو فـي الهنـد والصين وبقية الدول الآسيوية على التعويض عن قسم من هبوط الاستهلاك في شرق آسيا.

الجدول 2/ 10: النمو الاقتصادي و الطلب على البترول في الدول الآسيوية سنة 1998

	التغير في الـدخل المحلـي الإجمالي %	التغير في استهلاك البترول	
		بالألف ب/ي	%
كوريا	6.5-	340-	15-
اليابان	2.6-	180-	3-
اندونيسيا	15.5-	70-	7-
تايلاند	7.0-	80-	11-
ماليزيا	4.7-	15-	4-
هونغ كونغ	4.5-	5-	4-
		690-	
الصين	7.6	90	
الهند	4.0	70	
تايوان	4.5	10	
		170	

المصدر: منظمة OPAEP الدورة 16 لأساسيات صناعة البترول و الغاز الكويت 10-15افريـل 1999 ص: 82

4.2- الإمدادات العالمية :

أدى تزامن عدد من هذه العوامل إلى ارتفاع المخزونات البترولية وتدهور الأسعار وهي:

- ضعف الطلب على البترول
- زيادة الإمدادات من الدول المنتجة خارج OPEP.
- عدم التزام بعض دولOPEP بحصص الإنتاج المقررة لها
- القرار الخاص باتفاق * النفط مقابل الغذاء*

اجتمعت دول OPEP في جاكرتا يوم 26 نوفمبر 1997 واتفقت على رفع سقف إنتاجها بمقدار 2.5 م/ب/ي ليصبح 27.5 م/ب/ي بدلا من المستوى الذي كان سائدا منذ أكتوبر 1993 وهـو 25.033 م/ب/ي كما زاد من اختلال ميزان العرض والطلب استمرار تـدفق الإمـدادات مـن خـارج OPEP بالمعدلات القصوى الأمر الذي انعكس في مواصلة بناء المخزونات البترولية وبلوغها أعلى مستوى لهـا منذ سنة 1982 و قد أدى انهيار الأسعار إلى قيام دولOPEP وبعض الدول المنتجة الرئيسية بـإجراء تخفيضين في الإنتاج.

- **التخفيض الأول**: اعتبارا من 1 أفريل 1998 بما مجموعه 1.635 م/ب/ي منها 1.245 م/ب/ي من OPEP باستثناء العراق و 0.390 م/ب/ي من الدول المنتجة الرئيسية خارج OPEP.

- **التخفيض الثاني**: اعتبارا من 1 جويلية 1998 بما مجموعه 1.535 م/ب/ي منهـا 1.355م/ب/ي من OPEP و 0.180 م/ب/ي من بعض الدول المنتجة خارج OPEP.

بذلك أصبح مجموع التخفيضين خلال العام 3.170 م/ب/ي منها 2.600 م/ب/ي من OPEP.

هناك عدة ملاحظات يمكن تسجيلها على هذه التطورات:

1- تحملت الدول العربية نسبة أكبر من التخفيض بالقياس إلى إنتاجها وهي 8.3 % مقارنة بالـدول غير العربية التي بلغت نسبة التخفيض فيها 6.7 % كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم 2/ 11 : اتفاقيات تخفيض الإنتاج سنة 1998 بـالألف برميـل يوميا

الدول العربية	إجمالي التخفيض اعتبارا من 1998/ 07/1	الإنتاج في فيفري 1998	نسبة التخفيض %
السعودية	725	8750	
الإمارات	225	2380	
الكويت	225	2205	
ليبيا	130	1450	
الجزائر	80	870	
قطر	60	700	
سلطنة عمان	50	910	
مصر	20	860	
اليمن	20	380	
مجموع الدول العربية	1535	18505	% 8.5
فنزويلا	525	3370	
إيران	305	3625	
نيجيريا	225	2260	
اندونيسيا	100	1380	
المكسيك	200	3140	
النرويج	100	3230	
روسيا	100	6040	
مجموع الدول غير عربية	1555	23043	%6.7
دول OPEP.	2600	26990	
دول خارج OPEP	490	14560	
الإجمالي	3090	41550	

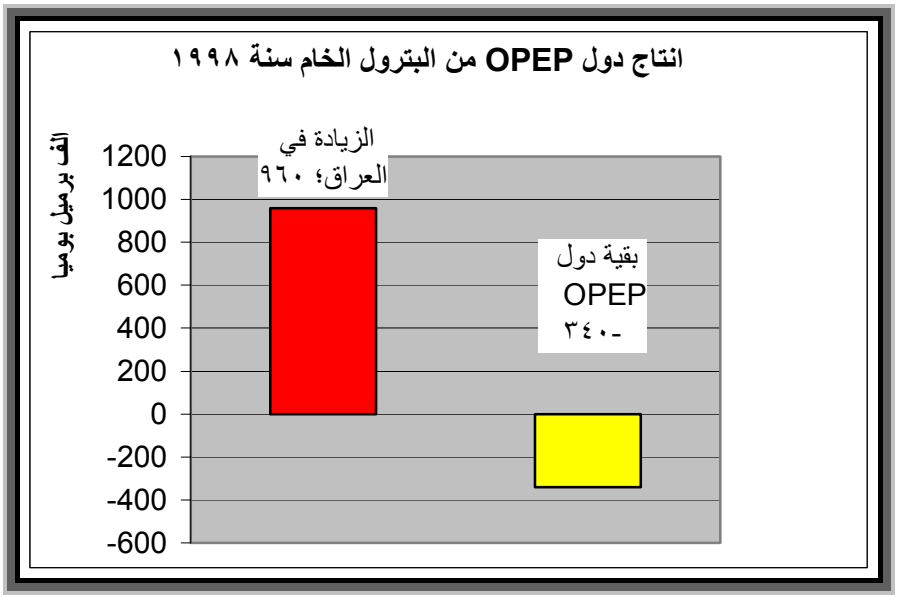
المصدر: منظمة OPAEP الدورة 16 لأساسيات صناعة البترول و الغاز الكويت 10-15افريل 1999 ص: 88

2- لم تشمل هذه الاتفاقيـات جميع الدول البترولية لاستمرار نظام[120] – النفط مقابـل الغـذاء- بـين العراق و الأمم المتحدة ,المعروف أن ذلك النظام قد تم إعداده بطريقة يتم بموجبها رفع الكميات المطلوب

[120] 10-15 افريل الكويت OPAEP, - جاسم الكمر ، التطورات في أسواق البترول العالمية الدورة 16 لأساسيات صناعة البترول والغاز منظمة سنة 1999 ص:89

إنتاجها عند انخفاض الأسعار وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة إنتاج البترول من العراق بحـوالي1 م/ب/ي في الوقت الذي انخفض فيه إنتاج الدول العشرة الأخرى بحوالي 340 ألف برميل يوميا.

الشكل رقم 2/ 3



المصدر: منظمة OPAEP الدورة 16 لأساسيات صناعة البترول و الغـاز الكويـت 10-15افريـل 1999 ص: 89

3- كان لانخفاض الأسعار أثر مباشر على صناعة البترول بشتى مراحلها وتعتبر النـشاطات الخاصـة بالحفر والتنقيب أشدها تأثرا فقد اتجهت أعداد الحافرات العاملة في الولايات المتحـدة الأمريكيـة نحـو الانخفاض مند سنة 1998 ثم تبعتها في بقية أنحاء العالم.

3- بوادر انفراج الأزمة

1.3- ميكانيزم تخفيض الإنتاج :

تبين مما سبق أن تخفيض إنتاج الدول البترولية هو المخرج الوحيـد للـتخلص مـن الفـائض البترولي وإعادة التوازن إلى السوق خاصة بعد بلوغ الكميات الفائضة عن الحاجة و المكدسة حتى نهايـة سنة 1998 حوالي 600 مليون برميل، إن المحاولات المتكررة للدول البترولیـة للتوصـل إلـى اتفـاق لتخفيض إنتاجها يدل على مدى صعوبة هذا الاتفاق فكل دولة لها خططها وتطلعاتها ثم أن رغبة كل دولة في توسيع طاقتها الإنتاجية تتوافق بشكل رئيسي مع رغبة الشركات البترولية والسؤال الذي يطرح نفـسه

في كل مرة هو ما مدى رغبة الدول الأخرى في اجراء تخفيضات مماثلة ؟ أم أنها تكتفي بالالتزام اللفظي ثم تعود وتزيد إنتاجها على حساب الدول التي قامت بالتخفيض فعلا؟

إن مثل هذه التساؤلات تعتبر مشروعة في ضوء التجربة التي مـرت بهـا دول OPEP فمنـذ الاتفاق على تحديد سقف الإنتاج (مارس 1982) لكن التجاوزات التي تحصل في كل مرة يتم التوصـل إلى اتفاق لتخفيض الإنتاج تبعث على التساؤل إن كان حظه من التطبيق مثل سابقه فالحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان هي أن دول OPEP لم تنجح إلى حد الآن في التوصل إلى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن إلى الـسوق البتروليـة ،إن دولا بتروليـة رئيـسية مثـل السعودية، الكويت، الإمارات، دأبت لسنوات عديدة على الاحتفاظ بطاقة إنتاجية تفوق الكميات التي تنتجها وهي تعتبرها ضرورية للاستفادة منها في استقرار السوق البترولية والحيلولة دون الشطط في الأسعار في حال انقطاع بعض الإمدادات وقت الأزمات فقبل سنة 1998 كانت دول الخليج تحـتفظ بطاقـة إنتاجيـة فائضة تبلغ 265 م/ب (أي ما يعادل 90% من إجمالي الفائض في الطاقة الإنتـاجية لدول OPEP) أما سنة 1999 فشهدت بوادر التوقف في تدهور الأسواق البترولية وذلك في ضوء عدة مؤشرات منها:

2.3- اتفاق مارس[121] :

بذلت الدول المنتجة للبترول مساع حثيثة للحيلولة دون المزيد من التدهور في أسعار البترول مـن خلال التنازلات التي كانت مستعدة لتقديمها بغية التوصل إلى اتفاق مارس 1999 خاصة في مواقف ثلاثة من الدول الرئيسية هي السعودية، إيران، فنزويلا، ففيما يخص السعودية اتضحت رغبتها في التوصل إلى اتفاق حتى لو تطلب الأمر أن تخفض إنتاجها إلى أقل من المستوى الذي اعتبرته سابقا غير قابل للمساومة وهو 8 م/ب/ي و بالنسبة لإيران فإن إنتاجها سنة 1998 بقي على حاله دون تغيير رغم التعهدات التـي التزمت بها في إطار اتفاقيات تخفيض الإنتاج لنفس السنة لكن الخلاف حول هـذا الموضـوع تـضاءل تدريجيا في ظل تحسن العلاقات بينها و بين دول الخليج العربي أما فنزويلا فقد شهدت تحولا جذريا فـي موقفها اتجاه OPEP بعد مجيء الحكومة الجديدة فبدلا من المشروعات الطموحة لتوسيع الإنتـاج التـي شرعت فيها الحكومة السابقة أعربت الحكومة الجديدة عن رغبتها بالتعاون مع الدول البتروليـة واشـتمل ذلك على تخفيض الإنتاج و كذا المستويات المستهدفة له مستقبلا.

إذن عكست المباحثات التي سبقت اتفاق مارس 1999 رغبة الدول البترولية بتخفيض الامـدادات وكانت السعودية مستعدة لتخفيض إنتاجها بحوالي 300ألف ب/ي أثناء اجتماع الرياض11 مارس ثم قامت

---

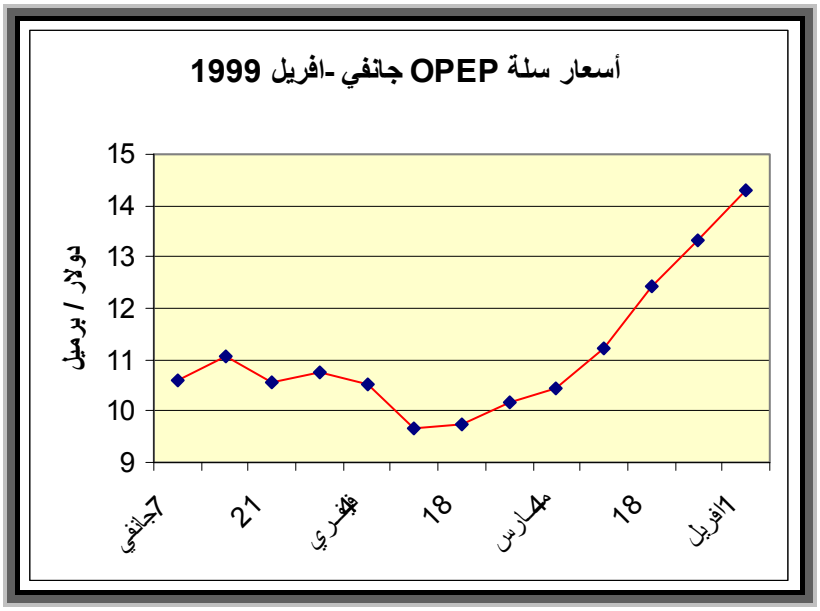
[121] - إن تنفيذ اتفاق مارس يعني إزاحة 100 مليون برميل من المخزون البترولي في كل فصل وتتزايد تلك الكمية لتبلغ مجموعها 400مليون برميل خلال فترة سريان الاتفاقية حتى مارس 2000.

بزيادة الكمية التي تعتزم تخفيضها إلى 425 ألف ب/ي في اجتماع لاهاي يوم 13 مارس ثـم إلـى 585 ألف ب/ي في اتفاق فيينا يوم 23مارس في نفس الوقت زادت الكميات التي تنوي إيران تخفيـضها مـن 140 ألف إلى 264 ألف ب/ي كما أعلنت بقية الدول المشاركة في اللقاءات عن تخفيضات مماثلة وبالتالي ارتفعت الكميات التي التزمت دولOPEP بتخفيضها من1.245م ب/ي في اجتماع الريـاض إلى 1.716 م ب/ي في اجتماع لاهاي حيث تم تأكيد الالتزامات التي شملها اتفاق فيينا يوم 23 مارس 1999 .

3.3-التغير في مرئيات الأسواق الفورية و الآجلة:

ازدادت الأسعار الفورية حيث ارتفعت أسعار خام برنت Brente في الـسوق الفوريـة[122] مـن 10.02 دولار للبرميل في بداية فيفري إلى 14.20 دولار أواخر مارس 1999 المنحنى رقم 4/2 يبين لنا التحسن في سلة OPEP بعد اتفاق مارس .

المنحنى رقم 4/2



المصدر منظمة OPAEP الدورة 16 لأساسيات صناعة البترول و الغـاز الكويـت 10-15افريـل 1999 ص: 111

لقد واكب ذلك تغير مماثل في الأسواق الآجلة التي سيطرت عليها ثلاثة اتجاهات مختلفة هي:

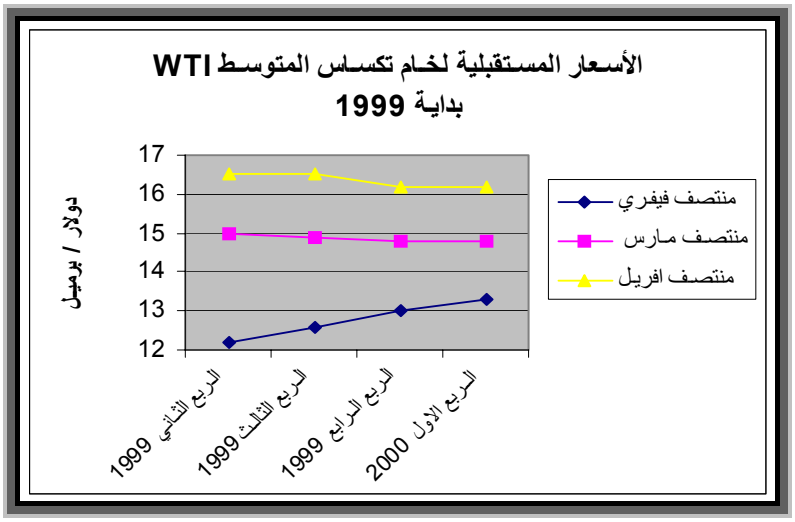
- قبل اتفاق مارس 1999: كان مستوى الأسعار متدينا ثم ارتفع في الأشهر المستقبلية
- أثناء فترة عقد اتفاق مارس 1999 ارتفع مستوى الأسعار في البداية و بقي ثابتا تقريبا في الأشهر المستقبلية.

[122] لسنة 1999 الكويت سنة 2000 ص: OPAEP 87 - تقرير الأمين العام السنوي 26 لمنظمة

- عقب اتفاق مارس 1999: تزايد السعر في البداية ثم تلاه انخفاض في الأشهر المستقبلية

-استندت الزيادة في الأسعار على ما ينطوي عليه ذلك الاتفاق من آثار و تركز الانتباه على ما يحدث للمخزون البترولي في المستقبل.(انظر المنحنى رقم 5/2) حيث أدى التـزام دول OPEP و الـدول المنتجة الرئيسية الأخرى بما تعهدت به خلال الاتفاقيات إلى خفض إمداداتهم من البترول و الغاز بما فيها العراق إلى حوالي 29.3 م ب/ي مقابل 30.7 م ب/ي سنة 1998وانعكس ذلـك علـى مجمـل إمدادات البترول العالمية التي انخفضت إلي حوالي 73.8 م ب/ي مقابل 75.3 م ب/ي سـنة 1998 و74.4 م ب/ي سنة 1997.

المنحنى رقم 5/2



المصدر: منظمة OPAEP تقرير الأمين العام السنوي 26 لسنة 1999 الكويت سمة 2000 ص: 8

4.3- الطلب :

استعاد الطلب على البترول انتعاشه منذ سنة 1999 محققا زيادة قدرها 1.0مليون ب/ي أي بنسبة 1.3 % متخذا مسارا مغايرا لما كان عليه وضعه سنة 1998 ، يعزى هذا الانتعاش أساسا إلى التحسن في النمو الاقتصادي العالمي الذي بلغ 3% بفضل الانتعاش الاقتصادي في الدول الآسيوية الرئيسية المستهلكة للبترول التي ارتفع معدل نموها الاقتصادي إلى5.3 % سنة 1999 مقابل 3.7 % سنة 1998 أما بالنسبة للدول الصناعية[123] فعلى الرغم من زيادة معدل نموها الاقتصادي بما نسبته 0.6 % إلا أنها لم تـنعكس إيجابا على زيادة الطلب البترولي.

[123] - نظرا لانخفاض كثافة استخدام البترول في الدول الصناعية مقارنة بالدول النامية فإن ذلك له أثر في جعل انعكاسات معدل النمو الاقتصادي على طلب البترول في الدول الصناعية أقل مما هو عليه في الدول النامية .

4- أزمة 1998 وأداء الاقتصاد العربي

1.4- الوضع العام للاقتصاد العربي :

تشير الأرقام لآداء الاقتصاد العربي خلال سنة 1998 إلى أنه تراجع بصورة ملحوظة فمن معدل نمـو موجب خلال سنة 1997بلغ حوالي 3.6% للناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض سنة 1998 بحـوالي 2.5% ، يعزى هذا التراجع[124] أساسا إلي الانخفاض الكبير الذي حدث في الأسعار العالمية للبتـرول مما أدى إلى تراجع القيمة المضافة[125] لكل من الـصناعات الإسـتخراجية بـ ـ29 % والـصناعات التحويلية بثلث ما كانت عليه في السابق،الجدول و الشكل التاليين يظهران انخفاض العائدات البترولية و الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سنة 1998.

الجدول رقم 12/2 : انخفاض العائدات البترولية و الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998

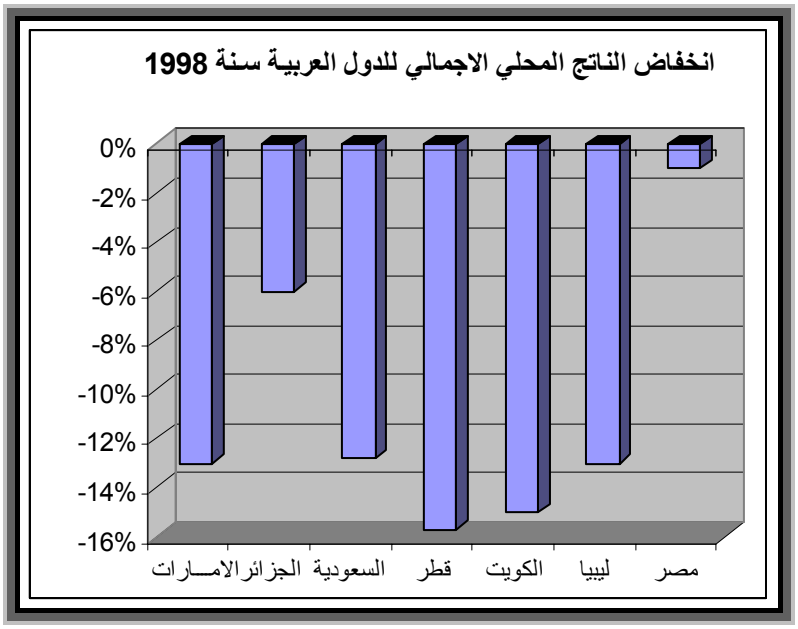
	انخفاض العائدات البترولية مليار دولار	انخفاض الناتج المحلي الإجمالي %
الإمارات	5.4	(13.0)
الجزائر	2.9	(6.0)
السعودية	17.9	(12.8)
قطر	1.6	(15.7)
الكويت	4.5	(15.0)
ليبيا	3.1	(13.0)
مصر	0.8	(1.0)

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي ص:49

الشكل رقم 4/2

[124] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1999 ص:

[125] - القيمة المضافة : الفرق بين الإيرادات و المبيعات و تكلفة المواد والخدمات المشتراة



المصدر: منظمة OPAEP تقرير الأمين العام السنوي 26 لسنة 1999 الكويـت سـمة 2000 ص: 5

2.4- موازين المدفوعات والموازين التجارية[126]

1.2.4-موازين المدفوعات :

تأثر الوضع العام لموازين مدفوعات الدول العربية خلال سنة 1998 بانخفاض العائدات مـن الصادرات البترولية نتيجة انخفاض الأسعار فقد تحول الفائض في الميزان التجـاري للـدول العربيـة سنوات 1996.1997 إلى عجز سنة 1998 تجاوزت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 5 % و ذلـك للمرة الأولى منذ سنة 1988 وفي ضوء هذه الأمور تحول الفـائض الكلـي الـذي سـجلته مـوازين مدفوعات الدول العربية خلال سنة 1997 إلى عجز سنة 1998 وانخفضت احتياطـياتها الرسـمية و نسبة تغطيتها للواردات.

2.2.4-الموازين التجارية :

[126]- ارجع إلى شرح المصطلحات ص: 217

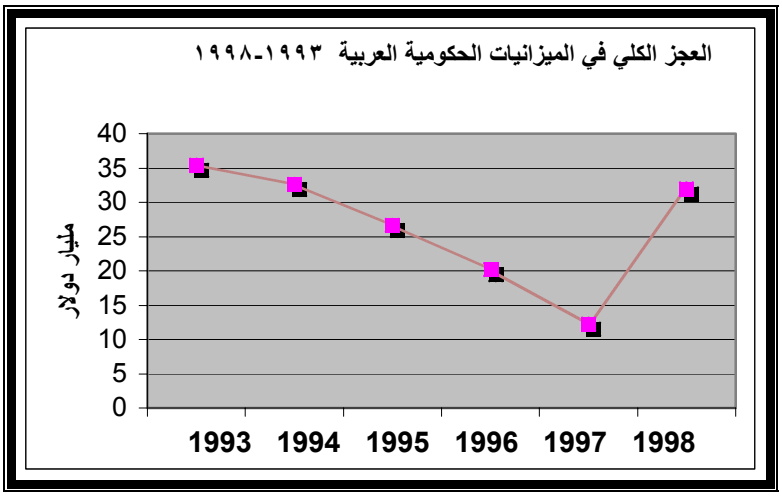
حدث تراجع كبير في الميزان التجاري العربي المجمع خلال سنة 1998إذ قدر العجـز بنحـو 6.2 مليار دولار مقابل فائض قدره 39.6مليار دولار في سنة 1997 ومتوسط فائض سـنوي يقـدر بحوالي 26.5 مليار دولار خلال الفترة 1990-1997 وهذا نظرا لانخفاض صادرات الدول العربيـة بحوالـ ـي 25.3 % سنة 1998 و كان هبوطها في اليمن, السعودية, الكويت, و ليبـيا أكثـر حـدة بنسبة 35 % أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي الذي بدأ منذ سنة 1995 وارتفعـت بـ ـ 0.9% سنة 1998 خاصة في السعودية, الجزائر, قطر, مصر, الإمارات, عمان و تونس.

على الرغم من أن الاقتصاديات العربية حاولت تكييف أوضاعها المالية مع هذا الأثر بالحد من الإنفاق إلا أن القيمة العالية للواردات تشير إلي طبيعة القاعدة الإنتاجية الضعيفة التي تقلل من مرونـة تلك الواردات وبالتالي من القدرة على التحكم بها ويمثل هذا الوضع أحد أهم التحديات التـي تواجههـا الاقتصاديات العربية في ظل البيئة الاقتصادية الدولية الحالية التي تتصف بالتحرر و انفتاح الأسـواق مما يجعل من عامل التنافسية أهم العوامل المحددة لقدرة الاقتصاد على النمو ولقابلية وضـع ميـزان المدفوعات على الاستمرار.

3.4- التطورات المالية :

تأثر الوضع المالي للدول العربية بصورة عامة خلال سنة1998 بالانخفاض الملحـوظ الـذي حدث في أسعار البترول العالمية حيث أن إجمالي الإيرادات انخفضت بـ15.6% مما أدى إلى ارتفاع العجز الكلي في الميزانيات المجمعة للدول العربية إلى أكثر من الضعف و في الواقع فإن هذا التخفيض حدث بصورة رئيسية في الدول المصدرة للبترول التي تشمل العائدات البترولية فيهـا قرابـة ثلثـي الإيرادات و هي دول مجلس التعاون الخليجي، الجزائر, ليبيا, اليمن و قد انخفـضت هـذه العائـدات بحوالي 28 % وتقلصت الإيرادات الإجمالية نتيجة لذلك بـ 22.7 % مما أدى ذلك إلى ارتفاع العجز الكلي كما يبين الشكل التالي :

المنحنى رقم 6/2



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1999 ص: 82

4.4- تزايد أهمية الإيرادات غير البترولية :

أخذت الإيرادات غير البترولية تكتسب أهمية متزايدة لدى الدول المصدرة للبترول في ضوء مساعيها لتنمية الموارد الذاتية, تنويع مصادر الإيرادات والحد من الاعتماد على الموارد البترولية .

المطلب الثالث: الفوائض المالية العربية في ضوء أحداث 11 سبتمبر 2001

1- تبعات انفجارات نيويورك و واشنطن على الاقتصاد العالمي :

إن سقوط برجي التجارة العالميين في نيويورك وأحداث البنتاغون في الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001 وما تلاها من حرب أمريكية ضد أفغانستان[127]. كل هذا أدى إلى خسارة الاقتصاد الأمريكي العملاق و بالتالي تباطؤ الاقتصاد العالمي وانعكس ذلك مباشرة على اقتصاد الدول العربية من خلال آليات[128] التجارة ,الاستثمارات، السياحة، الطيران، ارتفاع تكاليف النقل، التأمين عبر المطارات....الخ، الجدول التالي يبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتقارير البنك العالمي:

---

[127] - سهيل رامز:قراءة في كتاب الاتجاهات الاستراتيجية 2001 التقرير السنوي لعام 2001 الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، نشر في مجلة البترول المجلد 39 العددان 7و8 ،قطاع البترول المصري ،القاهرة جويلية ، أوت 2002 ص:52

[128] - نهى الجبالي: الأبعاد الاقتصادية لأحداث سبتمبر 2001 سياسة دولية، جانفي 2002 ص: 172، 173

الجدول رقم 2/ 13 :معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتقارير البنك الدولي

	النمو الفعلي في عام 2000	النمو المتوقع في عام 2001 قبل الأزمة	النمو المتوقع في عام 2002 قبل الأزمة	النمو المتوقع في عام 2001 بعد الأزمة	النمو المتوقع في عام 2002 بعد الأزمة
الدول المتقدمة	%3.4	%1.1	%2.2	%0.9	%1.5-1
الدول النامية	%5.5	%2.9	%4.3	%2.8	%3.8-3.5

المصدر: مجلة سياسة دولية جانفي 2002 ص:173

2- انعكاسات الأزمة الأمريكية على سعر البترول :

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيرها السلبي في انخفاض أسعار البترول الخام والمنتجات البترولية لعدة شهور نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم وما تبعه من انخفاض حاد في الطلب على بعض المنتجات البترولية مثل وقود النفاثات و الديزل.بين تقرير[129] صدر في أكتوبر سنة 2001 أن نمو الطلب على البترول انخفض ليسجل 120 ألف برميل يوميا سنة 2001، كما انهار الطلب على وقود النفاثات لانخفاض حركة الطيران في حدود 15 % إلى 25% عن مستوياته ما قبل الأحداث مما أثر سلبا على منظومة الإنتاج وأدى إلى تردد رؤوس الأموال في المشاركة في المشروعات البترولية الكبرى.

بالمقابل شددت هذه الأحداث من موقف الدول المستهلكة بحيث أصبحت تحذر بصورة أو بأخرى من استغلال الأزمة لرفع أسعار البترول وحملت الدول المنتجة مسؤولية مواجهة هذا الاحتمال والحيلولة دون وقوعه ولمواجهة الانخفاض[130] في الأسعار أعلنت دول OPEP في 14 نوفمبر تخفيض الإنتاج بحوالي 1.5 م/ب/ي بداية من جانفي 2002 شريطة أن تتبع الدول غير الأعضاء نفس السياسة البترولية.

3- القطاع المصرفي العربي وتطوره في ضوء أحداث 11 سبتمبر 2001 :

تأثرت الأموال العربية في الخارج –فوائض البتر ودولار- بعدة عوامل أدت في الكثير من الأحيان إلى تراجعها من بينها التضخم وتغيرات أسعار صرف الدولار كما سبق وذكرنا في الفصل الأول

---

[129] - حسين عبد الوهاب شارب: تقرير عن مؤتمر الوقود الأوروبي الثالث باريس: مارس 2002 نشر في مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 28 العدد 102 ص: 169

[130] - مها سراج الدين: أحداث 11 سبتمبر و تداعياتها على الاقتصاديات الناشئة سياسة دولية جانفي 2002 ص: 180

,الجدير بالذكر أن القطاع البنكي العربي تطور وتوسع منذ فترة انفجار الفوائض المالية البترولية لكن هناك أسئلة عديدة طرحت حول هذا القطاع، عن قدرة مواكبته الانفتاح المتزايد في العالم وقدرته على المنافسة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة حيث يفترض أن تكون الاستثمارات العربية الموجودة في الخارج والمقدرة بحوالي 700 إلى 800 مليار دولار و التي تتعرض لضغوط كبيرة بعد الحديث عن مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.

1.3- القطاع البنكي العربي :

يضم القطاع البنكي في المنطقة العربية 365 مؤسسة بنكية تزيد أموالها الخاصة عن 61.4 مليار دولار و موجوداتها عن 568.1 مليار دولار سنة 2001 , يتوقع أن تصل إلى 580.1 مليار دولار مع نهاية 2002، تتركز هذه البنوك في دول مثل الإمارات (61 بنكا)، البحرين (49 بنكا)، لبنان (71 بنكا)، مصر(42 بنكا)، .....الخ، وتدير حوالي 65 مليار دولار في الخارج وقد شهد القطاع البنكي في المنطقة العربية تطورا منذ مطلع التسعينيات[131] مترافقا مع برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها هذه الدول.

2.3- العمل البنكي العربي في ظل التطورات الدولية :

شهد النشاط البنكي في المنطقة العربية تباطؤا سنة 2001 ويتوقع أن يتواصل هذا الانحسار سنة 2002 في ظل التطورات المستجدة على الساحة العالمية نظرا لتزايد حالة الركود على كافة الأصعدة الاقتصادية وتفاقمه مع أحداث 11 سبتمبر الأمر الذي كان له أبلغ الأثر على النمو في الاقتصاديات العربية كما أثر تراجع أسعار الفائدة في المنطقة العربية على برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسيات التثبيت النقدي.

إن المرجعيات الرقابية والمصرفية العالمية فرضت على كل بنوك العالم معايير وقواعد من اجل التأكد من انضباطها والتزامها بعملية مكافحة تبييض الأموال وتمويل ما يسمى بالإرهاب الدولي وقد وضعت هذه التدابير الدولية أمام البنوك العربية ضغوطاً وقيودا أسهمت بشكل مباشر في خسارة بعض الزبائن وإحداث توتر في العلاقات مع الأفراد والمؤسسات. كما ترتب أيضا على التشديد الرقابي والمالي المصرفي العالمي أثارا سلبية على حركة تدفق الأموال عبر حدود الدول في اتجاه دول المنطقة العربية فتعرقلت عملية العولمة المالية التي كانت متسارعة قبل 11 سبتمبر 2001 وتأثرت مجمل نشاطات

---

[131] - نجوى زكي : القطاع المصرفي العربي و تطوره في ضوء المستجدات وأحداث 11سبتمبر، أخبار النفط والصناعة أبو ظبي العدد 385 أكتوبر 2002 ص: 28 إلى 32

الأسواق الدولية حيث كانت نتيجتها خسائر كبيرة لحقت باستثمارات العديد من المستثمرين العرب- لاسيما الخليجيين- كما زادت تخوفات تجميد الأموال العربية المهاجرة.من هنا وجدت البنوك نفسها أمام تراجـع عوائد استثماراتها المالية مما أثر على ربحيتها العامة، إن بنوك الدول العربية البترولية خاصة الخليجيـة تأثرت سلبا بالتطورات غير مواتية في سوق البترول العالمي جراء تراجع الطلب والأسعار وانعكاس ذلك على أداء اقتصاديات هذه الدول والطلب على الاقتراض وعمليات تمويل التجارة العالمية من البترول.

4-إمكانية عودة الأموال العربية المهاجرة

1.4- مؤشرات عودة الأموال العربية المهاجرة :

غيرت أحداث 11 سبتمبر اعتقادات المستثمرين العرب في الخارج اتجـاه كـل مـن الأسـواق الخارجية والأسواق العربية على السواء , تمثل هذا التغير في تراجع ثقتهم بالاستثمار خارج بلادهم سعيا وراء الأمان أو الربح أو تسوية الحسابات حيث اهتز عنصر الأمان والاسـتقرار وتراجعـت احتمـالات الأرباح وكشف الستار عن حسابات هؤلاء المستثمرين في الدول التي كانت تعتبر من قلاع احترام سرية الحسابات مثل سويسرا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تراجعت المعتقدات التـي كانـت سـائدة لـدى أصحاب الأموال العربية المهاجرة بشأن ارتفاع درجة خطورة الاستثمار بالأسواق العربية بسبب الخـوف من المصادرة أوالتجميد لأن هذه الأحداث أكدت أن الأسواق الأمريكية أصبحت أكثر خطورة بسبب ذلـك بدأت بعض رؤوس الأموال تتخذ اتجاها معاكسا لما كان عليه الحال قبل 11 سبتمبر وبدأ بالفعـل رصـد بعض الأموال إلى الأسواق العربية وكان رصد هذه العودة واضحا إلى حد كبير في لبنان حيـث رصـد البنك المركزي اللبناني هذه التدفقات والتي كشف عنها التطور في إيداعات البنوك اللبنانية لـدى البنـك المركزي والتي ارتفعت من 6.17 مليار دولار إلى 6.60 مليار دولار خلال النصف الثاني من سـبتمبر وأوائل شهر أكتوبر (أي بعد الحادث)كما ارتفعت احتياطيات البنك المركزي اللبنـاني لأول مـرة منـذ فيفري 2001 لتصل إلى 3.91 مليار دولار ورغم أنا لبنان يمثل مركزا تجاريا وماليـا هامـا بالمنطقـة العربية إلا أن بعض الخبراء من غير العرب يرى أن اختيار لبنان بالتحديد ينبع كونهـا أرضـا خـصبة لإجراءات غسيل الأموال في ظل الظروف الراهنة بالمقابل يرى بعض الخبراء العرب أن هـذا الـرأي السابق ربما يسعى إلى استفزاز لبنان وغيرها من الدول العربية لتشديد الرقابـة علـى تـدفقات رؤوس الأموال العائدة إليها مما يجعلها تهرب من الولايات المتحدة ولكن إلى دول أخـرى غيـر عربيـة مثـل بريطانيا وهو الأمر الذي حدث بالفعل حيث قامت السعودية والإمارات بتشديد مراقبة هذه التحويلات فـي البنوك وعمليات شراء الذهب بمبالغ كبيرة بالإضافة إلى أي عمليات أخـرى تـستخدم كـستار لغـسيل الأموال.

2.4- العوامل المساعدة على استعادة الأموال العربية :

خلقت الأزمة الأمريكية أمام الدول العربية فرصة لن تتكرر لاستعادة الأموال العربية المهـاجرة وذلك بسبب عوامل الطرد[132] التي أصبحت موجودة حاليا في الأسواق الأمريكية والأوروبية من بينها:

- تراجع الأرباح الراهنة والمتوقعة للاستثمارات في الأسواق الأمريكية والأوروبية بسبب حالة الكساد التي تسيطر عليها.

- تعرض الاستثمارات العربية و الإسلامية للمضايقات و المقاطعة من جانب الشركات في هذه الدول

- تعرض أرصدة الأفراد والمؤسسات العربية في البنوك الأجنبية للكشف عن سريتها ,الرقابة الصارمة والقيام بعمليات التجميد لمجرد اشتباه.

- تراجع سعر الفائدة على الدولار مقابل سعر الفائدة على معظم العملات العربية وهو ما يشجع على تحويل الأرصدة العربية في الخارج من الدولار إلى العملات العربية للحصول على سعر فائدة أكبر.

*رغم أن هذه العوامل ربما ستدفع بالأموال المهاجرة إلى الولايات المتحدة وأوروبا للخروج من هذه الأسواق بحثا عن أسواق أخرى أكثر أمنا وربحا إلا أنها غير كافية لـضمان عـودة الأمـوال العربيـة المهاجرة إلى بلادها للتوطن والعمل بها لأن قرار الاستثمار يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى كثيرة.

*على ما تقدم في هذا المبحث يمكن تثبيت الاستنتاجات التالية :

-الدور المميز الذي لعبته السعودية و دول الخليج الأخرى عقب حرب الخليج الثانـ ـ ـية 1990-1991 في تخفيض الأسعار البترولية في ظرف قياسي عند انقطاع الإمدادات من العراق و الكويت بواسطة ضخ المزيد من البترول العربي .

-أدى نظام العقوبات الدولية المفروض على العراق و برنامج النفط مقابل الغذاء إلى الانهيار شبه التـام للاقتصاد العراقي كما أدت حرب الخليج إلى زيادة خسائر الاقتصاد العربي بصفة عامة .

---

[132] - مغاوري شلبي : الثلاثاء الأسود على مصر و العالم، كتاب الاهرام الاقتصادي، ديسمبر 2001 ص:45 ،46، 47

-أكدت الأزمة البترولية سنة 1998 خطورة نظام النفط مقابل الغذاء الذي يتم بموجبه رفع الكميـ ـ ـات من البترول المطلوب إنتاجها عند انخفاض الأسعار .

-ألقت الأزمة الآسيوية 1997-1998 بظلالها على السوق البترولية العالمية التي عانت مـن انخفـاض الطلب البترولي و بالتالي انهيار الأسعار سنة 1998 وهذا ما يدل على ثقل الشريك الآسيوي فـي سـوق الطلب البترولي العالمي و العربي خاصة .

-بينت الأزمة البترولية سنة 1998 أن دول OPEP لم تنجح لحد الآن في التوصل إلى نظـام تـستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن لسوق البترول العالمي .

-تتعرض الاستثمارات العربية في الخارج فوائض البتر ودولار بعد أحداث 11 سبتمبر إلى ضغوط كبيرة تتعلق بمخاوف المصادرة، التجميد، المراقبة، كشف السرية ...الخ .

-تعرقلت عملية العولمة المالية اتجاه المنطقة العربية نتيجة التشديد الرقابي و المصرفي العـالمي علـى منظومة البنوك العربية .

-خلقت الأزمة الأمريكية ما يسمى عوامل الطرد طرد المستثمر العربي من الأسواق الأمريـ ـ ـ ـكية و الأوروبية و هي مؤشرات إيجابية لعودة الأموال العربية المهاجرة للوطن الأم .

المبحث الثالث: العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة نحو البترول العربي

سيبقى التاسع من أفريل سنة 2004 يوم سقوط بغداد في يد قوات التحـالف بزعامـة الولايـات المتحدة الأمريكية راسخا في الذاكرة العربية و الإنسانية على حد سواء لما مثله من انتهاك خطير وغيـر مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية حيث أعاد إلى الأذهان فكرة الاستعمار القديم الذي يسعى للهيمنة على ثروات الشعوب المستضعفة ولا شك أن للبترول دور بارز و مؤثر بل يعتبـر المحـرك الرئيـسي وراء

الرغبة الأمريكية في احتلال العراق , هذا الأخير الذي مر بسنوات قاسية من الحصار الاقتصادي و الذي دام أكثر من اثنتي عشرة سنة .

والواضح أن العدوان على العراق و من ثم الاحتلال له تداعيات خطيرة على الاقتصـاد العراقي و العربي كما انه قد عرض مستقبل البترول العربي و المنطقة العربية لكل الاحتمالات .

المطلب الأول: حقائق و احتمالات السوق البترولية العالمية في ضوء العدوان الأمريكي- البريطاني على العراق

1. طبيعة البترول العراقي و احتياطاته :

يمتلك العراق ثاني[133] أكبر احتياطي بترولي في العالم و تـدل المؤشـرات المتاحـة أنـه يبلـغ حوالي150 بليون برميل[134] يـأتي مباشرة بعد الاحتياطي السعودي الذي يقدر بحوالي 200 بليون برميل , أما بالنسبة للمستقبل فإن كل التقديرات تشير أنه سوف يصل إلى 338 بليون برميل في حـين سـوف يقتصر احتياطي البترول السعودي على 264 بليون برميل و الولايات المتحدة الأمريكية بـ ـ30 بليـون برميل بالإضافة لذلك فإن عمليات التنقيب عن البترول في العراق قد توقفت سنة 1980 ممـا يعنـي أن المخزون الحقيقي أعلى بكثير من الرقم المتداول كما أن 50% من الحقول البترولية في هذا البلد لم يجـر تقويمها بعد , منها منطقة الصحراء الغربية التي يعتقد أنها تحتوي على 100 مليار برميل من الاحتياطي البترولي غير المستثمر، من ناحية أخرى يتميز البترول العراقي بالعديد من المزايا أبرزها أن استخراجه يعتبر أقل تكلفة كما أنه عالي الجودة نظرا لوجوده على مسافات قريبة جدا من سـطح الأرض لـذلك لا تزيد تكلفة إنتاج برميل البترول الواحد منه عن 5 دولارات في حين أن هذه التكلفة تصل إلـى 15 دولار في الولايات المتحدة ، أيضا لابد من الإيضاح أن السعودية و العراق مجتمعتين تمتلكان في حـدود 50% من الاحتياطي البترولي العالمي أما دول الخليج مجتمعة فتمتلك 75 % منه , هذا في الوقت الذي سـوف تخرج فيه بريطانـ ـيا و النرويج من سوق الصادرات البترولية سنة 2007 بعـد أن ظلتـا الـدولتين الرئيسيتين في العالم الغربي في مجال الإنتاج البترولي لعقود عدة.

---

[133] - مجلة البترول والغاز الطبيعي : أكتوبر 2000 ص:10، 11

[134] - أحمد ابراهيم محمود: العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط سياسة دولية العدد 154 المجلد 38 أكتوبر 2003 ص: 66

إذن فالكتلة البترولية الخليجية في نفوذ استراتيجي متصاعد[135] هذا في الوقت الـذي تتزايـد فيـه معدلات الطلب الأمريكي و الأوروبي و الآسيوي على البترول، هذه المعطيات توحي أن البترول يحتـل موقعا هاما في الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع العراق حيث كان أحـد الأسـباب الرئيـسية للعـدوان الأمريكي عليه.

2- البترول الخليجي :

يعتبر البترول الخليجي اللاعب الرئيسي القادر على مجاراة الزيادة في الاستهلاك الدولي للبترول الذي يبلغ حاليا 77 م/ب/ي هذا ما دفع القوى الدولية كي تركز أنظارها على هذه الثروة الهائلة فقد أصبح بترول الخليج العربي محور القضايا السياسية و الاقتصادية في الشرق الأوسـط و يـتحكم فـي حركـة الأحداث في المنطقة بل أن مستقبل البترول و صراعا ته تتركز فيها و تتزايد أهميته في الأسواق الدولية على الرغم من انخفاض نصيب البترول في التجارة الدولية من 18 % سنة 1980 إلى 8 % حاليـ ـا و انخفاض نسبته في استهلاك الطاقة في الدول الصناعية من 55 % سنة 1980 إلى 42 % حاليـ ـا و رغم ما يقال عن بترول بحر قزوين و سلاح البترول الروسي الذي تلوح به الولايات المتحدة الأمريكية كورقة ضغط بديلة عن البترول العربي إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك حيث تقدر كمية الاحتياطي المؤكـد لبترول الخليج العربي بنحو 671 مليار برميل (64 % من الاحتياطي العالمي) و لدول مجلس التعـاون الخليجي وحدها 446 مليار برميل (45 % من الاحتياطي العالمي) و يبلغ نصيب الدول العربية ككـل 634 مليار برميل (61 % من الاحتياطي العالمي) . كما يبلغ حجم الإنتاج البترولي الخليجي 30 % من الإنتاج العالمي و تنتج السعودية وحدها 8.8 مليار برميل (11.6 % من الإنتاج العالمي) في حين تبلـغ احتياطات كل من الكويت , الإمارات و إيران 9 % من الاحتياطات العالمية لكل منها.

ما يهمنا في هذا الصدد هو الدور الذي ستلعبه السعودية[136] في إحداث التوازن في سوق البتـرول العالمي و الذي سبق أن لعبته أثناء أزمة البترول الثانية في بداية الثمانينات[137] , كذلك سنة 1990 عنـدما أدى انقطاع الإمدادات من الكويت و العراق[138] إلى رفع سعر البرميل ليصل إلى 40 دولارا لمدة شـهر تقريبا مما دفعها إلى رفع إنتاجها و مضاعفته ليتراجع سعر البترول إلى 18 دولار في فيـ ـفري 1991

---

[135] أساسا منظمة عربية إسلامية فقط فنزويلا من أمريكا اللاتينية بينما 7 أعضاء هم دول عربيـ ـة OPEP - من المنظور الأمريكي تعتبر منظمة هي السعودية، العراق ،الكويت، قطر، الجزائر، ليبيا و 3 أعضاء هم دول إسلامية هي إيران، اندونيسيا، نيجيريا .

[136] - كما سبق وذكرنا فإن السعودية على رأس قائمة الاحتياطات العالمية بـ25 %

[137] - راجع السعودية ولعبة المنتج المتأرجح ص: 83

[138] - راجع حرب الخليج الثانية 1990-1991 ص:90، 91، 92

و خلال الأزمة الأمريكية –العراقية[139] أكدت السعودية أنها ستتدخل لتعديل أوضاع السوق التي قد تـنجم عن توجيه ضربة عسكرية للعراق و في هذا الصدد يشير تقرير صادر عن نشرة (ميس) فـي أواخـر أكتوبر 2002 إلى أن المملكة قد زادت من إنتاجها و تجاوزت حصتها بنحو 647 ألف ب/ي في سبتمبر 2002.

و رغم تردد الحديث – خاصة منذ وقوع أحداث سبتمبر – حول اتجاه الولايات المتحدة للاستغناء عن البترول العربي عموما و السعودي بشكل خاص إلا أن ذلك ليس منطقيا لعدة أسباب منها:

- أن اكتشاف البترول و إنتاجه في منطقة الخليج[5] ،[6] يعتبر أقل تكلفة منه في أي مكان آخـر في العالم، كما أن المنطقة العربية لديها أكبر احتياطات فلدى السعودية وحدها طاقـة إنتاجيـة بمستوى 10 مليون برميل وهي قادرة على إنتاجها كلية لو أرادت خلال 90 يوما فـي حـال حدوث أي نقص في العرض في أي مكان في العالم.
- الحديث عن التخلص من البترول السعودي وعدم الاعتماد عليه ليس له أسـاس واقعـي فـي مجريات الاقتصاد الدولي فليس باستطاعة أي قوة بترولية أخرى غير السعودية أن تؤثر في الأسواق البترولية لأن لديها القدرة على زيادة إنتاجها أو خفضه لإبقاء التوازن في الأسواق .

- يستهلك الأمريكيون و الذين يشكلون 5 % فقط من سكان الكرة الأرضية نحـو 25 % مـن إنتاج البترول في العالم وتعتبر السعودية أكبر دولة مصدرة للبترول و أكبر مزود للولايـات المتحدة حيث يصل متوسط حجم صادراتها إليها 1.7 م/ب/ي.

لكل هذه الاعتبارات يظل الحديث عن الاستغناء عن البترول العربي مجرد وهم ولا يرتبط بواقع السوق البترولية الدولية .

---

[139] - نعرف فترة الأزمة الأمريكية –العراقية بفترة ما قبل العدوان أي فترة التهديدات العسكرية للعراق

[5] - يمثل البترول 75% من الصادرات الخليجية

[6] - أشرف محمد كشك: التداعيات الاقتصادية للوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، سياسة دولية العدد 154 المجلد 38 أكتوبر2003 ص: 116

3- إحتياجات ومخزون الولايات المتحدة من البترول

1.3- الإحتياجات البترولية الأمريكية :

تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية[140] وحدها ما يقارب 25 % من الإنتاج العالمي فضلا على أنها تستورد ثلثي هذا الاستهلاك ,إن هذا الواقع يجعلها عرضة لأي إضطرابات تحدث في أسواق البترول الدولية وتأتي أغلب وارداتها من منطقة الشرق الأوسط وهو ما وضع هذه الأخيرة في بؤرة إهتمام السياسة الخارجية الأمريكية وليس أدل على ذلك من تعبير الجنرال " أنتوني زيني " عندما كان قائدا للقيادة المركزية الأمريكية سنة 1999 حين قال أن منطقة الخليج وما تحتويه من كميات هائلة من إحتياطات البترول تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل FREE ACCESS في الإقليم و الاستفادة من هذه الثروة البترولية الهائلة ووفقا لأحدث تقارير وزارة الطاقة الأمريكية فإن الولايات المتحدة تستهلك 19.66 م/ب/ي من البترول الخام سترتفع إلى 26 م/ب/ي بحلول سنة 2020 وهي تستورد حاليا 11.600 م/ب/ي (54 % من مجمل استهلاكها الحالي) فإن هذه النسبة سترتفع إلى أكثر من 16 م/ب/ي بحلول سنة 2020 وإلى أكثر من 30 م/ب/ي سنة 2030 ويعود ذلك لاتجاه الإنتاج المحلي الأمريكي للانخفاض بمقدار 5 م/ب/ي سنة 2030وقد نشر معهد بيكر[141] للسياسة العامة بيانات تشير إلى أن صافي الواردات البترولية الأمريكية ارتفع من 6.79 م/ب/ي سنة 1991 إلى 10.2 م/ب/ي سنة 2000 في الوقت الذي ارتفع فيه الحجم الإجمالي لتجارة البترول العالمية من 32.34 إلى 42.67 مليون برميل في نفس الفترة وهو ما يعني أن الولايات المتحدة زادت مشترياتها من إجمالي الصادرات البترولية الدولية بنسبة 33 % لذلك فهناك من رأى أن واشنطن تحاول إيجاد البديل لتأمين احتياجاتها وهو ما دفع المحللين الأمريكيين لتأييد قيام العراق بهذا الدور الجديد .

بناءا على هذه الوقائع يظل البترول العراقي هدفا استراتيجيا ودافعا وراء الاستيلاء عليه حتى وإن تم ذلك بالقوة العسكرية كما هو حاصل الآن – فالعراق يمتلك وحده أربعة أضعاف الاحتياطات الأمريكية بما فيها ألاسكا [142] .

---

[140] من الإنتاج العالمي وتبلغ احتياطاتها المؤكدة من البترول 30.4 % - يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من البترول و سوائل الغاز 7.7 م/ب/ي أي 9.8 من الاحتياطي العالمي%مليار برميل أي 2.9

[141] - معهد بيكر يشرف عليه وزير الخارجية والخزانة الأمريكية الأسبق جيمس بيكر

[142] - خليل العناني : دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية سياسة دولية، الأهرام، العدد 151 المجلد 38 ص:36 ،37

2.3- المخزون البترولي الأمريكي :

تحاول الولايات المتحدة زيادة مخزوناتها البترولية لضمان تلبيـة احتياجاتهـا المـستمرة خاصة في حال اضطراب الأسواق البترولية العالمية وتلعب البيانات التي يصدرها معهد البتـرول الأمريكي دورا مؤثرا في درجة إستقرار أسعار البترول حول العالم , يذكر أن الحكومة الأمريكية تشتري حاليا ما يتراوح بين 120 ألف و 150 ألف برميل يوميا لمخزونها البترولي ويأتي معظمه من بحر الشمال ,هذا ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على البترول بنـسبة 33 %بحلـول سنة 2020 أي 27.31 م/ب/ي وحوالي 29.17 م/ب/ي سنة 2025 بزيادة سنوية تبلـغ 1.7 % في المتوسط لهذا فإنها ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتهـا[143] وتحديـد 68 % منهـا بحلول سنة 2025 مقارنة مع 55 % سنة 2001 و 42 % سنة 1990.

لقد سعت الولايات المتحدة قبل عدوانها على العراق إلى تأمين إحتياطاتها البترولية عـن طريق رفع مخزوناتها البترولية وهو ما دأبت عليه خلال الشهور الأخيرة من سنة 2002 حيـث أشارت بعض التقديرات إلى أنها و اليابان وألمانيا قد زادت مخزونها بمقدار 3.8 مليار برميل من البترول ومشتقاته بما يكفي استهلاكا عاديا لـ 114 يوميا كما ذكرت بعض البيانات أنها عززت مخزون إحتياطها الاستراتيجي [144] من البترول من 550 مليون برميل إلى 700 مليون برميـل في الوقت الذي تصل فيه حجم وارداتها إلى 9.9 م/ب/ي.

4-مصالح الشركات الأمريكية (اللوبي البترولي الأمريكي) :

تسيطر حاليا خمس شركات عالمية كبرى على السوق البترولية العالمية منهـا شـركتان أمريكيتان و هما اكسون موبيل و شيفرون تيكساسو و شركتان بريطانيتان هما البريطانية للبترول BP و شل الملكية بالإضافة إلى شركة توتال الفرنسية وتعتبر الشركة الأمريكية إكـسون موبيـل هي الأكبر بين الشركات البترولية العملاقة حيث تبلغ أصولها نحـو 143 مليـار دولار وبلغـت عائداتها سنة 2001 حوالي 192 مليار دولار وتحتل الولايات المتحدة بصفة عامة المرتبة الأولى في الصناعة البترولية تليها في ذلك المملكة المتحدة ثم فرنسا فـي المركـز الثالـث و تمتلـك الشركات الأمريكية حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج البترولي العراقي لكنها فقدت هذه النسبة بعد تـأميم

---

[143] - وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية.

[144] - تم إصدار قرار تكوين الاحتياطي الأمريكي في 22 ديسمبر 1975 ودخل حيز التنفيذ العملي في 21 جويلية 1977 من اجل استخدامـــــه في الظروف الطارئة التي تنذر بتهديد الأمن القومي .

شركة بترول العراق سنة 1972 حيث تحولت الشراكة ناحية الشركات الروسية والفرنسية .حاليا ترغب واشنطن و لندن استعادة وضعهما السابق في قطاع البترول العراقي كما تحاول الولايـات المتحدة أن تلعب دورا قياديا في صناعة البترول العالمية و تدرك أهمية السيطرة على البتـرول الخليجي والعراقي بصفة خاصة و تكمن الرغبة القوية لديها في حرمان الشركات المنافسة لها من الانفراد به وليس أدل على ذلك من تصريح "كينث دير" المدير التنفيذي بشركة شيفرون الأمريكية سنة 1998 الذي قال أن العراق يمتلك احتياطيات هائلة من البترول وأتمنى لشركة شيفرون حرية الولوج لهذا البلد و الاستفادة من ثرواته البترولية " .

في نفس الوقت لا يمكن إغفال عامل آخر على درجة كبيرة من الأهميـة وهـو التـشابك الكبير في العلاقات بين رؤساء مجالس إدارة كبرى الشركات البترولية الأمريكية ورجال الحكـم والسياسة في إدارة بوش الحالية فمن المعروف أن هناك عناصر كثيرة في الإدارة الحالية معظمهم من النفطيين القدامى منهم " ديك تشيني " نائب الرئيس بوش الذي عمـل كـرئيس لمجلـس إدارة شركة هاليبرتون[145] العملاقة للطاقة و كذلك " كوندليزا رايس " التي كانت عضوا في مجلس إدارة شركة " شيفرون " فضلا عن هذا فإنه وفقا لبيانات مركز السلامة العامة الأمريكي فـإن هنـاك نحو 100 من المسؤولين في الإدارة الحالية للبيت الأبيض يضعون استثماراتهم التي تبلغ 144.6 مليون دولار في قطاع الطاقة مما يدفعهم للضغط من أجل أن تفوز شـركات الطاقـة الأمريكيـة بنصيب الأسد من البترول العراقي.

المطلب الثاني : تداعيات السيطرة الأمريكية على البترول العراقي

1- المكاسب الاقتصادية الأمريكية :

إن الطفرة الاقتصادية الضخمة التي شهدها الاقتصاد الأمريكـي خـلال النـصف الثـاني مـن التسعينات[146] بدأت في التآكل السريع منذ بداية عهد الرئيس جورج بوش ولاسيما مع إعلانه عن التوسـع في الإنفاق الحكومي خاصة في مجال الإنفاق العسكري و إعلانه عن برنامجه الطموح لخفض الضرائب.

وقد أدت هجمات 11 سبتمبر[147] إلى حدوث المزيد مـن التـدهور فـي أداء الاقتـصاد الأمريكي من ناحيتين رئيسيتين هما:

- تعمل هذه الشركة حاليا في العراق أي فترة الاحتلال.[145]

- عهد الرئيس بيل كلينتون [146]

* الانعكاسات السلبية على حركة التجارة , الاستثمارات و السياحة بالإضافة إلـى الإجـراءات الأمنية والسياسية المتخذة مثل عسكرة الاقتصاد , إعطاء المزيد من السلطات للأجهزة الأمنيـة و إنـشاء وزارة جديدة للأمن الداخلي كل هذا تسبب في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة.

- الأعباء الاقتصادية المتزايدة لتكلفة الحرب الأمريكية على ما تسميه "الإرهاب" بدءا من حرب أفغانستان مرورا بازدياد عبء الإنفاق على قضايا الأمن الداخلي ووصولا إلى احتلال العراق وهو ما أدى على سبيل المثال إلى أن بلغ العجز في الميزانية الأمريكية لعام 2003 حـوالي 200 مليار دولار ووصل الدين العام إلى 22 تريليون دولار,كما ارتفعت نسبة البطالـة إلـى أكثر من 6% وهو ما يمثل حالة غير مسبوقة في الاقتصاد الأمريكي منذ فترة الكساد الكبيـر في الثلاثينات.

في هذا السياق ركزت الإدارة الأمريكية منذ البداية على أن احتلال العـراق يحقـق عـددا مـن المكاسب الاقتصادية لاسيما السيطرة على البترول العراقي.

2-التأثير بفعالية على الأسواق البترولية :

وضعت الإدارة الأمريكية إستراتيجية ذكية للتأثير على الأسـواق البترولیـة العالميـة وخدمـة مصالحها بواسطة :

1.2- زيادة إنتاج البترول العراقي إلى أقصى طاقة ممكنة:

يتم في مرحلة أولى عودة الإنتاج البترولي العراقي إلى مستوياته قبل العدوان و الذي تراوح مـا بين 1.5 و 2 م/ب/ي على أن يتم لاحقا مضاعفة الإنتاج بما يصل إلى 4-6 م/ب/ي.

2.2- إلغاء ارتباط العراق بمنظمةOPEP :

تعتزم الولايات المتحدة مطالبة نظام الحكم الجديد في العراق بإلغـاء ارتبـاطهم بمنظمـةOPEP والتي كان العراق عضوا مؤسسا لها. مما سوف يتيح للولايات المتحدة عقب ذلك سيطرتها ونفوذها على السوق البترولية .

---

[147] - راجع ص: 112،113

3.2-خوصصة قطاع البترول في العراق :

تتيح عملية الخوصصة لشركات البترول الأمريكية الكبرى السيطرة الكاملة على البترول العراقي.في ضوء هذه الاستراتيجية تشير بعض التوقعات إلى أن هذه الأخيرة سوف تسعى إلى تحقيق مصالح بلدها الأم عبر التحكم في معطيات السوق البترولية وبالذات فيما يتعلق بالطاقات الإنتاجية مما يؤدي إلى خفض أسعار البترول لتصل إلى ما بين 20-23 دولار للبرميل, ما يتناقض تماما مع مواقف دول OPEP التي تسعى للحفاظ على سعر يتراوح بين 22-28 دولار للبرميل , الأكثر من ذلك أن بعض الدراسات الأمريكية تتوقع أن تحاول الإدارة الأمريكية في فترة لاحقة بالتعاون مع شركات البترول العالمية إلى خفض أسعار البترول إلى ما يتراوح بين 15-18 دولار للبرميل و ربما النزول بها إلى 12-15 دولار للبرميل وهو ما قد يتسبب في تقويض منظمةOPEPعلى المدى الطويل وتحييد دور السعودية في السوق البترولية , هذا الانخفاض في أسعار البترول العالمية سوف يساعد على ضخ المزيد من العوائد المالية في عجلة الاقتصاد الأمريكي حيث أن خفض سعر البترول إلى حوالي 20 دولار للبرميل سوف يؤدي إلى ضخ ما يقارب 150 بليون دولار إلى شرايين الاقتصاد الأمريكي وهو ما يفوق عوائد برنامج خفض الضرائب على الشعب الأمريكي لسنة 2001 كما أن ذلك سوف يساعد على انتعاش القطاع السياحي وتعزيز القوة الشرائية للمستهلك الأمريكي.

3- البترول العراقي بين الشرعية واللاشرعية الدولية :

يرى البعض أن ما يتردد على الاستغلال الأمريكي المتوقع للبترول العراقي ينطوي على قدر كبير من المبالغة لاعتبارات عديدة يجيء في مقدمتها أنه على الرغم من أن القوات الأمريكية تحتل العراق و تسيطر على موارده و مقدراته فإن هذه السيطرة تظل محدودة في إطار الواجبات و المسؤوليات التي يحددها القانون الدولي و بالضبط اتفاقيات جنيف[148] التي تحصر مسؤوليات قوات الاحتلال في إطار التصرف في موارد البلاد بما يخدم الحاجات الضرورية للسكان فقط في حين لا يحق لها توقيع عقود طويلة المدى نيابة عن الدولة المحتلة و أي شيء يتجاوزذلك يعتبر غير قانوني ولا تلتزم به الحكومات الوطنية المنتخبة التي سوف تتولى السلطة بعد ذلك.

تلخص وجهة النظر هذه إلى أن زيادة الطاقة الإنتاجية البترولية للعراق سوف تحتاج إلى فترة طويلة نسبيا سواءا من أجل إعداد الدراسات و المسوحات الجيولوجية , توفير الاستثمارات المالية وتنفيذ

---

[148]- أحمد إبراهيم محمود: العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط سياسة دولية العدد 154 المجلد 38 أكتوبر 2003 ص:67

عمليات التطوير بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي و الإداري وهي مسائل لن يكون في اسـتطاعة أي حكومة عراقية انتقالية التعامل معها لأن وظيفة مثل هذه الحكومات سوف تقتصر على مجرد تـسيير الاحتياجات العاجلة والملحة للسكان في حين أن مسائل الاستثمارات البترولية طويلة الأجل تكـون مـن مسؤوليات الحكومة المنتخبة وهو مالا يتوقع حدوثه قبل عامين إلى ثلاثة أعوام ويستند هذا التحليل إلى ما أشار إليه وزير الطاقة الأمريكي سبنسر أبراهام في ماي 2003 من أن زيادة إنتـاج البتـرول العراقـي بدرجة كبيرة عن مستوياته قبل الحرب ورفعه إلى مستويات تتـراوح مـا بـين 4- 6 م/ب/ي سـيكون مستحيلا تحقيقه خلال فترة وجيزة بل أنها سوف تستغرق سنوات بسبب الحالة المتدهورة لصناعة البترول العراقية ولما يتطلبه ذلك من استثمارات رأسمالية ضخمـ ـة.

في الحقيقة إن وجهة النظر هذه تنظر بصورة مثالية إلى السياسة الأمريكية كما لـو أنهـا تلتـزم التزاما صارما بالقانون الدولي وتنفيذ اتفاقيات جنيف وهو ما ليس صحيحا على الإطلاق إذ أنها خاضـت حربا غير شرعية و غير قانونية ولم تكترث بالمعارضة العارمة رسميا وشعبيا على امتداد الساحة الدولية بصورة غير مسبوقة في التاريخ ولم يردعها فشلها في استصدار قرار مجلس الأمن عن مواصلة موقفهـا العدواني المتعنت حتى بعد أن تبين للعالم كله أن المبررات الأمريكية لشن هذه الحر ب كانت عبارة عـن أكاذيب كما أنها لم تلتزم بالمعايير القانونية الدولية في الترتيبات السياسية والاقتصادية في العـراق بعـد العدوان وذلك بإسناد عمليات إعادة الإعمار إلى الشركات الأمريكية وسيطرتها على البترول العراقي .

هناك بالفعل العديد من المؤشرات التي تدل على اعتزام الولايات المتحدة الهيمنة الكاملـة علـى بترول العراق كان آخرها تلك التصريحات التي أدلى بها **فيليب كارول**[149] منتصف ماي 2003 أشار فيها إلى أن الحكومة العراقية المستقبلية ربما تنشق عن منظمة OPEP وأن مصلحة العراق ربما تكون فـي تصدير أقصى ما يستطيع من البترول وتجاهل الحصص التي تحددها المنظمة وهو ما يعني من الناحيـة العملية كما أشرنا سابقا تقويض (OPEP) وأشار المسؤول نفسه أيضا إلى أن عقود البترول القائمة بـين العراق وشركات البترول الفرنسية ,الروسية والصينية التي أبرمها النظام السابق ربما تكـ ـ ـون باطلـة أو سوف يعاد التفاوض بشأنها .

4- التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى :

إن أهم الدوافع الأمريكية للسيطرة على البترول العراقي التحكم في المصالح الاقتصادية للقـوى الكبرى التي تعتمد على الواردات البترولية من منطقة الخليج العربي من خلال طريقتين هـ ـما :

---

[149] - فيليب كارول : المستشار الأمريكي الذي عينته وزارة الدفاع الأمريكية لوزارة البترول العراقية

*التحكم في إمدادات البترول التي تستهلكها تلك القوى منها الصين , اليابان , فرنسا و دول جنوب شـرق آسيا .

*التحكم في أسعار البترول والعمل على هبوطها في السوق العالمي بما يحقق خسائر هائلة في عائـدات البلدان البترولية منها روسيا.....

في نفس الوقت لا يمكن إغفال أن الرغبة الأمريكية تتماشى مع ما ورد في إسـتراتيجية الأمـن القومي الأمريكي التي صدرت أواخر عام 2002 والتي تحمل في ثناياها النوايا الأمريكية للتفـرد بقيـادة العالم[150] ، فيما يلي نورد أهم القوى التي من شأنها أن تتأثر بالتحكم الأمريكي للبترول العراقي:

1.4- الصيـــن :

في ظل المؤشرات التي يبديها الاقتصاد الصيني[151] وأهمها معدلات النمو الاقتصادي الهائلـة (8 % سنويا) تزداد حاجتها لتأمين الاحتياجات الضرورية من البترول وتشير التقديرات إلى أن هذا الأخيـر يشكل 30% من استهلاكها للطاقة تستورد منه حوالي 60 % من دول الخليج ومن المحتمل أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 90 % خلال العقدين القادمين وتنتج الصين حـوالي 3.43 م/ب/ي تـستهلكها جميعـا بخلاف 1.4 مليون برميل يتم استيرادها يوميا ، دخلت الصين في اتفاقيات بترولية مع دول المنطقة منها استثمارات في قطاع البترول الإيراني بالإضافة إلى قيام شركة البترول الصينية بتوقيع اتفاق مع العـراق لتطوير حقل بـترول (الأحدب) في إطار مشروع تكلفته 700 مليون دولار ويتوقع أن ينتج 900 ألـف ب/ي على هذه الخلفية يصبح من الصعب استبعاد حقيقية النوايا الأمريكية اتجاه الـتحكم فـي مقـدرات الاقتصاد الصيني عبر التأثير في إمدادات الطاقة و إستخدام البترول العراقي كورقة ضغط في العلاقـات التجارية بين البلدين .

2.4- اليابان[152] :

يعد الاقتصاد الياباني ثاني أكبر اقتصاد في العالم ويشكل البترول 25% من إمدادات الطاقـة إليه كما تستهلك اليابان 5 م/ب/ي تستورد منه85 % من منطقة الشرق الأوسط .

---

[150] - تدعو كل من فرنسا ، ألمانيا ، الصين إلى النظام متعدد الأقطاب

[151] - تعتبر الصين من أهم القوى الاقتصادية العالمية و تلقب بالعملاق النائم

[152] - أيدت اليابان احتلال العراق وأرسلت قواتها إلى هناك بينما عارضت كل من فرنسا، ألمانيا وروسيا الحرب على العراق

3.4- فرنسا :

من المعروف أن شركة "توتال" الفرنسية البترولية العملاقة تمتلك مصالح كبيرة في العراق فضلا عن وجود استثمارات حكومية بترولية لفرنسا في حقلي " مجنون[153] ونهر عمر" ويحتوي الأول على ما يقارب 30مليار برميل من إحتياطات البترول .

4.4- روسيا[2] ، [3] :

تعد روسيا من أكثر الدول التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية مع العراق خاصة في مجال الطاقة و تسيطر شركات البترول الروسية على نحو 4 من أصل 11 حقلا للبترول العراقي كما تحتفظ شركة " لوك أويل[4] " الروسية العملاقة بحقوق التنقيب عن البترول في حقل القرنة الغربي[5] أيضا تمتلك الشركة 68% من استثمارات تطوير الحقل ,التي تبلغ 6 مليار دولار ,تم توقيع هذا الإتفاق[6] سنة 1997 بقيمة بلغت 3.7 مليار دولار بالإضافة إلى ذلك تمثل شركة " زارو بجنفت " الحكومية العميل الرئيسي للبترول العراقي تحت مظلة " النفط مقابل الغذاء " وأشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن أكثر من نصف الاحتياطات البترولية العراقية تقع تحت سيطرة الشركات الروسية منها 10 شركات قد عقدت إتفاقيات بترولية مع العراق وقامت حوالي 300 شركة روسية ببيع ما يقابل 40 % من البترول العراقي في الأسواق الدولية للبترول وعلى صعيد المصالح الاقتصادية الروسية في العراق وقعت الحكومتان في سبتمبر2002 اتفاقا تجاريا بقيمة 40 مليار دولار يخـتص جزء كبير منها بالاستثمارات في بترول الصحراء الغربية العراقية بالمقابل تبلغ الديون الروسية لدى العراق 8 مليار دولار منذ الحرب الباردة في شكل مساعدات عسكرية أثناء حربه مع إيران ويشير بعض الاقتصاديون الروس أن قيام حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة سيحرم روسيا من حوالي 50-60 مليار دولار هي قيمة عقود مدنية تم الإنفاق على غالبيتها و زهاء 70-80 مليار دولار هي قيمة صفقات أسلحة يتوقع أن يبرمها العراق معها بعد رفع العقوبات.

---

[153] - يقع حقل مجنون على الحدود العراقية – الإيرانية

[2] - طرح بريماكوف صانع السياسة الخارجية الروسية فكرة التعددية القطبية كحل وسط و بديل عن هيمنة القطب الواحد

[3] - HTTP:// www. Aleman – Yaman . Net /Abad / Hesariraq.Htm .

[4] - تقدر القيمة السوقية لشركة لوك اويل 13.4 مليار دولار و تمتلك الحكومة الروسية فيها 14%

[5] - يعد حقل قرنة الغربي من أضخم حقول البترول في العالم و يحتوي على 100 مليار برميل من احتياطات العراق

[6] - هناك تقارير تفيد إلغاء هذا العقد في 12 ديسمبر 2002

المطلب الثالث : نقل البترول العراقي و الفكر الجيواستراتيجي

إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بدرجة ما إلى إخراج البترول العراقي من دائرة النفـوذ العربي[154] هذه الفرضية تتأكد بتحليل موقفها من مسارات خطوط أنابيب نقل البترول العراقي ولفهـم أبعاد الموقف الأمريكي بهذا الصدد نتعرف أولا على إمكانات نقل البترول العراقي.

1- إمكانيات نقل البترول العراقي :

إن أسلوب نقل البترول العراقي متأثر بمواقع آبار البترول و بالقرب والبعد عن السواحل ,بشكل عـام نورد الأساليب التالية :

- خط أنابيب بترولي
- شحن البترول مباشرة من الموانئ إلى الناقلات
- شحن البترول في صهاريج على سيارات أو قاطرات

أثناء فرض الحصار على العراق كان يتم نقل البترول العراقي خلسة في سيارات صـهاريج إلى ميناء العقبة الأردني و هو أسلوب نقل مكلف وغير مأمون أما حاليا فلا زال يتبع هذا الأسـلوب لكن في منطقة شط العرب[155] في الخليج أما عن مواقع آبار البتـرول فـي العـراق فهـي منـاطق كركـوك و الموصل في الشمال ومنطقة البصرة في الجنوب.

2- بترول شمال العراق :

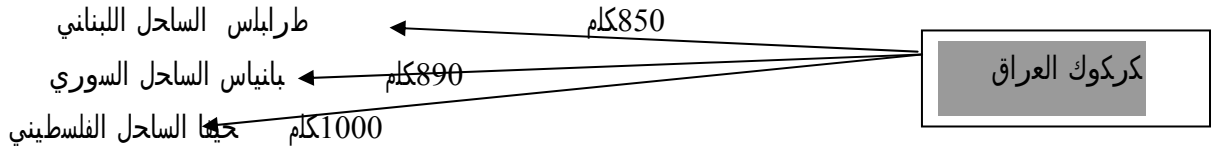
إن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط خلال الحربين العالميتين الأولى و الثانية هي التـي أرست شبكة خطوط نقل البترول العراقي لتوفير الإمدادات اللازمة للتوسـع البريطـاني العـسكري والاقتصادي إذ قامت شركة العراق للبترول في سنة 1931 ببناء خط من كركوك إلى مينـاء حيفـا الفلسطيني على ساحل البحر الأبيض المتوسط طوله 1000 كلـم و بفكـر جيواسـتراتيجي تمكـن

---

[154] - خالد عبد العظيم :التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق سياسة دولية المجلد 38 العدد 154 سنة 2003 ص:101

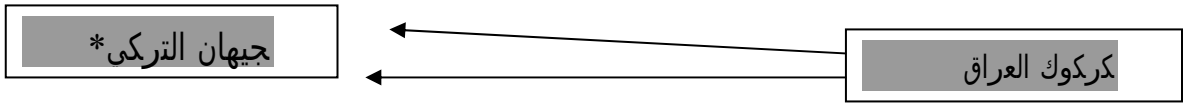
[155] - تتم عملية ملء الشاحنات بالبترول سرا لتوصيل هذا البترول المهرب إلى بعض نقاط الساحل لضخه بالسفن وهي كلها عمليات تهريب لصالح بعض الشركات الأجنبية وتتم تحت أعين القوات البريطانية التي أجازت هذه الحصص المهربة!

البريطانيون من تفريع خط كركوك ليبلغ الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط في العديد من النقاط كما في الشكل التالي :



ظل خط كركوك – بانياس و كركوك – طرابلس يعملان بانتظام لما يزيد عن ربع قرن إلى أن قامت سوريا[156] بإغلاق الخطين مرة في سنة 1976 ثم في سنة 1982 بشكل شبه نهائي ثم أعيد فتح خط كركوك – بانياس قبل العدوان الأمريكي على العراق –فترة الحصار- و تم ضخ 200 ألف برميل يوميا لكن بمجرد دخول القوات الأمريكية – البريطانية إلى العراق أصدر وزير الدفاع الأمريكي[157] أوامره بإغلاق الخط وبناءا على هذا السلوك أدركت على الفور دوائر البترول في لبنان أنه من غير الوارد أن يتم ضخ البترول العراقي إلى طرابلس وصيدا على الساحل اللبناني ثم جاءت المفاجأة الكبرى حينما أعلن وزير المالية الإسرائيلي[158] أنه يتوقع تشغيل خط أنابيب بترول العراق- إسرائيل قريبا وأن حكومته بدأت المرحلة الأولى من دراسة إمكانية إعادة فتح خط الأنابيب لنقل البترول العراقي إلى حيفا عبر الأراضي الأردنية .

أما خط كركوك – جيهان فقد قام العراق سابقا بنقل بترول شمال العراق إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط عن طريق خطي أنابيب يجتازان الإقليم التركي ليتم التفريغ والشحن في ميناء جيهان التركي مقابل رسوم مجزية, حاليا اعتبر خط الإمداد الحيوي الذي تركز عليه الولايات المتحدة – ربما بصفة مرحلية-



* تم بناء خط كركوك -جيهان في الفترة 1977-1986 (أثناء الحرب العراقية –الإيرانية 1980-1988)

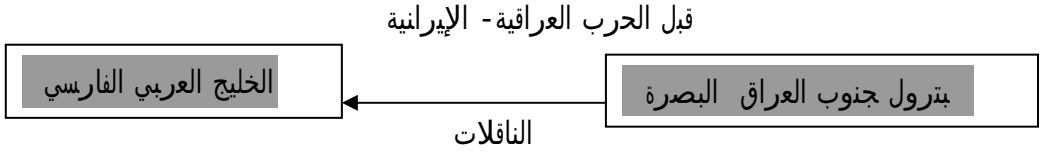
[156]. - تربح سوريا سنويا 1مليار دولار كعوائد اجتياز الإقليم

[157] - ادعى دونالد رامسفلد وزير الدفاع الأمريكي أن ضخ البترول العراقي عبر خط كركوك- بانياس يعتبر انتهاكا للعقوبات الدولية المفروضة على العراق منذ سنة 1990 .

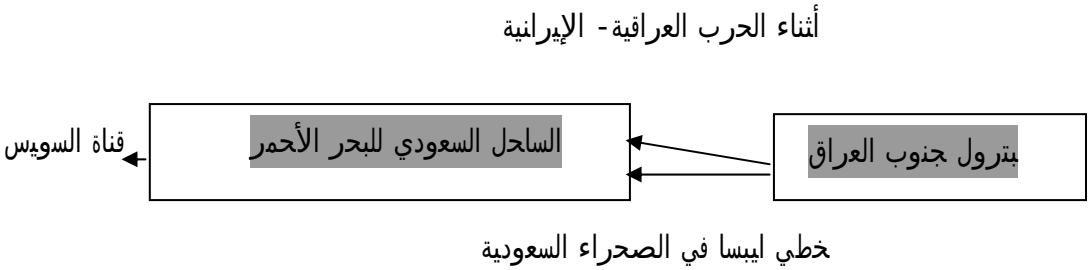
[158] - أعلن بنيامين نتانياهو وزير المالية الإسرائيلي أن تجديد خط كركوك- حيفا سيخفض تكاليف استيراد البترول الإسرائيلي بنسبة 25%.

3- بترول جنوب العراق :

كان يتم نقل بترول جنوب العراق في البصرة أساسا عن طريق الناقلات في الخليج العربي – الفارسي كما يلي:



إلا أنه بمجرد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية قام العراق بالتفكير في بديل آخر غير ميـاه الخليج وكان خطي ايبسا اللذين يمران عبر صحراء المملكة العربية السعودية إلى الساحل الـسعودي للبحر الأحمر حيث تقوم الناقلات المتوسطة بالتموين من موانئ المملكة ثم عبور قناة السويس ,بعـد حرب الخليج الثانية (1990-1991) أغلقت السعودية خطي ايبسا أما حينما غزت القوات الأمريكية العراق لم يدر أي حديث بصدد افتتاح خطي ايبسا رغم أنهما في حالة جيدة !

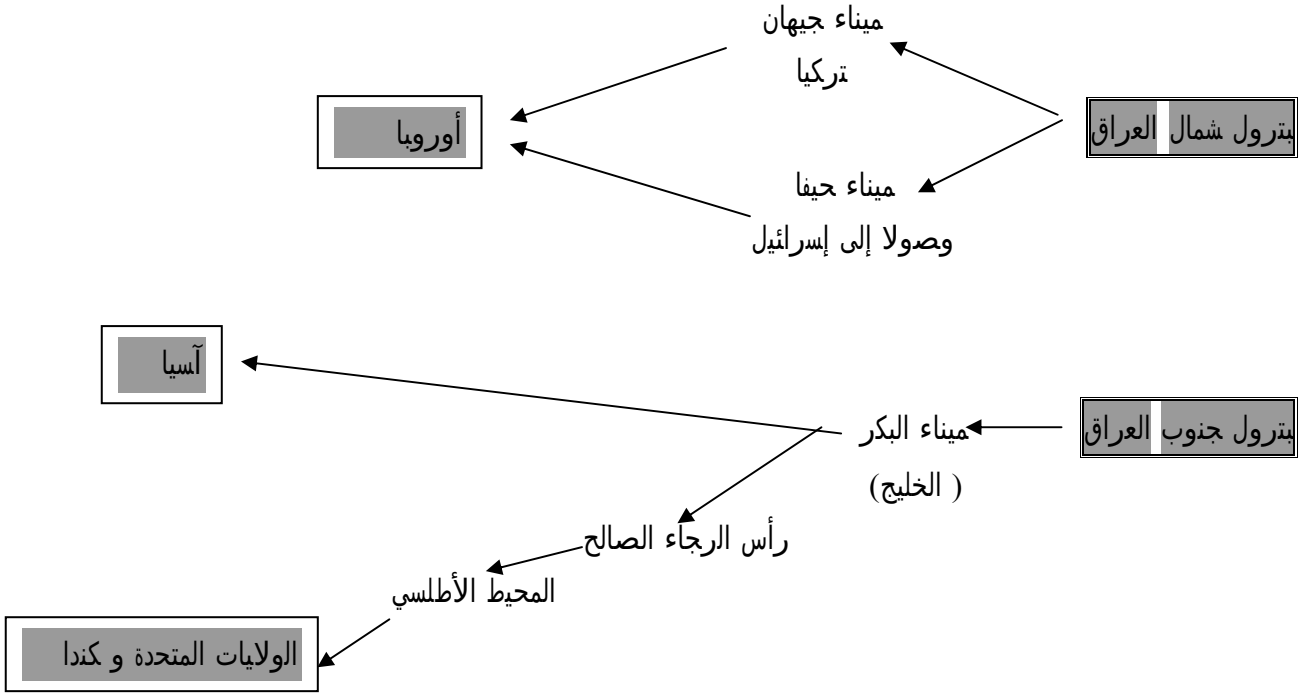


وعمدت الولايات المتحدة إلى شحن بترول جنوب العراق من ميناء البكر على الخلـيج عـن طريق الناقلات العملاقة ولهذا التوجه دلالات جيواستراتيجية مؤداها أن بترول جنوب العراق سـيتجه إما إلى آسيا أو إلى شمال أمريكا لأن جغرافية آسيا قريبة جدا من الخليج أمـا نقـل البتـرول إلـى الولايات المتحدة وكندا فذلك لأن معظمه يتم عن طريق ناقلات عملاقة مضطرة إلى سـلوك طريـق رأس الرجاء الصالح إلى المحيط الأطلسي إذ أن غاطس هذه الناقلات وهي في كامل حمولتـ ـ ـ ـها لا يمكنها من إجتياز قناة السويس.

وبذلك تكون ملامح المشهد الجيو استراتيجي كالتالي:

بترول شمال العراق لن يصل إلى سوريا و لبنان إنما إلى تركيا و إسرائيل فخـط كركـوك-جيهان و كركوك-حيفا سيخصصان لضخ البترول إلى أوروبا مباشرة عبر البحر الأبيض المتوسـط

أما بترول جنوب العراق فلن يمر عبر أراضي المملكة العربية السعودية و لا عبر قناة السويس لأنـه سيخصص لآسيا و الولايات المتحدة و كندا وسوف يسلك محور الخليج-آسيا أو الخليج-رأس الرجاء الصالح- الأطلسي بهذا يكون البترول العراقي قد خرج تماما من الدائرة العربية.



المطلب الرابع : اعمار العراق : تحديات و فرص

1- تحديات اعادة الإعمار في العراق:

تواجه عمليات اعادة الإعمار في العراق مجموعة من التحديات تحد من فاعليتها و تعوق تقـدمها نذكر منها:

1.1-التحديات الأمنية و السياسية :

على الرغم من بلورة شكل النظام السياسي في العراق و تشكيل الحكومة الجديدة إلا أنه ما زالـت هناك شكوك كثيرة حول قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي المفتقد في العراق و ذلك إما لعدم تمتعهـا

بالشرعية السياسية أو لعدم توافر الوسائل الكافية التي تمكنها من القدرة على فرض الأمن و إعادة الهدوء للشعب العراقي وقد أدت حالة الفراغ الأمني المنتشر في ربوع الأراضي العراقية إلـى تحجـيم جهـود الإعمار و هي الحالة الناجمة عن عدم وجود سلطة فعلية في العراق تعمل على حفظ و اسـتتباب الأمـن بالإضافة إلى بقاء قوات الاحتلال و بالتالي استمرار عمليات المقاومة

2.1- التحديات المالية و الإدارية :

تمثل الإمكانيات المالية عصب عمليات إعادة الإعمار في العراق و قد أدى عـدم توافرهـا إلـى تعطيل البدء في جهود الإعمار و تشير أغلب التقديرات إلى أن العراق في حاجة إلى ما يقارب 100مليار دولار لا يتوفر منها سوى جزء ضئيل و قد أشار جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولي إلـى أن العـراق يحتاج إلى مليارين إلى ثلاثة ملايير دولار سنويا لإعادة الإعمار في الوقت الذي أشار فيه منـسق الأمـم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق إلى أن مسؤولي وزارة المالية العراقية يقدرون تكلفة الاستمرار فـي تشغيل مؤسسات الدولة في سنة 2004 بـ20 مليار دولار و يشمل ذلك التكاليف المتكررة في الميزانية السنوية وتتمثل التحديات الإدارية في طبيعة الجهة المسؤولة عن الإشراف على عمليات الإعمار التي من المفترض أن تتولاها الأمم المتحدة و لعل هذا هو أحد مساوئ القرار 1483 الذي تـرك أمـر الاعمـار لدولتي الاحتلال أمريكا و بريطانيا ما يعني ضمنيا ترك الغنم في حراسة الذئب لفترة غير معلومة .

3.1- التحديات الاقتصادية :

تعاني البنية التحتية للاقتصاد العراقي من الانهيار شبه التام و تتجلى التحديات الاقتصادية [159]التي تواجه عمليات إعادة الإعمار في الحقائق التالية :

- انهيار إجمالي الناتج المحلي "الحقيقي " بصورة كبيرة إلى ما يقارب 26.1 مليار دولار أمريكي سـنة 2002 مقارنة بـ 53 مليار دولار سنة 1980 .

-انهيار سعر الصرف غير الرسمي للدينار العراقي بشكل غير مسبوق من 0.3109 دينار مقابل الدولار الأمريكي سنة 1990 إلى 2000 دينار في جانفي 2002 أي تفاقم التضخم وتراجع مكانـة الدولـة إلـى المرتبة الأخيرة عربيا و 110 عالميا من أصل 111 دولة كنـتيجة لارتفاع معدلات البطالة إلى 70%

[159]- وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة 2002

و تدهور معدل دخل الفرد السنوي الحقيقي من 4219 دولار سنة 1979 إلى 1200 دولار في مارس 2003 و ارتفاع معدل الفقر إلى 80 % فضلا عن تردي الحالة الصحية.

- ما زالت البنوك العراقية مرفوعة عن الخدمة و هو ما ينعكس على المناخ العام للاستثمارات و لعل كل ما ابتدعته سلطات الاحتلال في هذا الشأن هو إصدار عملة عراقية جديدة لتحل محل العملة المتداولة حاليا, سيعمل بها منتصف أكتوبر 2004 و هو ما رحب به البنك الدولي في لافتة غريبة للاهتمام بالشكليات دون الجوهر.

-مازال ملف الديون العراقية عالقا حتى الآن ورغم اختلا ف التقديرات حول حجمها إلا أن أغلبها تشير إلى 300 مليار دولار في حين تشير مجلة "ميس" الاقتصادية المختصة في أحدث تقاريرها الى103.5- 129.4 مليار دولار لا تشمل تعويضات حرب الخليج الثانية والتي يقدرها البعض بـ 44 مليار دولار.

في هذا الإطار دعا البنك و صندوق النقد الدوليين إلى ضرورة إعادة جدولة ديون العراق في إطار" نادي باريس" و تخلي بعض الدول الكبرى مثل فرنسا و روسيا عن بعض ديونها لدى العراق ,في الحقيقة هناك الكثير من الشكوك التي تحيط بإمكانية الاتفاق حول شطب بعض الديون العراقية نتيجة للتداخل السياسي و الاقتصادي في مسألة إعادة الإعمار وهو ما يعني أن الدول التي قد توافق على شطب جزء من ديونها ستطالب بلعب دور أكبر في صوغ مستقبل العراق السياسي من اجل ضمان مصالحها البترولية ,جدير بالذكر أن إجمالي ديون العراق لأعضاء نادي باريس تقدر بـ21.18 مليار دولار من حوالي 120 مليار دولار هي إجمالي الديون العراقية معظمها من الديون المتأخرة و تعتبر اليابان الدائن الأكبر بـ 4.108 مليار دولار تليها روسيا بـ 3.450 مليار دولار ثم فرنسا 2.993 مليار دولار فألمانيا 2.403 مليار دولار والولايات المتحدة 1.726 مليار دولار مع الأخذ بعين الاعتبار أن بيانات نادي باريس لا تشمل الجزء المستحق لدول الخليج والمقدر بـ35 مليار دولار وذلك لمعرفة هل ستعتبر مساعدات أم قروض ,كذلك لا تشمل البيانات الديون التجارية التي يجري تداولها حاليا في السوق بما يتراوح بين 25% و30% من قيمتها الاسمية.

-تحتاج صناعة البترول العراقية إلى 200 مليار دولار لإعادة بنائها وينتج العراق حاليا 1.2 م/ب/ي يستهلك منها 400 ألف برميل .

-أثر العدوان الأخير على الأراضي الزراعية العراقية وهو قد تتضح آثاره فيما بعد نتيجة القاذفات الصاروخية والقنابل العنقودية والإشعاعات المصاحبة للقاذفات B52 وصواريخ توماهوك .

2-الدور الأمريكي في إعمار العراق :

يمكن القول أن الولايات المتحدة قد آثرت على نفسها القيام بعمليات إعادة الاعمار في العراق وذلك في إطار عملية إعادة بنائه سياسيا و اقتصاديا وفي هذا الصدد يمكن تناول نقطتين غاية في الأهمية :

1.2-الرؤية الأمريكية لاعمار العراق :

نقصد بها أهم الأفكار, الخطط و السياسات[160] التي ترغب الولايات المتحدة القيـام بهـا لاعمـار العراق وتنطلق رؤيتها من واقعين هما :

. إعطاء الأولوية للجانب السياسي على الاقتصادي و الاجتماعي

.إحكام السيطرة على مشاريع الاعمار بحيث تكون تحت العين الأمريكية وبما يضمن حـصول شـركاتها على نصيب الأسد .

ويدعم القرار 1483الرؤية الأمريكية لاعمار العراق بشكل واضح حيث أكد على ضرورة إنشاء صندوق من أجل تنمية العراق ليس عن طريق مجلس الأمن كما هو مفروض و لكن حسب رؤية سلطات الاحتلال بحيث تودع فيه جميع عائدات المبيعات البترولية والتي تتراوح ما بـين 10-15 دولار سـنويا فضلا عن أموال برنامج النفط مقابل الغذاء، إن أهم الانتقادات التي توجه لهذا القرار هو عدم خضوع هذا الصندوق للمساءلة الدولية بل أقصى ما في الأمر خضوعه لما أطلق عليه " المجلس الدولي الاستـشاري والرقابي" الذي سيتأسس وفق القرار ذاته من أعضاء المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دون وجود رقابة حقيقية على هؤلاء الأعضاء فضلا عن انعدام دورهم في محاسبة الاحـتلال حيال التصرف في الأموال العراقية وتقوم الرؤية الأمريكية لاعمار العراق على عدة محاور أهمها :

1.1.2-خوصصة الاقتصاد العراقي :

لا تعني خوصصة الاقتصاد العراقي التحول من الملكية الحكومية للمرافق لمـصلحة الـشركات الخاصة فحسب بل تعني أيضا إسناد مشاريع الاعمار إلى الشركات الدولية الخاصة (متعـددة الجنـسية)

---

[160] - استعانت الإدارة الأمريكية في نظرتها للوضع العراقي الذي يجب بناؤه بتلك التقارير الصادرة عن المراكز البحثية التابعة لجبهة صقور البيت الأبيض منها مؤسسة هيرتاج فاوديشن وأمريكان انتربرايز استيتيوت .

وتقليل الشركات ذات المساهمات الحكومية , ترى الولايات المتحدة أن واحدا من أهم أهدافها في العـراق هو التحول إلى اقتصاد السوق و تسري خوصصة الاقتصاد العراقي على مختلـف القطاعـات وانتهـاءا بصناعة البترول العراقية.

2.1.2-تشجيع الاستثمارات الأجنبية :

تسعى الولايات الأمريكية لاحكام سيطرتها على السوق العراقية عبر الإعلان عن فتح الباب أمـام التدفقات الاستثمارية في مختلف المجالات الزراعية, الصناعية, الخدمية و تحاول استغلال وضع دسـتور جديد للبلاد من خلال تضمينه بنودا تسمح بحرية استقبال الاستثمارات الأجنبية ما يعني لاحقـا إصـدار تشريعات قانونية تيسر من تهيئة المناخ الاستثماري في العراق .

3.1.2-احتكار توزيع عقود الاعمار :

لم يكن خافيا الدور الذي ستلعبه "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية " USAID وهو ما حدث فعـلا حيث نصبت الوكالة من نفسها وصيا على مشاريع الاعمار في العراق مـن خـلال اسـتئثارها بتوزيـع عقودها, كما أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية مكتب "الاعمار و المعونة الإنسانية " لنفس الغرض .

ولم يقتصر الاحتكار الأمريكي على توزيع عقود الاعمار فحسب بـل امتـد ليـشمل تخـصيص قطاعات عراقية معينة لحساب الشركات الأمريكية دون غيرها . فضلا عـن حـصول شـركة "بكتيـل" للإنشاءات الهندسية على أول عقد للإعمار في العراق بقيمة 680 مليـون دولار كمـا أعلنـت الوكالـة الأمريكية للتنمية الدولية عن سبعة عقود من أصل تسعة من نصيب الشركات الأمريكيـة العاملـة فـي مختلف المجالات كالبنية الأساسية, الصحة و التعليم و رغم الإعلان عن رغبة هذه الشركات في التعاقـد مع شركات عربية و عراقية إلا أن الثمرة الحقيقية لأرباح الإعمار ستقتصر على الشركات الأم .

وترى الولايات المتحدة أنه يمكن تحقيق هذه الرؤية من خلال آليتين .

الآلية الأولى - رهن البترول العراقي :

تردد في أوساط رجال المال و الاقتصاد الأمريكيين ضرورة اعتماد الولايات المتحدة على عائدات البترول العراقي لاعمار العراق ولم تتوقف ادارة الاحتلال عند حد الإشراف الكامل على قطاع البتـرول العراقي من خلال مجلس إستشاري يرأسه " فيليب كارول " الرئيس التنفيـذي الـسابق لـشركة رويـال

دوتش/شل لكنها قامت أيضا برهن كميات كبيرة من البترول العراقي بنظام " البيع الآجل " و هو ما قـد ينبئ بدخول العراق في دوامة الدين الخارجي و قد أشارت مجلة " مـيس " الاقتـصادية إلـى أن إدارة الاحتلال قد أقرت خطة استثمارات حجمها 1.6 مليار لزيادة إنتاج البترول العراقي إلى ثلاثة أمثاله فـي أفريل 2004 كما تتضمن الخطة هدفا مرحليا هو مضاعفة الإنتاج إلى 200 % (مليوني برميل بنهايـة العام) كما أنه من المتوقع أن تكون الصناعة البترولية العراقية أول قطاع سيتم خوصصته وفتحـه أمـام الاستثمارات الخارجية و هو ما أكده صراحة الحاكم الأمريكي بول بريمر .

الآلية الثانية - التحكم في الثروات العراقية :

في هذا الإطار نشير إلى ذلك الأمر الرئاسي الذي أصدره الرئيس الأمريكي و حمل الرقم 13303 في 28 ماي 2003 و الذي يقضي بوضع الأموال و الثروات العراقية تحت السيطرة الأمريكيـة وعـدم التصرف فيها دون الحصول على إذن مسبق تحت دعوى توفير الأموال اللازمة لعمليات التنميـة فـي العراق.

ويسري هذا الأمر على جميع الأموال التابعة للنظام السابق و المقدرة بـ 40 مليار دولار أو تلك الموجودة لدى الأمم المتحدة (2 مليار دولار) فضلا عن الأموال المودعة في حسابات سرية أو شخـصية وجميع الأموال الموجودة لدى البنك المركزي العراقي السابق.

2.2- الإجراءات الأمريكية لإعادة إعمار العراق :

اتخذت إدارة الإحتلال في العراق مجموعة من الاجراءات التي يمكن إعتبارهـا بـادرة لإعـادة الإعمار في العراق أهمها :

- بلغت قيمة العقود التي أعلنت عنها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حـوالي 900 مليـون دولار لتنفيذ 9 مشاريع تنموية .

- تم وضع ميزانية للاقتصاد العراقي للعام القادم بمبلغ 14 مليار دولار أمريكي و إن اعتمدت فـي أغلبها على المساعدات الخارجية كما تعتزم الولايات المتحدة العمل على إعادة بناء النظام المالي في العراق و سيكون ظهور الدولار في مرحلة أولى أحد أهم المؤشرات الواضحة لذلك فقد توجه

15 مندوبا من وزارة الخزانة الأمريكية إلى العراق أواخر أوت الماضي لهذا الغرض و بهـدف إقامة نظام بنكي خاص و تحديد دور وزارة المالية.

- تأسيس البنك التجاري العراقي في 17 جوان 2003 من أجل مساندة إعادة الإعمار العراقية مـن خلال خدمات التمويل التجاري كما وافق بنك الاستيراد و التصدير الأمريكي علـى تخـصيص مبلغ قدره نصف مليار دولار لدعم وتغطية نفقات المعاملات التجارية مع البنك التجاري العراقي الجديد.

- منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية شركة كرياتيف أسوسياتش الدولية برنامج إعـادة إحيـاء المدارس العراقية و إصلاح التعليم و ستقود الشركة تحالف شركاء في مـشروع RISE الـذي يهدف إلى توزيع المواد و التجهيزات المدرسية كما خصصت الوكالة 62.2مليون دولار لإعـادة ترميم المدارس .

- منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عقدا مقداره 8مليون دولار لمنظمة اليونسيف مـن اجـل تقديم خدماتها الصحية .

3-المواقف الدولية من إعادة إعمار العراق:

تنوعت مواقف الأطراف الدولية من قضية إعمار العراق انطلاقا من الخلفيات السياسية التي تحكم نظرة كل طرف للوضع في العراق و في هذا الصدد يمكن التعرض لبعض المواقف من هذه القضية .

1.3- الدور الأوروبي في إعمار العراق:

فور سقوط بغداد سارعت الشركات الأوروبية لنيل نصيبها من عقود الإعمار في العـراق لكنهـا أصيبت بخيبة أمل نتيجة السيطرة الأمريكية على معظم العقود مما دفع حكومات هذه الشركات إلى إعلان تململها من هذا المنحنى الأمريكي للتفرد بمجالات الإعمار وقد اتفقت معظم بلـدان الاتحـاد الأوروبـي الرئيسية على إمكانية المساهمة في تمويل إعمار العراق شريطة أن يتوفر الغطاء العالمي لذلك و يقصد به توسيع دور الأمم المتحدة في مباشرة جهود الإعمار.

2.3- دور الأمم المتحدة في إعمار العراق :

فشلت الأمم المتحدة في رسم دور أكبر لها في إدارة العراق ما بعد العدوان ونجحـت الولايـات المتحدة إلى حد بعيد في تحييدها و مصادرة قيامها بأي دور يخرج عن نطاق تقديم المساعدات الإنسـانية و العجيب ذلك القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة والذي شرع سلطة الاحتلال للعراق وكـساها بالغطـاء الدولي حيث أن القرار 1482 لم يشر إلى أية آلية يمكن بها التأكد من نزاهة وشفافية سلطات الاحتلال في التعامل مع عمليات الاعمار في العراق سواءا من ناحية توزيع العقود أو توزيع عائدات " صندوق التنمية العراقي " و إذا كان القرار 1500 قد أعطى الأمم المتحدة دورا أوسع عن ذي قبـل حيـث أكـد علـى اضطلاعها بالمهام الإنسانية و المساهمة في بناء العراق إلا أنه لم يحدد بشكل واضح حدود هذا الدور.

3.3- الدور العربي في إعمار العراق :

تبدو الصورة أكثر قتامة عندما نتحدث عن حقيقة الدور العربي في إعمار العـراق الـذي اتـسم بالغياب شبه التام[161] فعلى الرغم من الأهمية السياسية لضرورة التواجد العربي في العراق فـي الفتـرة الحالية إلا أن النظم العربية فضلت عدم لعب أي دور هناك و حتى الآن لم تبد أية حكومة عربية رغبتها في القيام بدور في جهود الإعمار و لم تستغل أي منهـا المـؤتمر الـذي عقـده المنتـدى الاقتـصادي العالمـ ـ ـ ـي (منتدى دافوس) في الأردن أواخر جوان 2003 للحصول على أي تعاقـدات أو علـى الأقل التحاور حول الحفاظ على تعاقداتها التي أبرمتها مع النظام العراقي السابق. و إذا كان هذا متوقعـا من جانب الرؤية الرسمية العربية فلم يكن موقف القطاع الخاص في العالم العربي بأفضل منها حيث لـم يتحرك بجدية للمساهمة في مشاريع الاعمار بالعراق و اقتصر الأمر على مجرد محاولات فردية لـبعض الشركات الخاصة من أجل الحصول على عقود من الباطن من الشركات الكبرى تحديدا في بعض مجالات الاتصالات , الهواتف النقالة وبعض مجالات البناء و التأسيس و في أغلب الأحوال لم تسفر عن تعاقـدات حقيقية قد تمثل نواة لمساهمة عربية مستقبلية في عمليات إعمار العراق بشكل عام.

---

[161] - خليل العناني : اعمار العراق التحديات و الفرص سياسة دولية العدد 154 المجلد 38 أكتوبر 2003 ص:90

4.3- الدور الصهيوني في إعمار العراق :

على العكس تماما من التراخي العربي في إعمار العراق فقـد تعـددت المبـادرات الإسـرائيلية للمساهمة في مشاريع الإعمار و ظهر أول تعبير عن الخطط و النوايا الصهيونية تجاه العراق حين أعلـن وزير البنية التحتية الإسرائيلي " يوسف باتريزكي " عقب سقوط بغداد مباشرة عن رغبة حكومتـه فـي إحياء خط البترول القديم[162] (الموصل – حيفا) كما كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية عن المفاوضات التي تجريها الشركات الإسرائيلية مع نظيراتها الأمريكية للحصول على نصيب من عقود إعادة الإعمـار و التي تصل قيمتها إلى 100 مليار دولار على مدار 10 سنوات وقامت بالإتصال بالوكالـة الأمريكيـة للتنمية الدولية " USAID" وكشفت بعض المصادر الإسرائيلية على أن أكثر من 10 شركات إقتـصادية إسرائيلية قد وقعت عقودا تجارية مع القوات الأمريكية في العراق مؤكدة على أنها بدأت عملهـا داخـل الأراضي العراقية إما بشكل مباشر مع شركة " بكتيل " التي يرأسها " جورج شولتز[163] " أو مـن خـلال شركات أردنية تعمل في إطار الغرفة التجارية الأردنية - الإسرائيلية في حين تعقد اجتماعـات و تعـد ترتيبات للبحث في إمكانيات إعادة العمل في أنبوب البترول (كركوك – حيفا) كما أصدر بنيامين نتنياهو مرسوم وزاري جاء نتيجة ضغط مجتمع المال و الأعمال الإسرائيلي و يقضي بترخيص قيـام علاقـات تجارية مع العراق خاصة في مجال توريد و نقل السلع و الخدمات لمدة عام واحد قابل للتجديد، نتيجـة لذلك بادرت شركات من مختلف القطاعات للتسرب إلى العراق و قد قدرت تكلفة المشاريع التي يمكنهـا الدخول فيها بنحو 100 مليار دولار لمدة 10 سنوات في قطاعات الاتصالات و الإلكترونيك و البناء .

أما مجمل القطاعات المتوقع أن تدخل فيها الشركات الصهيونية في العراق فهي مجـالات البنيـة التحتية حيث قام اتحاد المقاولين الاسرائيليين بتشكيل فريق مندوبين لزيارة العراق وذلـك بالتنـسيق مـع الجانب الأمريكي ولعل أهم شركات الإحتلال الإسرائيلي المهتمة بهذا الشأن تلك الرائدة في مجال البنـى التحتية شركة " سوليل بونيه " من مجموعة " شيكون فبينوي " إسكان و بناء المعروفة بخبرتها ولها بـاع طويل من المشاريع الضخمة التي نفذت في دول إفريقية و شرق أوربية كما تقوم شـركة " أرونـسون " وهي من أكبر الشركات الإسرائيلية الخاصة في مجال البنى التحتية بدراسة الإستثمار في العـراق علـى ضوء توجه بعض الشركات الأردنية في هذا الصدد بالإضافة إلى شركة " كاردان " المتخصصة في المياه و " اشتروم " في مجال البنى التحتية و " إفريقيا – إسرائيل " في مجال إنشاء الطرق " الشركة لإسرائيل " المتخصصة في تقطير المياه و " بازان " التي تعمل في مجال تشغيل مصافي التكرير حيث أشار مديرها العام " يشار بن موردخاي " إلى أن الشركة تستعد لشراء بترول خام من العراق سيصل عن طريق تركيا

---

[162] - توقف خط البترول الموصل- حيفا سنة 1948

[163] - وزير الخارجية الأمريكي السابق

ويدور الحديث في المرحلة الأولية عن 10 % من إجمالي واردات الدولة العبرية من البترول لكن الكمية ستزداد بعد ذلك.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج تبعا للتطورات الحالية للموقف في العراق أن الإدارة الأمريكية بصدد تشكيل ما يسمى "**العراق الجديد**" بهدف الهيمنة على البترول العراقي الذي اعتبره المراقبون أهم دافع للاحتلال وهذا من أجل سيطرتها على الاقتصاد العالمي و استمرار تكريسها مبدأ القطبية الأحادية لسنوات قادمة ويمكنها رصد ملامح العراق الجديد في مجال السياسة البترولية في ضوء الإستراتجية الأمريكية الجديدة نحو البترول العربي كالتالي:

- خوصصة قطاع البترول في العراق لضمان سيطرة الشركات البترولية الأمريكية

- دفع عجلة الإنتاج البترولي العراقي حتى تصبح العراق قوة بترولية مناوئة وهذا وفق جدول زمني معين وتبعا للتطورات السياسية المسطرة و المستجدة من أجل :

  - تحييد تأثير السعودية على السياسة البترولية العالمية
  - تفكيك منظمة OPEP بإغراق السوق بالبترول العراقي مما يؤدي إلى انهيار الأسعار

  وربما ستطلب الإدارة الأمريكية من العراق الانشقاق عن منظمة OPEP وبالتالي تقويضها

- إخراج البترول العراقي من دائرة النفوذ العربي عن طريق التحكم في مسارات خطوط أنابيب نقله

- استحواذ الولايات المتحدة وحلفاءها خاصة إسرائيل على عقود إعادة الاعمار في العراق

مما لا يدعو للشك أن هذه التوجهات من قبل الإدارة الأمريكية تبدو خطيرة للغاية لكنها ليست التحديات الوحيدة التي تواجه البترول العربي فالعصر الحالي هو عصر العولمة لذلك يعتقد خبراء الشؤون البترولية أن السوق البترولية ستعرف تحولات جذرية خلال الأعوام القادمة قد تخلق صدمة للاقتصاد العربي إذا لم يتم الترتيب لها نتيجة النظام الاقتصادي الجديد الذي يتميز بالتكتلات و الاندماجات الكبرى وبروز الدور الهام لمنظمة التجارة العالمية OMC, البنك الدولي BM وصندوق النقد الدولي FMI في إرساء قواعد العولمة بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالقوانين البيئية الجديدة التي يحاول البعض تنفيذها ، هذا ما يمكننا معرفته في الفصل اللاحق.

الفصل الثالث :

البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث و تحديات المستقبل

تمهيد:

يواجه الاقتصاد العربي تحديات ضخمة إزاء التطورات الحاصلة في الاقتصاد العـالمي المرتكـز أساساً على العولمة وسياسة التكتلات الإقليمية وحركة الاندماجات في قطاع الطاقة، إذ أصبحنا نشهد اليوم اندماج العديد من شركات البترول مكونة لاعبين جدد في الـصناعة البترولية أقـل مـا يقـال عـنهم "العمالقة".بالمقابل يتواصل الجدل في الدوائر الاقتصادية حول سعر البترول وقضية التسعير، وتتزايد يوماً بعد يوم أهمية المنطقة العربية والبترول العربي في اقتصاد الطاقة، نتيجة لذلك طفت على السطح مـسائل غاية في الجدية أهمها وضعية البترول في إطار منظمة التجارة العالمية أو دولة الاقتصاد العالمي الجديـد والرهانات الحقيقية الموجودة والممكنة بالنسبة للدول المنتجة بالإضافة إلى إمكانية تفعيل الحوار منتجـون – مستهلكون في ظل تنامي الدعوات المتعلقة بتقليل المنبعث من الكربون والأصوات المناديـة بفـرض المزيد من الضرائب، هذا التوجه دعمته العديد من الدراسات الخاصة بنظريات البيئة وتغير مناخ الأرض أو ما يسمى حديثا بظاهرة "البيت الزجاجي" .

كل هذه المسائل وأخرى على طاولة الحوار تنتظر معالجتها وسنحاول بدورنا تسليط الضوء عليها في هذا الفصل وعلى أمور أخرى لا تقل أهمية عنها مثل تكنولوجيا تطوير بدائل البترول وضرورة بعث العمل العربي المشترك وعملية التنويع الاقتصادي. وهذا وفقا للترتيب التالي:

المبحث الأول: البترول العربي في ظل النظام الاقتصادي الجديد

المبحث الثاني: المنطقة العربية والحوار منتجون – مستهلكون

المبحث الثالث: الاقتصاد العربي : تحديات وآفاق

المبحث الأول: البترول العربي في ظل النظام الاقتصادي الجديد

أصبحت أسواق الطاقة أكثر تشابكاً من أي وقت مضى فقد شهدت السنوات الأخيـرة الماضـية العديد من عمليات الإندماج وشراء الشركات ما بين كبريات شركات إنتاج الطاقة في العالم, هـذا و مـن المعروف أيضا أن منظمة التجارة العالمية تمثل دولة الاقتصاد العالمي الجديد فحين أبرمت اتفاقية "الجات" سنة 1947 اعتبر البترول على أنه حالة خاصة على الرغم من عدم وجود نص صريح بذلك وكان مـن أهم الشركاء التجاريين الذين أبرموا هذه الإتفاقية عند تأسيسها الدول الصناعية الغربية الذين رأوا مـن صالحهم عدم إثارة موضوع البترول بصراحة في إطار OMC كما وأن من أهم سمات العولمـة أيـضا التكتلات الاقتصادية ولا يخفى أن الاتحاد الأوروبي أضحى قوة لا يستهان بها فالسياسة النقدية الأوروبية الجديدة ثمرة جهود جبارة بدأت قبل أكثر من خمسين سنة ومؤخراً قررت بعض الدول العربية اسـتخدام الأورو في حساباتها النقدية وتعاملاتها الاقتصادية بدلاً من الدولار أو بجانبه.

نقوم في هذا المبحث بدراسة تحديات النظام الاقتصادي الجديد بالنسبة للاقتصاد العربي والبترول بصفة خاصة .

المطلب الأول: العولمة، الإندماجات والتكتلات الإقليمية

1- العولمة الاقتصادية :

تمثل العولمة إحدى نتاجات الرأسمالية[164] وهي ظاهرة هدفها التكامل الدولي من خلال تحديد نمط، طريقة ونوع الإنتاج, العولمة هي أيضا من نتاج الثورة المعلوماتية والاتصالاتية وتمثل الشركات متعـددة الجنسيات الإدارة المنفذة لها من خلال الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، إذ تسعى هـذه الشركات إلى دمج الأسواق العالمية بالإضافة إلى توحيدها وتكثيف مبادلاتها على صعيد السلع، الخدمات،

[164] - عبد الرحمان السحيباني: التكامل الاقتصادي العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، النفط و التعاون العربي، المجلد :26 العدد :94 الكويت سنة 2000 ص :17

الأموال، الأفكار، المعلومات والاتصالات في إطار حرية الأسواق المفتوحة المنافسة وإخـضاع العـالم لقوى السوق, إن ذلك يعني إلغاء الحدود الجغرافية , تجاوز الانتماءات الوطنية وفرض آلية جديدة تتمثـل بمنطق السوق العالمية الموحدة حيث يضمحل نتيجة لذلك دور الدولة ويصبح الاقتصاد المعولم هو الموجه للسياسات الوطنية وهو الذي يرسم ويصنع القرار الاقتصادي.

2- العولمة والإندماجات في قطاع الطاقة :

يؤثر التوجه نحو العولمة على صناعات الطاقة مثلما يؤثر على كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية و تضغط الحوافز المتزايدة والأسواق المفتوحة المتنافسة على هامش الربحية فتدفع الشركات إلى تحسين إنجازات أصولها في أسواق أوسع, لقد كان هذا التوجه واضحا في صناعة البترول والغاز خلال السنوات الأخيرة حيث تراجعت الهوامش في كافة فروع هذه الصناعة مما دفع الشركات إلى ترشيد Rationalisé نشاطاتها بهدف خفض التكاليف ودعم الإنجازات المالية, كما أن الموجة الأخيرة لإندماجات[165] الشركات في صناعة البترول والغاز هو دليل على خلق عمالقة جدد كلاعبين في هذه الصناعة مثل إندماج أكسون مع موبيل Exoon and Mobil، شركة البترول البريطانية BP مع أموكو وآركو, توتال ، بتروفينا وإلف وتعبر هذه الإندماجات عن أوجه التغيرات في الصناعة في مجال الجهود لخفض التكاليف عن طريق تجميع الموارد وينظر البعض إلى هؤلاء العمالقة كمصدر تهديد نتيجة لحجمها ومواردها في حين ينظر آخرون على أنها الأمل في إستثمار عدم المرونة والتجاوب مع المستهلكين من قبل هذه المؤسسات الكبيرة

عن طريق إقتناص الأسواق المتخصصة التي تهملها هذه المؤسسات العملاقة ، من جهة أخرى تقوم شركات بترولية وطنية بتعديل تشريعاتها البترولية لتشجيع إستثمارات الشركات الأجنبية في دولها للحصول على التقنيات الحديثة وإيجاد أسواق لبترولها إذ أن تطبيق التقنيات الحديثة يعني تحقيق إكتشافات جديدة وتخفيض تكلفة الإنتاج.

على كل حال إن العولمة ستؤمن إستثمارات كبيرة وتكنولوجيا لتطوير حقول البترول والغاز فـي مناطق العالم، كما أن الإندفاع نحو تكامل صناعة الاستكشاف والإنتاج مع أصول الشركات في الصناعات اللاحقة سوف يتتابع في مجال الجهود من أجل إستمرار العمليات وإقتناص القيمـة Value مـن خـلال سلسلة الإنتاج أما المستهلك فسوف يحصل على وقود أنظف وأكفأ.

---

[165] - أنور يوسف عبد الله : النفط و تعاون دول مجلس التعاون الخليجي، النفط و التعاون العربي، نفس المرجع السابق ص: 62 ،63

3- التكتلات الإقليمية :

حسب منظمة التجارة العالمية OMC فإن هناك أكثر من 80 إتفاقية[1] لتجـارة حـرة أو إتحـاد جمركي، أبرم أكثر من نصف هذا العدد في التسعينات بين مجموعات مختلفة وبلـدان متفاوتـة تفاوتـا شاسعا في مستوى المعيشة, على سبيل المثال وضمن منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية NAFTA سيلعب التباين الكبير في أجور العمالة دورا هاما في تجارة المنطقة مما يؤدي إلـى إحـلال صـادرات المكسيك من المنتجات كثيفة العمالة، متدنية الأجور محل صادرات دول أخرى إلـى الولايـات المتحـدة الأمريكية وكندا, كذلك فإن الإتحاد الأوروبي اتجه بقوة إلى أوروبا الشرقية ويتجه إلـى جنـوب البحـر الأبيض المتوسط وإن كان بحماس أقل، إن إضافة المنطقتين معا ستكون نتيجته بالنسبة للـدول العربيـة المحافظة على حصتها في الأسواق الأوروبية .

المطلب الثاني: البترول ومنظمة التجارة العالمية

1- موقف المنظمة العالمية للتجارة من سلعة البترول:

إن البترول كسلعة إستراتيجية يتداخل فيها وبقوة ما هو عسكري بما هو سياسي بما هو إقتصادي، تجسيدا لمقولة "**الحرب امتداد للسياسة والسياسة تعبير مركز للاقتصاد**" لذلك يمكننا أن نقول أن البترول سلعة لكنّه ليس كباقي السلع بل فوقهاو من جهة ثانية أن منظمة التجارة العالمية هـي "**دولـة الإقتـصاد العالمي الجديد**" لكن المفارقة في كل هذا أن سلعة السلع "**البترول**" لم تقبل لإدماجها في إطار السلع المعنية بها دولة الإقتصاد العالمي أو OMC[166], هذه الأخيرة ضـمنت فـي دسـتورها طبقـا لإتفاقيـة جولـة الأوروغواي وما بعدها تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية[167] و عدم التمييز[168] من دون إشارة لاستثناء سلعة الصناعة البترولية[3] ،[4] من ذلك.

---

[166] - تعتبر منظمة التجارة العالمية إطارا قانونيا و مؤسساتيا لنظام التجارة متعدد الأطراف يؤمن الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد ابتداءا من GATT تمخض عن جولات الـOMC للحكومات كيف يمكن صياغة و تنفيذ الأنظمة و الضوابط التجارية المحلية ، إن إنشاء OMC سنة 1974 فهي خلفية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة و تشمل التجارة في السلع، الخدمات و حقوق الملكية الفكرية.

[167] - مبدأ المعاملة الوطنية : تعامل السلع بعد دخولها السوق معاملة لا تقل عن مثيلاتها المنتجة محليا

[168] - عدم التمييز: المساواة في المعاملة بين الدول المختلفة

[3] OMC - جدير بالذكر أن الصناعة البترولية تدخل في إطار السلع المعنية بها

[4] GATT - المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين : آثار اتفاقيات الـ على الصناعات البتر وكيماوية في الدول العربية: مجلة التنمية الصناعية العربية: العدد 46 الرباط ، سنة 2002 ص: 78

مثل هذا الوضع يؤكد ضرورة إنتقال ملف سلعة البترول من المجالات الإقليمية المحـدودة إلـى مجـال إقتصادي عالمي التجمع والمصلحة.

2- مبررات المنظمة العالمية للتجارة:

إن أهم مبررات منظمة التجارة العالمية من إبعاد البترول من نشاط المنظمة تتلخص في التالي:

أولا: إن البترول من السلع الإستراتيجية والمنظمة العالمية للتجارة غير معنية بالسلع الإستراتيجية.

ثانيا: إن البترول من السلع التي تحمل مستويات متعددة من التكتلات ذات الطابع الإحتكاري على صـعيد المنتجين والمستهلكين مما يجعل وضعها العام يتعارض مع اتجاه الحرية الكاملة للتجارة الدولية.

ثالثا: إن منظمة OPEP تتدخّل على الدوام في سقف الإنتاج، التصدير، التأثير على الأسعار وهي بـذلك هيكل ذو طابع احتكاري .

3- واقع السوق البترولية العالمية

1.3- قرار إبعاد السلع الاستراتيجية:

إن سلعة ما تحتل موقعا متميزا في التجارة الدولية وفي مـصالح المجتمـع الـدولي وتلازمهـا اضطرابات شبه دائمة في السوق الدولية، سواءا بفعل المضاربات أو بفعل ضعف حوار جاد للمصالح بين المنتجين والمستهلكين يجعل من إدراجها في إطار السلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجارة هـو الحالـة الضرورية والأكيدة لمناقشة مشكلاتها وتصحيح مكانتها في السوق الدولية من خلال حضورها في أكبـر تجمع إقتصادي عالمي المصلحة وليس العكس.

2.3- الدور الاحتكاري لـ OPEP :

ينبغي التفريق بين الصناعة البترولية بإعتبارها تاريخا ذات طابع احتكاري وبين OPEP كهيكل مؤسساتي لمجموعة من الدول معظمها ضعيف الموروث الاقتصادي، لكنها تتمتع قانونيا بشرعية السيطرة على ثروتها البترولية, إذ أنها تمتلك أكثر من 70% من الاحتياطي العالمي للبترول.

إذن عبء الموروث الاقتصادي لبلدانها بما فيها حدود الصناعة البترولية يجعل من مقولة الـدور الاحتكاري لـ OPEP[169] أمرا غير واقعيا.

3.3- الأسعار والحصص:

منذ تأسيس منظمة OPEP وهي تحاول الدفاع عن السعر البترولي وعن حـصتها فـي الـسوق الدولية لكنها ليست مقررة في هذا أو ذلك بفعل تداخل مجموعة من العوامل أغلبهـا فـي سـلة الـدول الصناعية المتطورة وليس في سلة دول OPEP ويمكننا أن نوجزها بما يلي:

1.3.3- توسع الفجوة بين الأسعار الإسمية والأسعار الحقيقية لسلة خامات OPEP:

تنحرف الأسعار المعلنة في الأسواق الدولية للبترول كثيرا عن المراجعة السعرية لـ OPEP، لذلك لا يجوز المبالغة في تقييم دور OPEP وإعطائه وصف "الدور المفتوح" فـي التأشـير علـى الأسـعار البترولية انطلاقا من ثقلها المميز في الاحتياطي العالمي نظرا لانفصال الحلقة السعرية للبترول الخام عن الحلقات الأخرى في السلسلة البترولية وهو ما يؤكد ضعف المقدرة الميدانية لـ OPEP من أن يكون لها موقع إحتكاري في زاوية السعر.

3. 3.3-حصص الإنتاج :

تراجع حصة OPEP في الإنتاج العالمي من 50% في السبعينات إلى أقل من 36% نهايـة القـرن الماضي وهو ما يلغي الموقع الاحتكاري لها.

---

[169] - عبد الأمير السعيد: البترول و منظمة OMC27 ص: 2002 ،سنة أبو ظبي ، 383، العدد الصناعة، و النفط أخبار ،

4.3- منطق السلع في الأسواق الدولية الراهنة:

إذا سلمنا مجازا أن للبترول طابعا احتكاريا على مستوى OPEP فإنه عمليا لا يعد السلعة الوحيدة المحتكرة بل يصعب القول أن حركة أية سلعة اليوم في الأسواق الدولية يمكـن أن تتحـرك فـي إطـار المنافسة من دون هامش احتكاري, اتباعا لموقع وقدرة السلعة والصناعة في التأثير بالاتجاهات الـسعرية للسوق, مثال على ذلك "صناعة السيارات"، "صناعات الطيران"، "صناعة السلاح".

إذن كيف يمكن تفسير موقف المنظمة العالمية للتجارة من الوضع الحالي لسلعة البترول ؟

4- السياسة البترولية للدول الصناعية في إطار منظمة التجارة العالمية

1.4-التوزيع الجغرافي للثروة البترولية:

تتركز الثروة البترولية خارج البلدان الصناعية المتطورة وبالتالي فإن وضـعها خـارج نطـاق المنظمة العالمية للتجارة يمنح السياسة الاقتصادية الوطنية في الدول الصناعية المتطورة فرصـة تـأثير متميز على هذه السلعة فمن دون إقحام قسري للسياسة الاقتصادية من المستوى الوطني إلـى المـستوى الدولي على سلعة البترول تكون إمكانية التحكم في السوق البترولية أمرا صعبا، بخلاف ذلك مـا يتعلـق بالسلع الأخرى فإن تأثير السياسة الاقتصادية الوطنية يكون محدودا بإعتبار أن سـلطة أسـواقها تحـت قبضتها.

2.4- العائد البترولي:

إن إدراج البترول في إطار السلع المعنية بها المنظمة العالمية للتجـارة يعنـي معالجـة ضـعف الارتباط بين سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولیـة نظـرا للتمـايز الواسـع بـين المنتجـين والمستهلكين أي التمايز في إرتباط عائد حلقة الإنتاج الخام بحلقات التكرير، التسويق والتداول للمنتجـات البترولية النهائية وتتطلب مايلي:

1. تصحيح سعري للبترول الخام في اتجاه الأسعار المجزية والتـي تعكـس مـصلحة المنتجـين والمستهلكين.

2. تصحيح سعري للمنتجات البترولية وبالتالي إعادة النظر في الضرائب والرسوم الكبيرة التي تفرضها الدول الصناعية المتطورة على سلعة البترول.

3. إعادة النظر في موضوع المخزون الإستراتيجي حيث أن وجود سلعة البترول في إطار السلع المعنية بها OMC سيعزز وقفة رقابية مباشرة من قبل المنظمة تحول دون إستمرار المضاربة وإقحام المخزون الإستراتيجي من حالة "المتمم-المستوعب" إلى حالة "الحراك" في السوق الدولية للبترول في إتجاه إضطرابات سعرية.

3.4- مصالح الشركات متعددة الجنسية :

إن بقاء سلعة البترول بعيدة عن المجال القانوني للسلع المعنية بها OMC لا يضر بمصالح الشركات متعددة الجنسية العملاقة العاملة في مجال الصناعة البترولية بل يتوافق معها في إطار موقعها المتميز من العولمة الاقتصادية نظرا للأسباب التالية:

1.3.4-الخوصصة الإقتصادية :

تسهل الخوصصة عودة جديدة و واسعة لنظام الإمتيازات القديم في ميدان الصناعة البترولية بأشكال جديدة مثل نظم المشاركة، الإستثمار الأجنبي المباشر،...إلخ،هذا الوضع يسمح للشركات البترولية متعددة الجنسية السيطرة وبشكل أفضل على حلقة الإنتاج الخام سواءا في إتجاه تخفيض ريع البترول الخام وتعظيمه في الحلقات اللاحقة والصناعات المرتبطة بها أو في إتجاه رفعه ومراقبته بما يسمح ترقية صادرات الشركات العملاقة في إتجاه مناطق إنتاجه وتصديره مستفيدة من ذلك التضمين الوارد في أحكام OMC حول تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وعدم التمييز من دون أي إشارة لاستثناء البترول[170] من ذلك.

2.3.4-تطويق إمكانية توسيع التعاون الدولي:

قد يؤدي إدراج البترول ضمن سلع المنظمة العالمية للتجارة إلى التوسع في دائرة التعاون المتميز بين OPEP والكثير من الأطراف الدولية المعنية.

---

[170] على الصناعات البتروكيمياوية في الدول العربية ، التنمية الصناعية GATT -المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين : آثار اتفاقيات الـ العربية ، المرجع السابق ص: 80 إلى ص: 118

4.4-مصالح الدول الصناعية المتطورة :

من مصلحة الدول الصناعية المتطورة استمرار إمداد خزائنها بإيرادات معتبرة لذلك فـإن إدراج البترول ضمن السلع المعنية بها OMC يعني التقريب بين الإنتاج الخام والحلقات اللاحقة علـى صـعيد الأسواق الدولية, هذا ما يجعل من أثر السياسة الاقتصادية على تلك الحلقات عرضـة للرقابـة الدوليـة المباشرة والسريعة من ثم يكون تمرير الضرائب والرسوم أمرا صـعبا سـواءا علـى صـعيد الفـروع الاقتصادية أو على صعيد المستهلك.

بهذا المعنى يكون واضحا أن خيار إبعاد سلعة البترول عن المنظمة العالمية للتجارة ينـسجم مـع مصالح الشركات متعددة الجنسية لتوسيع القاعدة العامة لأرباحها من جهة ومـن جهـة أخـرى ضـمان إستمرارية الإيرادات المعتبرة المتحصلة عليها الدول الصناعية المتطورة لتغطية احتياجات ميزانياتها.

الجدول رقم 1/3 : وضعية الدول العربية بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية OMC

الدول	تاريخ الإنضمام
البحرين	1995/01/01
المغرب	1995/01/01
الكويت	1995/01/01
تونس	1995/03/29
موريتانيا	1995/05/31
جيبوتي	1995/05/31
مصر	1995/06/30
قطر	1996/01/13
الإمارات	1996/04/10
الأردن	2002/04
الدول في مرحلة الانضمام	
الجزائر	
السعودية	
سلطنة عمان	
السودان	

المصدر : 1 – مجلة التنمية الصناعية العربية العدد 46 ، جانفي 2002 ص : 79

2 – مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 28 العدد 100 سنة 2002 ص : 121

المطلب الثالث: إنعكاسات الأورو على تجارة البترول العربية 7

قررت بعض الدول العربية مؤخّرا إستخدام الأورو في حساباتها النقدية وتعاملاتها الإقتصادية بدلا من الدولار أو بجانبه.

فيما يلي نلقي الضوء على علاقة الدول العربية بدول الإتحاد الأوروبي وأثـر الأورو علـى الإقتـصاد العربي وعلى تعاملات البترول موضوع دراستنا.

1- الإطلاق الأوروبي للأورو

1.1- الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي :

يمثل الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي أعلى درجات الإندماج المعروفة على صعيد التكتلات الإقتصادية في العالم ويعتبر دخول الأورو حيز التنفيذ[171] مع بداية سنة 1999 أحد أهم التغيـرات فـي نظام النقد الدولي وتهدف السياسة النقدية الأوروبية إلى إنشاء عملة موحدة لتحل محل العملات الوطنيـة كما تعطي إتفاقية ماستريخت[172] البنك الأوروبي سلطة وضع السياسة النقدية، إصدار العملـة، قـرارات أسعار الفائدة وإدارة الاحتياطي وهو يعمل في إتجاه مستقل ومحافظ.

ستؤثر العملة الجديدة على الإقتصاد العالمي، المبادلات والمدفوعات من خلال قناتين:

1. درجة منافستها للدولار كعملة إحتياطي، وسيط للمبادلات الدوليـة[173] ووسـيلة حـسابية لتقيـيم الأصول والمعاملات.
2. إمكانية التأثير على درجة إستقرار أسعار الصرف وعلى النظام النقدي الدولي.

---

[171]-صباح نعوش: مقومات السياسة النقدية الأوروبية، أخبار النفط و الصناعة: العدد 372 أبو ظبي سبتمبر 2001 ص :35

[172]- ارجع الى شرح المصطلحات حول معاهدة ماستريخت ص: 217 ، 218 .

[173]- JEAN PIERRE PAUWES ; l'euro en tant que monnaie de cotation du pétrole et de gaz, Revue de l'Energie N 503 JANVIER 1999, P: 21

2.1- الأورو أو الدولار :

تبوأ الدولار الأمريكي مركزا متميزا على الصعيد الدولي كوحـدة حـسابية، وسـيلة للمبـادلات ومخزنا للقيمة بعد الحرب العالمية الثانية ولا زال لحد الآن يصنّف كأهم عملة رغـم إنخفـاض الـوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي وتراجعه أمام العملات الأخرى.

هناك عدة عوامل تساعد الدولار على الإستمرار كأهم عملة عالمية منها:

1. الوضع التاريخي للعملة والزحم.
2. أنماط التجارة والمدفوعات العالمية.
3. تطور أسواق المال في الدولة التي تصدر العملة.
4. الثقة بقيمة العملة.

أما إستخدام الأورو في المبادلات الدولية فيعتمد على أمور عديدة منها:

1. درجة إستقرار العملة الجديدة.
2. وزن الإتحاد النقدي وعملته الجديدة في التجارة الدولية.
3. تفضيلات المصدرين والمستوردين.

2- علاقات الدول العربية بالإتحاد الأوروبي:

ترتبط الدول العربية بعلاقات إقتصادية متشابكة مع دول الإتحاد الأوروبي[1] الذي يعتبر شـريكها الأول إذ يستوعب 34% من إجمالي صادراتها ويمثل 43% من إجمالي وارداتهـا ومـن المتوقـع أن تنتعش هذه العلاقات في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام إتفاقيـات مـشاركة مـع الإتحـاد الأوروبي لذلك سوف تتأثر الإقتصاديات العربية بالتطورات في عملة الأورو من خلال عدة قنوات أهمها:

---

[1] -في 1ماي 2004 أصبح أعضاء التحاد الأوروبي 25 عضوا حيث انضمت كل من قبرص, استو نيا ,المجر, ليتونيا, ليتوانيا, مالطة, بولونيا ,التشيك, سلوفاكيا, سلوفينيا.

- في سنة 1975 كان يضم الاتحاد الأوروبي كل من: بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا ، لكسمبورغ ، هولندا .
- منذ سنة 1973 انضمت الدانمارك، ايرلندا، المملكة المتحدة، اليونان، البرتغال، اسبانيا ،النمسا، فنلندا، السويد.
- ستنضم سنة 2007 كل من بلغاريا و رومانيا أما تركيا فلازالت في مرحلة المفاوضات .

1. تأثير الأورو على الصادرات السلعية للدول العربية.

2. خيارات الدول العربية بالنسبة لأسعار صرف عملتها.

3. مكونات إحتياطياتها من الصرف الأجنبي.

4. القروض وتدفق الإستثمارات الناتجة عن الوضع النقدي والإقتصادي الجديد في أوروبا.

1.2- أثر الأورو على التجارة العربية :

من المتوقع بعد أن بدأت دول الإتحاد الأوروبي في تسعير صادراتها بالأورو أن يؤدي ذلك إلـى زيادة طلب الدول العربية على هذا الأخير لتسوية قيمة وإراداتها من دول الاتحاد كمـا يمكـن أن تلجـأ بعضها إلى تسعير صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي بالأورو, تجدر الإشارة إلى أن إنخفاض قيمـة هـذا الأخير أمام الدولار سيؤدي إلى إنخفاض حصيلة الصادرات العربية إلى الإتحاد الأوروبي بـسبب تكلفـة الواردات مقارنة بالواردات من الولايات المتحدة وهو ما يؤدي إلى زيادة التجـارة العربيـة الأوروبيـة خاصة في جانب الواردات العربية[174].

2.2- البنوك العربية وحركة رأس المال :

أدى التواجد المصرفي العربي في دول الاتحاد إلى زيادة التشابك الإقتصادي بين الطرفين وبالتالي أصبح هذا القطاع أكثر تأثرا بأي تطور في الأورو فمعظم البنوك المركزية العربية بـدأت تتجـه إلـى الاحتفاظ باحتياطات من هذه العملة و من ثم ستحدث زيادة في الطلب عليها من أجل تسوية معاملاتها من جانب آخر سوف يكون هناك حركة لرؤوس الأموال العربية في دول الاتحاد الأوروبي للاسـتفادة مـن مزايا السوق الأوروبية الموحدة وبالتالي سوف تنتقل الأموال من الدول العربية ذات الفوائض المالية إلـى الدول الأوروبية مما يؤثر على نصيب الدول العربية الأخرى المستقبلة لرؤوس الأموال العربية.

---

[174] - نبيلة داغر: الأورو و تأثيره على اقتصاديات الدول العربية ،مجلة البترول، القاهرة سنة 2002 ص: 36

3.2- حركة العمالة العربية :

إن وجود عملة موحدة أوروبية سوف يشجع على زيادة حركة العمالة بين الدول الأعـضاء ممـا يؤدي إلى زيادة دور النقابات والمؤسسات العمالية في دول الأورو وسوف يؤدي ذلك إلى إعـادة هيكلـة للعمالة الأوروبية ويتم إعطاء الأولوية للعمالة الوطنية الأوروبية ومناهضة العمالة الأجنبية الوافـدة مـن الدول النامية وخاصة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب) وبالتالي تـؤثر هـذه الإجراءات على حركة العمالة العربية إلى دول الإتحاد الأوروبي.

3- أثر الأورو على المعاملات البترولية :

من الأمور التي تعني الدول العربية بشكل رئيسي من بداية العمل بالأورو مستقبل الدولار[175] في المبادلات البترولية كوحدة حسابية ووسيلة للمدفوعات فقد كان البترول منـذ إكتـشافه يـسعر وتـسوى مدفوعاته بالدولار، لأن مركز ثقله وتجارته كان في الولايات المتحدة ومن قبل شركات أمريكية, إسـتمر هذا الوضع إلى غاية 1971 أين قامت الدول المنتجة بالتفاوض مع الشركات البترولية لتعويـضها عـن إنخفاض صرف الدولار و خلال فترة نظام الأسعار الثابتة وقوة OPEP لم يكن موضوع إختيار عملـة تقويم سعر البترول ووسيلة الدفع ذات أهمية فالدولار كان عملة التداول البترولي والعملة الأكثر قبولا إلا أنه بعد إنهيار أسعار البترول سنة 1986 تخلّت OPEP على نظام الأسعار الثابتة فـي منتـصف سـنة 1987 وأبقت على نظام حصص الإنتاج مع ترك أسعار زيوت كل دولة مرنة وتتحدد بالسوق الفورية إذا كانت تتداول في تلك السوق أو تتحدد بمعاملة مرتبطة بزيوت يتم تداولها في الأسواق الرئيسية مثل زيت برنت في أوروبا وزيت غرب تكساس الوسيط WTI في أمريكا الشمالية وزيتا دبي وعمان فـي شـرق آسيا، يعني أنه في ظل الأسعار المرنة السائد منذ 1987 تتفاعل المؤثرات على الأسعار بما فيها تغيرات أسعار صرف الدولار في السوق وتؤثر على اتجاهه.

من الناحية النظرية إذا انخفض السعر الحقيقي للبرميل بسبب إنخفاض سعر صرف الدولار إتجاه العملات الأخرى أو بسبب التضخم وبإفتراض بقاء الأشياء الأخـرى علـى حالها،مـستويات ضـرائب الاستهلاك على المنتجات, ظروف العرض فإن الطلب سيزداد في الدول التي ارتفعت عملاتها وهذا قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الفورية الإسمية والعكس صحيح، أي أن الوحدة الحسابية التي يتم فيهـا تقيـيم

---

[175] -ماجد عبد الله المنيف: تأثيرات عملة الأورو العالمية و العربية و انعكاساتها على تعاملات النفط، النفط و التعاون العربي، المجلد :25 العدد :89 الكويت سنة 1999 ص: 28 إلى ص :33

الأسعار ليست ذات أهمية في نظام الأسعار المرنة حيث أن منظمة OPEP متلقيـة للـسعر ومعـادلات أسعارها مرتبطة بزيوت من خارج OPEP تقيم أسعارها في الأسواق الفورية بالـدولار, الجـدول رقـم (2/3) يعطي لنا أسعار البترول بالقيمة الإسمية والحقيقية:

الجدول رقم 2/3 : أسعار البترول بالقيمة الإسمية و الحقيقية

(دولار/برميل) ***1973 = 100 (سنة الأساس)***

السنة	السعر الإسمي	أثر أسعار الصرف	أثر التضخم	السعر الحقيقي
1973	3,07	3,07	3,07	3,07
1976	11,51	12,65	8,47	9,31
1979	17,28	16,33	10,02	9,48
1981	32,50	35,13	15,19	16,42
1985	27,00	10,08	10,24	15,20
1987	17,33	18,91	6,38	6,81
1990	22,26	22,34	7,03	7,05
1993	16,33	17,83	4,65	5,08
1996	20,29	21,25	5,36	5,61
1997	18,68	20,95	4,83	5,42
1998	12,28	13,99	3,13	3,56

المصدر : مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 25 العدد 89 سنة 1999 ص : 30

يلاحظ حسب معطيات الجدول أن القوة الشرائية أو القيمة الحقيقية لبرميل البترول من وجهة نظر الدول المصدرة تتأثر بعاملين رئيسيين:

1. معدل التضخم في الدول التي تستورد منها.
2. سعر صرف عملات الدول التي تستورد منها مقارنة بالدولار.

وبأخذ سنة 1973 سنة الأساس نلاحظ أن الأسعار الإسمية إزدادت في المتوسـط بمعـدل 20% سنويا خلال الفترة 1973-1997 وإن تذبذبت بشكل حاد إرتفاعا وإنخفاضا وإزدادت الأسـعار بالقيمـة الحقيقية بمعدل 3,3% سنويا، أي أن التضخم وتغيرات أسعار الصرف إتجاه الدولار ساهمت بانخفـاض القيمة الحقيقية بمعدل 16,7% سنويا.إن التغيرات في أسعار الصرف ساهمت بتحـسن القيمـة الحقيقيـة

للبرميل لدول OPEP بمعدل 2% سنويا، بينما ساهم التـضخم بإنخفاضـها بمعـدل 3% سـنويا.أي أن الانخفاض بالقيمة الحقيقية أو القوة الشرائية يعزى إلى التضخم أكثر منه لانخفاض قيمة الـدولار إتجـاه العملات الأخرى.

لكن هل يؤدي دخول الأورو وقبوله عالميا إلى إعتماد تقييم تسوية المبادلات البترولية بالعملة الجديدة ؟ إذا تطور الأمر إلى قبول الأورو كعملة فوترة Facturation وتقويم للبترول فإن هذا لا يعني بالضرورة أن القيمة الحقيقية للبرميل من وجهة نظر الدول المنتجة سوف تزداد إلا أن هذا يعتمد على قيمـة الأورو في أسواق الصرف ودرجة استقراره ويلاحظ من الجدول التالي:

الجدول رقم (3/3):التقلبات الشهرية في أسعار البترول ومعدلات صرف الدولار وأسعار بعض المواد الأولية

	1990-1985	1995-1991	1990-1985
أسعار الزيوت			
برنت	24,4	29,7	11,5
*WTI	21,7	26,8	11,0
دبي	26,0	32,0	10,0
زيوت OPEP**	25,0	30,4	10,7
أسعار المواد الأولية			
القهوة	47,2	39,5	51,3
الذهب	10,5	12,5	5,3
النحاس	25,9	32,1	16,5
أسعار الصرف			
الدولار/سلة جنيف***	10,9	11,5	2,6
الدولار/الين	27,6	24,3	14,1
الدولار/المارك	22,7	23,0	6,9

المصدر: مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 25 العدد 89 سنة 1999 ص: 33

* WTI زيت غرب تكساس الوسيط

**زيوت OPEP تشمل متوسط أسعار 6 زيوت تصدرها المنظمة [176]

***سلة جنيف تشمل عملات 10 دول تشكل التجارة معها أكثر من 80% من واردات دول OPEP

[176]-لمزيد من التفصيل ارجع إلى ص :40

إن أسعار البترول الإسمية وكذلك أسعار المواد الخام تقلبت خلال الفترة 1985-1995 بأكثر من تقلب أسعار صرف العملات بسبب ظروف العرض والطلب في أسواقها وإن اختلفت درجات التذبذب في الفترات المختلفة حيث شهدت أسعار البترول إستقرارا أكبر خلال الفترة 1991-1995 مقارنة بسعر صرف الدولار/ين مثلا.

4- الأورو وتجارة البترول العربية:

في بداية ظهور الأورو لم تتحمس الدول العربية لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق البترول حيث أن الاعتقاد العربي السائد أن استخدام الدولار في هذا المجال سيستمر لبعض الوقت وقد يستمر لفترة طويلة خاصة في دول الخليج وذلك لأن جزء كبير من وارداتها يتم تسويته بالدولار كما أن وضعها بصفتها دول دائنة صافية تقيم معظم ممتلكاتها البنكية الصافية بالدولار وبالتالي فإن هذه الدول ليست في حاجة ملحة للتحول إلى الأورو لتسوية معاملات البترول وذلك حتى يستقر الأورو في السوق العالمي،هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول 4/3 .

الجدول رقم 4/3: الممتلكات البنكية الصافية للبلدان الكبرى المنتجة للبترول في 31 ديسمبر 1996

بملايين الدولارات	إلتزامات بنكية لدى البنوك المصرح بها في البنك العالمي	الممتلكات البنكية لدى البنوك المصرح بها في البنك العالمي	ممتلكات بنكية صافية
السعودية	12987	62292	49305
الكويت	5860	14874	9014
الامارات	10271	44451	34180

المصدر: REVUE DE LENERGIE , N 503, JANVIER 1999 P: 27

لكن يمكن أن تلجأ بعض الدول المصدرة للبترول مثل العراق، ليبيا والجزائر إلى الأورو لتسوية تعاملاتها البترولية مع دول الإتحاد الأوروبي حيث أنها تستورد من أوروبا معظم حاجاتها كما أن تسعير صادرات بعض الدول العربية مثل الجزائر[1]، [2]بالأورو سيسمح لها أن تضمن خدمة حسنة لديونها وتجنب أخطار الصرف لأن معظم ديونها خارج الدولار هي بعملة الإتحاد الأوروبي (الجدول رقم 5/3).

---

[1] من ديون الجزائر مقيمة بعملة الشريك الأوروبي% -حوالي60

[2] - JEAN PIERRE PAUWELS : L EURO ENTANT QUE MONNAIE DE COTATION DU PETROLE ET DE GAZ , REVUE DE L' ENERGIE N 503, JANVIER 1999 P:27

أما إذا تم التحول العربي من الدولار إلى الأورو لتسوية تعاملات البترول فهذا لن يـؤثر بدرجـة كبيرة على أسعار الصرف حيث أن تعاملات البترول العالمية لا تشكل سوى 11% من إجمالي التجـارة العالمية نهاية التسعينات و 8% حاليا[3].

الجدول رقم3/5: مصدر وإتجاهات المبادلات الخارجية لعدة بلدان منتجة للبترول والغاز (1997)

%	العربية السعودية		الكويت		الإمارات العربية		الجزائر	
	إتجاه الصادرات	مصدر الواردات	إتجاه الصادرات	مصدر الواردات	إتجاه الصادرات	مصدر الواردات	إتجاه الصادرات	مصدر الواردات
UE 15	18,0	39,6	10,7	39,8	4,6	30,9	61,9	60,7
UE 11	14,6	20,8	8,5	25,4	2,1	20,5	60,8	57,5
U.S.A	15,3	22,9	13,0	22,2	2,9	9,3	17,3	8,6
اليابان	17,6	8,3	24,1	15,1	36,4	9,0	0,9	2,1

حصة البترول والغاز من الصادرات:

السعودية	الكويت	الإمارات	الجزائر
%88,3	%95,2	%60	%95,5

المصدر : REVUE DE LENERGIE: N 503 JANVIER 1999 P : 25

LA ZONE UE 11 EST COMPOSEE DE: L'Allemagne, L'Autriche, LA Belgique, LA Finlande, LA France, L'Espagne,L' Italie,L' Irlande,Luxembourg,Les Pays Bas,LE Portugal.

UE 15=UE 11 +LE DANIMARK, ROYAUME UNI, LA SUEDE ET LA GRECE

* على ما تقدم في هذا المبحث يمكن تثبيت الاستنتاجات التالية:

1. ستمثل الشركات البترولية المندمجة اللاعبين الجدد في الساحة البترولية الحديثة و المستقبلية كما سيشكل عمالقة الطاقة الجدد تهديدا حقيقيا للشركات الوطنية البترولية للدول المنتجة .

2.خطابOMC حول سلعة البترول يؤكّد مصلحة حجة القوة كـدافع أساسـي فـي وضـع الـسلع الإستراتيجية خارج نشاط المنظمة.

3.الوضع الراهن لسلعة البترول يؤكد العلاقة العكسية بين السياسات الإقتـصادية الدوليـة ومنظمـة OMC وبالتالي إضعاف الحرية الإقتصادية وشفافية السوق التي تتحدث فيها المنظمة.

[3] -خليل العناني: دور النفط في الأزمة العراقية –الأمريكية : السياسة الدولية العدد151 المجلد 38 الأهرام ص: 34

4.يجب التمييز بين مشروعية نشاط OPEP في الدفاع عن حقها بالأسعار المجزية وحـصتها فـي السوق الدولية وبين الدور الإحتكاري المزعوم لها في تحديد الأسعار والحصص.

5.إن وضع السلع الإستراتيجية في خانة السلع المستبعدة من نشاط OMC يسمح لآليـات الـسياسة الإقتصادية الدولية بتوسيع دائرة فك الإرتباط بين السعر وعائد عوامل الإنتاج للسلع الإنتاجية.

المبحث الثاني: المنطقة العربية والحوار منتجون- مستهلكون

كلما تأزمت أسواق البترول العالمية طرأ ما يحرك السعر ارتفاعا أو انخفاضا خارج الحـدود المتوقعة أو المقبولة من المستهلكين بزغت الفكرة الداعية للحوار لكن الغريـب فـي الموضـوع أن الحوار غالبا ما يشترط من البداية ألا يتعرض لمناقشة السعر, من هذا المنطلق صار السعر يمثـل الدافع للحوار كما يمثل في ذات الوقت منطقته المحرمة فكيف يمكن تفسير اللغز؟

بالمقابل طفت على السطح مسائل أكثر تعقيدا بين المنتجين والمستهلكين و في هذا الصدد كثر الحديث عن اتفاقيات البيئة متعددة الأطراف ففي الفترة ما بين 1 إلى 11 ديسمبر1997 اجتمع ممثلو 160دولة في مدينة كيوتو باليابان في الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف المشاركة في معاهدة تغير الطقس حيـث انبثق ما يسمى بروتوكول كيوتو الذي هو قيد التصديق الآن وفي موضوع آخر أدى تزايد المنتجين خارج حلبة OPEP إلى حالة اللاتوازن واللااستقرار في الـسوق البتروليـة العالميـة و بمـا أن البترول ثروة ناضبة فإن تكنولوجيا تطوير بدائله تضاعفت بوتيرة أسرع .

في هذا المبحث نسلط الضوء على هذه المسائل العالقة بين المنتجين و المستهلكين ونحـاول رصـد موقف ووضعية الدول العربية منها .

المطلب الأول: سعر البترول والحوار منتجون – مستهلكون

1- البداية التاريخية للحوار:

بزغت الفكرة الداعية للحوار بعد الارتفاع المفاجئ لسعر البترول سنة 1973 وكانت فرنسا أول من دعى إليها سنة 1974, استغرقت المداولات عاما بأكمله إلى أن أعلن وزراء المالية والبترول بدول OPEP أثناء إجتماعهم بالجزائر في جانفي 1975 موافقتهم على الحوار بشرط ألا يقتصر على الطاقة وحدها بل يشمل المواد الأولية والتنمية بصفة عامة ،من جانبها رحبت الدول النامية غير البترولية به وهكذا بدأ الحوار فيما يعرف بإسم حوار الشمال والجنوب في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي وقد عقدت جلسته الافتتاحية على المستوى الوزاري خلال الفترة 16-18 ديسمبر 1975, اقتصر على اختيار 19 دولة لتمثيل الجنوب أما الشمال فقد مثلته 8 دول وإمتد إلى 18 شهرا وعقدت جلسته الختامية في جوان 1977 لكن دون أن يتوصل إلى اتفاقية موقّعة, انطلقت المرحلة الحديثة للحوار والذي بدأت دورته الأولى في باريس جوان 1991 وعقدت دورته الأخيرة في بويرتولاكروز بفنزويلا في سبتمبر 1995.

2- إشكالية تسعير الخام :

طرحت الدعوة للمرحلة الحديثة من الحوار سنة 1990 وكانت دوافعها كامنة في الانخفاض الحاد الذي أصاب سعر البترول، لم تتحمس الدول الصناعية للدعوة خاصة بعد أن إنتهت أزمة الخليج بهزيمة العراق في جانفي 1991 مع ذلك رحبت فرنسا بالدعوة إليه وشاركت فيه بينما إكتفت الولايات المتحدة بالمراقبة وإشترطت الدول الصناعية استبعاد سعر البترول من الحوار وتركه يتحدد وفق السوق وهو ما جرى عليه الحال منذ إنهيار الأسعار عام 1986 وعلى هذا الأساس لم يناقش سعر البترول في أي دورة من الدورات[177] المنعقدة سنوات 1991، 1992، 1994، 1995 فهل يمكن أن يتوصل الحوار إلى نتائج ذات قيمة في غياب عنصر السعر ؟

---

[177] -الدورة الوزارية الأولى للحوار عقدت في باريس جويلية 1991

-الدورة الثانية عقدت في النرويج جويلية 1992

-الدورة الثالثة عقدت على مستوى اقل من وزاري في إسبانيا 1994

-الدورة الرابعة عقدت في بويرتولاكروز فنزويلا سبتمبر 1995

3. توزيع الريع البترولي بين المنتجين و المستهلكين :

لا يمكن تناول سعر البترول الخام دون تناول أسعار المنتجات البترولية التي تتضمن قدرا كبيـرا من الريع الاقتصادي ممثلا في الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج، نقل، تكرير، تسويق) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي ويتوزع الريع البترولي بعد إستبعاد كافة التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البترول الخـام) وبـين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضـها علـى المنتجـات البترولية) وتستند حصة الدول المنتجة في مشروعيتها إلى أن البترول يعتبر مصدرا طبيعيا ناضـبا أمـا أهداف الدول المستهلكة من فرض الضرائب البترولية فتختلف تبعا للإعتبارات الداعية لفرضها ويختلـف توزيع الريع البترولي بين الدول المنتجة وبين الدول المستهلكة تبعا لقوة أو ضعف أسعار البترول الـخام إذ كلما إنخفض سعر البترول الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح.

في سنة 1970 كان برميل المنتجات المكررة يباع للمستهلك النهائي في دول الإتحاد الأوروبـي 11,42 دولار وبإستقطاع إجمالي التكاليف[178] كان الريع الصافي يقدر بـ 6,07 دولار، حصلت الـدول المصدرة للبترول منه على 1,42 دولار وهو ما يعادل 23% بينما كانت حكومـات الـدول المـستهلكة تحصل على 4,65 دولار أي ما يعادل 77% ولما إستردت الدول المصدرة حريتها في تحديد الأسعار في ظل حرب أكتوبر تحول توزيع الريع البترولي إلى مصالحها.ففي سنة 1975 بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الأوروبية 27,90 دولار بينما بلغ صافي الريع 18,90 دولار موزعا بنسبة 52% للدول المصدرة و 48% للدول المستوردة وبلغ نصيب الدول المصدرة ذروته سنة 1980 حيث حـصلت على 64% من صافي الريع مقابل 36% لضرائب الحكومات الأوروبية.

إلا أن أسعار البترول أخذت في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينات ثم إنهارت عـام 1986 لم تسمح الدول الأوروبية بإنتقال الإنخفاض إلى المستهلك النهائي مما سينعكس أثره في زيادة الطلب على البترول بل سارعت إلى زيادة ضرائبها البترولية بحيث ارتفعت من 22,50 دولارا سنة 1985 إلـى 30 دولار سنة 1986 وإستمرت في الزيادة إلى أن بلغت 52 دولار سنة 1991 و 55,40 دولار سنة 1992 وإن إنخفضت قليلا لتبلغ 50,80 دولار سنة 1993 ويأتي مشروع الإتحاد الأوروبـي لفـرض ضـريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافي على هيكل الضرائب البترولية, أما سعر البترول الخـام فقـد إستمر في التآكل بحيث إنخفض من 19,33 دولار سنة 1991 إلى 18,22 سنة 1992 وإلى 16,07 سنة 1993وباستبعاد تكاليف الانتاج و النقل يبلغ نصيب الدول المصدرة من صافي الريع 11دولار سنة1986

---

[178]-تكلفة الإنتاج, النقل, التوزيع, أرباح الشركات الوسيطة

و14.55دولارسنة1991 و12.35دولارسنة1993 بذلك انعكس توزيع الريع البترولي بحيث لم تعد الدول المصدرة تحصل منه على أكثر من 20% وبإضافة نحو 20 دولارا للبرميل مقابل تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة يتراوح متوسط السعر للمستهلك النهائي في دول الإتحاد الأوروبي حوالي 92-94 دولارا خلال السنوات 1990-1992 و 85,26 دولار سنة 1993 ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة لليابان التي بلغ فيها السعر للمستهلك النهائي سنة 1993حوالي 107 دولار كما بلغ صافي الريع 47 دولارا وكان توزيعه بنسبة 74% كضرائب لحكومة اليابان و 26% للدول المصدرة للبترول ولا يخرج عن هذا النمط في مجموعة الدول الصناعية سوى الولايات المتحدة التي بلغ فيها السعر للمستهلك النهائي سنة 1993 نحو 43 دولار منها 13,11 دولار كضرائب أي (52%) مما يمكن إعتباره ريعا صافيا.

وإذ تعتبر المجموعة الصناعية OCDE الشريك التجاري الرئيسي في مبادلة البترول بالسلع التي تصدرها المجموعة إلى دول OPEP فإن تطور الأسعار في الجانبين يمكن أن يعبر عن القيمة الحقيقية لسعر البترول وبعبارة أخرى فإن إستبعاد أثر التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار صادرات المجموعة الصناعية والذي إرتفع من 100 إلى حوالي 300 خلال الفترة 1973-1991 يوضح أن أسعار البترول الخام مقومة بدولارات عام 1973 قد إنهارت إلى 5,90 دولار في المتوسط خلال الفترة 1986-1991 كذلك شهدت الفترة 1991-1995 إستمرار تآكل السعر في صورتيه الإسمية والحقيقية.

المطلب الثاني: ضرائب الطاقة والكربون وإشكالية تغير مناخ الأرض

1- الإهتمامات البيئية وظاهرة البيت الزجاجي

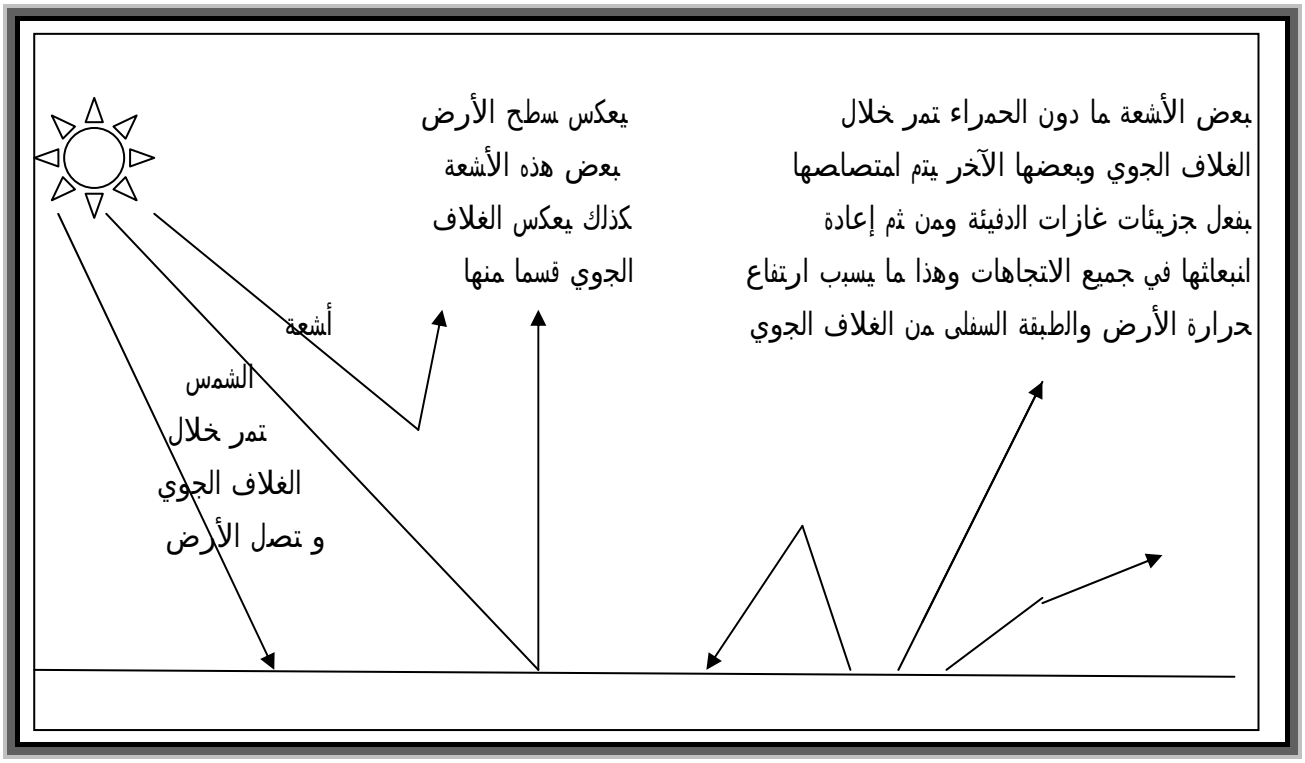
1.1- ظاهرة البيت الزجاجي(الاحتباس الحراري) :

لازال اليقين العلمي غير متكامل بشأن ظاهرة تغير المناخ وإرجاءها لأسباب بشرية فقط وتدور المشكلة حول ما يسمى ظاهرة البيت الزجاجي[179] التي ينتج عنها الإزدياد المطرد في حرارة الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية ويساهم في تكوين هذه الظاهرة عدد من الغازات أهمها غاز ثاني أوكسيد

[179] -ظاهرة البيت الزجاجي: تأثير غازات معينة موجودة في الغلاف الجوي للأرض و التي تسمح لحرارة الشمس بالمرور عبرها إلى الأرض ولا تسمح للحرارة من الأرض الانتقال إلى الفضاء الخارجي مما يؤدي إلى ارتفاع حرارة الأرض.

الكربون CO_2 والذي يعتبر مسؤولا بنسبة 50-60% منها ثم غاز الميثين وهو من أهم مكونـات الغـاز الطبيعي بنسبة 18%, الشكل التالي يشرح ظاهرة الدفيئة[2] ، [3] في الكون:

شكل رقم 1/3 **ظاهرة الدفيئة**



المصدر : د/ هاني عبيد :الانسان البيئة, منظومات الطاقة والبيئة والسكان , المرجع السابق ص: 173

في سنة 1950 كان المنبعث من الكربون نتيجة للنشاط الصناعي وغيره 1,6 مليار طـن وصـل سنة 1990 إلى 6 ملاييير طن وإذا ما بقيت الأمور على ما هي عليه فإنه من المتوقع أن تبلـغ إنبعاثـات CO_2 حوالي 28 مليار طن سنة 2010 وقد أدى الإحتباس الحراري على مدى 100 عـام إلـى إبطـاء معدلات النمو الإقتصادي وهو ما سبب خسائر تجاوزت 20% من الناتج المحلي الإجمالي على مـستوى العالم على مدى 100 عام، بينما يدعي آخرون أن إزدياد حرارة الغلاف الجوي بفعل CO_2 سيؤدي إلـى إذابة الغطاء الجليدي في كل من القطبين الشمالي والجنوبي فترتفع مستوى المياه في البحار والمحيطـات لتغرق الكثير من الأراضي الواطئة في القارات.

---

[2] -راجع شرح المصطلحات ص: 217

[3] -د/ هاني عبيد: الانسان البيئة منظومات الطاقة و البيئة و السكان المرجع السابق ص :171, 172

2.1- دور مصادر الطاقة في تلوث البيئة وتغير مناخ الأرض :

إن الإمدادات بمصادر الطاقة وإستخدامها له آثار إيجابية وأخرى سـلبية وقـد إنعكـست الآثـار الإيجابية على التنمية والتطور أما الآثار السلبية فينحصر معظمها في التلوث والذي يمكن أن يكون محليا مثل الدخان المنبعث من وسائل المواصلات ومداخن المصانع أو إقليميا مثل الأمطار الحمـضية والبقـع البترولية والإشعاعات النووية والنفايات السامة التي تحاول الدول الصناعية تصديرها لدفنها فـي الـدول النامية أو عالميا مثل آثار غازات الدفيئة[180] على المناخ[181] والتي لا تزال موضع نقاش حيـث تتفـاوت مساهمة كل مصدر من مصادر الوقود الأحفوري فيما يتخلّف عنه من الكربون إذ يتخلّف عن كـل طـن بترول معادل 0,82 طن كربون في حالة الزيت و 0,63 طن في حالة الغاز و 1,05 طن في حالة الفحم وينتج عن كل طن كربون إنبعاث 3,4 طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون CO_2. (لاحظ الجـدول رقـم 6/3)

الجدول رقم (6/3): نسبة ثاني أكسيد الكربون المنبعثة حسب نوع الوقود

نوع الوقود	1973 (%)	1996 (%)
البترول	49,7	42,2
الفحم الحجري	36,2	38,6
الغاز	14,1	19,2

المصدر: د/هاني عبيد النسان البيئة منظومات الطاقة والبيئة و السكان المرجع السابق ص: 178

2- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المنـاخ وبروتوكـول كيوتـو الملحق بها :

كان ميثاق الطاقة الأوروبي والذي أقره مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في ديسمبر 1991 قـد تضمن نصوصا تقضي بضرورة إستخدام الأسعار وغيرها من الإجراءات لحماية البيئة وتقليـل مخـاطر تلوثها وتأكّد هذا الإتجاه عالميا بما تضمنته الإتفاقية الإطارية للتغير المناخي التي أقرهـا مـؤتمر الأمـم المتحدة للبيئة والتنمية والذي عرف بمؤتمر "قمة الأرض" وعقد في البرازيل جوان 1992, وقعـت هـذه الإتفاقية 154 دولة بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي حيث بدأ تنفيذها في 21 مارس 1994 بعد مـصادقة

[180]-راجع شرح المصطلحات ص:217

[181]-هناك عدة أسباب تؤثر على المناخ منها: اختلافات في مدار الأرض حول الشمس، تغيرات في معامل الإشعاع الشمسي، النشاطات البركانية والنيزكية، تغيرات جيولوجية في القشرة الأرضية، تغيرات في تركيبة الغلاف الجوي.

عدد كاف من الدول عليها وفي الفترة ما بين 1 إلى 11 ديسمبر1997 اجتمع ممثلو 160دولة في مدينة كيوتو باليابان في الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف المشاركة في معاهدة تغير الطقس تتكون الاتفاقية من27 مادة لتتفق أن تبدأ الدول بالتوقيع عليها اعتبارا من 16مارس 1998 لمدة سنة واحدة و سوف تصبح نافذة المفعول[182] بعد مرور90 يوما من توقيع 55% من الدول المشاركة فيها ومن ضمنها الدول التي تساهم في انبعاث 55% من غاز ثاني أكسيد الكربون لعام 1990 وفي 15 مارس 1999 وقعت 84 دولة على هذه الاتفاقية ماعدا المجر و ايسلندا كما عقد في لاهاي[183] الهولندية سنة 2000 مؤتمر القمة العالمية لدراسة تغير مناخ الأرض بهدف التوصل إلى موقف عالمي حازم بشأن هذا الموضوع.

تهدف الإتفاقية الإطارية[184] بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها إلى تثبيت[185] الإنبعاثات وإنقاصها ووضع قيود ملزمة على إنبعاث البيت الزجاجي أي تخفيضها في الدول المتقدمة بحلول الفترة 2008-2012 بما يتراوح بين 5,2% و 10% تحت مستوى 1990. الملحق رقم 4 يعطي لنا مقدار الخفض أو تحديد نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون بالنسبة إلى سنة الأساس 1990 حسب معاهدة كيوتو.

3- ضرائب الطاقة والكربون

ركّزت الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ بشكل كبير على:

- الحد حيث أمكن من إستخدام الوقود الأحفوري مع مراعاة تأثير ذلك على برامج التنمية.
- تطوير وتعزيز إستخدام تكنولوجيا ومصادر الطاقة الأقل تلويثا.
- التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر سليمة بيئيا مع مراعاة الآثار الاقتصادية الناجمة عن مثل هذا التحول.

---

[182] -د/ هاني عبيد : منظومات الطاقة البيئة و السكان المرجع السابق ص :183. 184

[183] -د/ مظغر شعبان التقنيات الحديثة في مواجهة تغير مناخ الأرض أخبار النفط و الصناعة العدد 383 أوت 2002 ص: 11

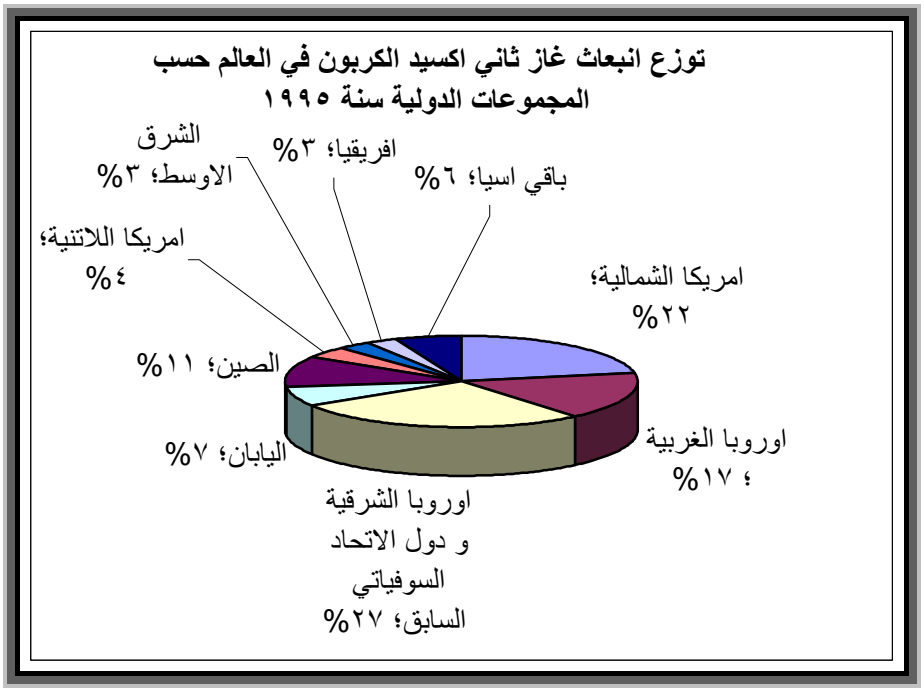
[184] إلى مستويات سنة الأساس 1990 بحلول سنة 2000 أما بروتوكول CO2 -ركزت الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ على تثبيت انبعاثات على الأقل.%كيوتو الملحق بها فقد أكد على تخفيض مجموعة غازات الدفيئة من سنة 2008الى سنة 2012 بنسبة 5

[185] -محمد مهيمن ماص: تحديات تواجه النفط العربي، أخبار النفط و الصناعة العدد 372 سبتمبر 2001 ص: 21

- اتخاذ التدابير الإدارية والإجتماعية والإقتصادية لتحقيق تلك الأهداف.

إن اتخاذ التدابير الاقتصادية[186] حسبما تراه الدول الصناعية هي فرض الضرائب على مـصادر الطاقة الملوثة وهذا ما يبرر حسبها فرض ضريبة الطاقة والكربون، الشكلان رقم (2/3) ،(3/3)يظهران توزع انبعاث غاز CO2في العالم حسب المجموعات الدولية سنة 1995 و المتوقع سنة 2035.

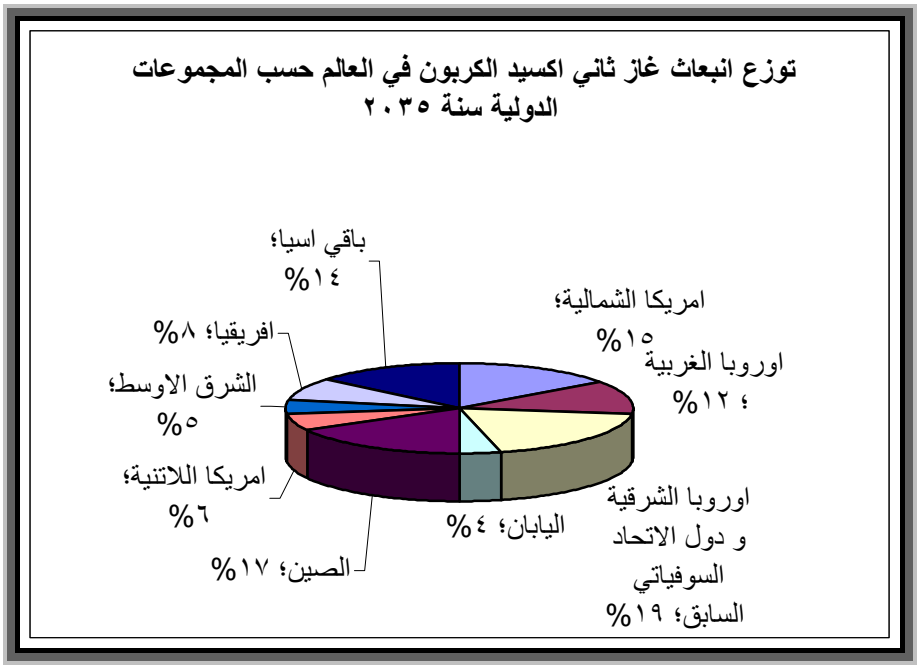
الشكل رقم 2/3



المصدر: النفط والتعاون العربي، سنة 2000، المجلد: 26، العدد: 94، ص:76

[186]-محمد مختار اللبابيدي : مؤتمر ريو البيئة و الطاقة و التنمية، النفط و التعاون العربي، المجلد :18 العدد: 67 سنة 1993 ص: 80

الشكل رقم 3/3



المصدر: النفط والتعاون العربي، سنة 2000، المجلد: 26، العدد: 94، ص:76

1.2- ضريبة الكربون والطاقة الأوروبية :

تعتبر أهم الإجراءات التي إتخذتها الجماعة الأوروبية بهدف تثبيت إنبعاث CO_2 سنة 2005 عند مستواه سنة 1990 هو إقتراح بفرض الضريبة على مصادر الطاقة بنسبة 50% للطاقة و50% تبعا للمحتوى الكربوني لكل مصدر ولا يعفى منها إلا الطاقة الجديدة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج لكن هذه الضريبة لقيت معارضة شديدة أدت إلى إدخال تعديلات عليها بإعتماد معيارين لقياس القدرة على فرضها وهما:

- نصيب الفرد من إنبعاث CO_2.
- نصيب الفرد من GDP[187].

ونظرا لتغلب قوى المعارضة على الضريبة فقدت الكثير من قوتها مستهل سنة 1994 لكن عادت الفكرة في ماي 1995 بمساندة ريت بيرجارد[188] إذ وضع مقترحا من 3 مراحل حيث تبدأ المرحلة الأولى من 1 جانفي 1996 حتى 31 ديسمبر 1999 لكل دولة عضو حرية فرض ما تراه من ضرائب على كل

[187]- GDP الانتاج المحلي الاجمالي :

[188] - مفوض البيئة في الاتحاد الاوروبي

نوع من أنواع الوقود وتقوم المفوضية الأوروبية في المرحلة الثانية بإعداد تقرير حول ما تحقـق فعـلا خلال المرحلة الأولى أما المرحلة الثالثة فتبدأ من 1 جانفي 2000 وتقوم على أساس نظام كامل التنـسيق للضرائب المفروضة على جميع مصادر الطاقة في كل دول الإتحاد.

في الحقيقة إن ما تطلقه الجماعة الأوروبية من CO_2 لا يتجاوز 15% مما يطلقه العـالم لكنهـا تفرض هذه الضرائب لكي لا يسوء الوضع التنافسي لمنتوجاتها في الأسواق العالمية نتيجة لإرتفاع تكلفـة الطاقة.

2.3- ضريبة الطاقة الأمريكية :

جعلت الجماعة الأوروبية بعد مؤتمر قمة الأرض 1992 تعلق سريان ضريبة الكربون على شرط قيام الولايات المتحدة واليابان بتطبيق إجراءات يكون لها من الآثار المالية والبيئية مثل ما تحققه ضـريبة الكربون إذ أن أهداف الضريبة الأمريكية[189] تختلف عن أهداف الضريبة الأوروبية في أن الأولى تركّـز على الجوانب المالية بإستخدام حصيلتها في خفض العجز في الميزانية الفيدرالية كمـا تـستهدف ترشـيد الإستهلاك ومن ثم خفض الإعتماد المتزايد على إستيراد البترول في حين تأتي حماية البيئة فـي مقدمـة أهداف الضريبة الأوروبية بالإضافة إلى أن الضريبة الأمريكية تفرض بكاملها على الطاقة بصرف النظر عن محتواها الكربوني.

3.3- الموقف العربي من ضرائب الطاقة والكربون :

إتخذ الجانب العربي موقف الرفض من تلك الضريبة مستندا إلى أنهـا تلحـق خـسائر جـسيمة بالإيرادات البترولية[190] تقدر بـ 63 مليار دولار سنويا بحلول سنة 2010 بالنسبة لدول OPEP وهنـاك تقديرات أخرى تضع خسارتها بين (360-590) مليار دولار خـلال الفتـرة 2000-2030.إن مـشكلة حرارة الغلاف الجوي لا يمكن مواجهتها بفرض المزيد من ضرائب الطاقة وإنما بـإجراء المزيـد مـن الأبحاث العلمية توصلا لوضع خطط يساهم في تنفيذها كل العالم فقد أدت الإجراءات التمييزية التي تقـوم بها الدول الصناعية من خلال فرض ضرائب على المشتقات البترولية ودعم أنواع أخـرى مـن الوقـود

---

[189] -حسين عبد الله :موقف الدول المصدرة للنفط من ضرائب الكربون و الطاقة النفط و التعاون العربي، المجلد 18 العدد 67 سنة 1993 ص: 26

[190] -د/ ابراهيم عبد الحميد اسماعيل : الآثار الاقتصادية المترتبة على الدول المصدرة للبترول من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير مناخ الارض و بروتوكول كيوتو الملحق بها ، أخبار النفط و الصناعة ،العدد 370 جويلية 2001 ص: 14

الأحفوري كالفحم الحجري إلى الحد من إستهلاك البترول وتقليل الطلب عليه و هي تجني حاليا مردودات مالية ضخمة من خلال ذلك تزيد عن أضعاف تلك التي تحصل عليها الدول المصدرة من خلال مبيعاتها للبترول الخام، إن تطبيق هذا الإجراء سيؤدي إلى نقل الأموال من الدول العربية إلى الدول المتطورة كما سيؤدي إلى رفع كلفة الإستخدام النهائي للطاقة الذي سينعكس على زيادة أسعار الصادرات من الدول الصناعية إلى الدول العربية وسيؤدي إلى خفض تدفق المساعدات من الدول المنتجة للبترول إلى الدول النامية المثقلة بالديون كما أن فرض هذه الضريبة سيحول المشاكل البيئية إلى مشكلة للطاقة هذا بالإضافة إلى الآثار على الإستقرار السياسي والإقتصادي.

4- الحوار منتجون-مستهلكون وضرائب الكربون :

اتخذت اليابان في معالجة مشكلة التلوث البيئي منهجا مختلفا يعتمد على معاقبة مصدر التلوث بالغرامة ويكافئ بالدعم المالي للشركات التي تبذل جهدا للحد من التلوث وذلك تطبيقا لمبدأ "الملوث يتحمل التكلفة".ربما وجدت الدول المنتجة من المدخل الياباني ما يساند حجتها وإن كانت اليابان تفرض من الضرائب البترولية عموما ما يقربها من مستوى الإتحاد الأوروبي، كما يمكن للدول المنتجة الإستفادة مما قررته وكالة الطاقة الدولية في تقريرها حول ضريبة الكربون من أن الأهداف البيئية مع إستمرار تأمين الطاقة الدولية لا يمكن تحقيقهما دون إعادة تشكيل الهياكل الضريبية المفروضة على الطاقة في المجموعة الصناعية الغربية فضرائب الطاقة الحالية تستهدف أغراضا مالية في المقام الأول وتحذر الوكالة من الإتجاه نحو تبني ضرائب الكربون وإضافتها إلى الهيكل الضريبي بشكله الحالي دون تهذيب أو توفيق و تساءلت عما إذا كان الأفضل أن يتم التوفيق والتهذيب في نطاق الوسيلة (الضريبة) أم في نطاق الغاية (الحد من الغازات الملوثة) ويبرز تقريرها أيضا معوقات التنسيق الضريبي بين الدول و التي تتمثل في رغبة كل دولة المحافظة على نصيبها التجاري في الأسواق العالمية و تحجيم إستهلاكها من البترول, لذلك فإن الحكمة تقتضي بعدم توسع المنتجين في بناء طاقة إنتاجية فائضة وينبغي أن يطلب المنتجين من المستهلكين أثناء الحوار تأمين الطلب البترولي عن طريق الكشف عن الخطط المستقبلية لهم مقابل إستثمارات الدول المنتجة لتأمين العرض.

عموما ينبغي ألا يقتصر موقف المنتجين على مهاجمة ضرائب الكربون وحدها بل يجب الربط بين تلك الضرائب وبين قضية تسعير الخام وتوزيع الريع البترولي بين المنتجين والمستهلكين.

المطلب الثالث: أهمية الإنتاج البترولي خارج OPEP وضرورة تنسيق العرض البترولي العالمي

إن إستقرار الأسواق البترولية يحتاج لتعاون جميع الأطراف المتعاملة فيه فإذا كانت الـسوق متخمـة بالبترول ضعف أثرها أما إذا وصفت بالشحة فإنها تعكس قدرا كبيرا من الفاعلية – من وجهة نظر الدول المنتجة -.

فهل سيدخل تنسيق المعروض في الأسواق من البترول الخام في إطار الحـوار بـين المنتجـين والمستهلكين أم ينبغي أن يظل محصورا في إطار الحوار بين الدول المنتجة المصدرة للبترول أعضاء في OPEP أو غير أعضاء فيها.

1- منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية :

تمثل حصة الدول العربية من صادرات OPEP[191] نحو 72% (سنة 2000)، لذلك تـشير معظـم التوقعات إلى أنه سيقع عبء الوفاء بنصف إحتياجات العالم من البترول علـى 6 دول منهـا أربـع دول عربية خليجية ثم إيران التي تعتبر جزءا لا يتجزء من المنطقة وأخيرا فنزويلا وتبلغ إحتياطات البتـرول لتلك المجموعة الخليجية نحو 660 مليار برميل ما يعادل ثلثي الإحتياطات العالمية ولا يدخل في ذلك 30 مليار برميل من إحتياطات (ليبيا والجزائر)، أما فنزويلا فلا تتجاوز إحتياطاتها 65 مليار برميـــــل أو 6,5% من إحتياطات العالم، وإن كانت إحتمالاتها البترولية قد تزيد مستقبلا وأيا ما كـان مـن أمـر فنزويلا فإنها لا تستطيع وليس من مصلحتها الخروج على ما تقرره المنطقة العربية ومعها إيـران مـن سياسات بترولية.

---

[191] - و نفط آسيا و بحر قزوين منافسون جدد و تحديات صعبة، أخبار النفط و الصناعة العدد 384 سبتمبر OPECوريدة علي ملياني: منظمة 2002 ص: 20

2- الإنتاج من الدول المصدرة للبترول خارج OPEP

1.2- الدول المصدرة للبترول خارج OPEP:

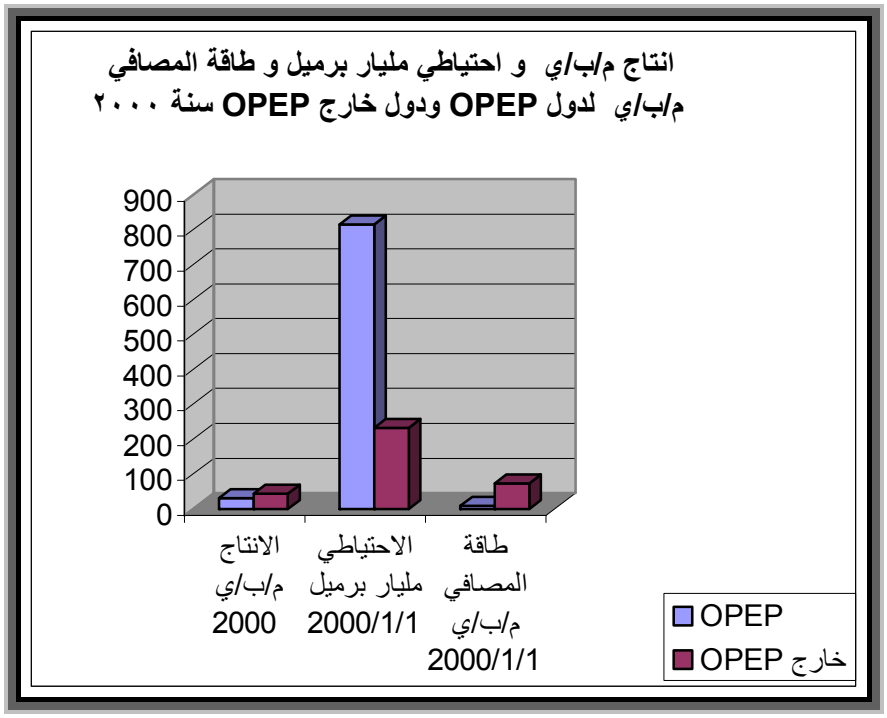
هي جميع دول العالم المنتجة للبترول خارج منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP وتمثل 60% من إنتاج العالم سنة 2000أما احتياطها فهو أقل من 20% من الإحتياطي البترولي العالمي وتمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، كما أن النضوب[192] في دول خارج OPEP أسرع منه في دول OPEP (حوالي 15 سنة لدول خارج OPEP مقارنة بـ 80 سنة لـ OPEP) . الجدول رقم7/3 و الشكل رقم 4/3 يبينان المقارنة بين OPEPو دول خارج OPEPبالنسبة للانتاج، الاحتياطي و طاقة المصافي.

الجدول رقم (7/3): إنتاج واحتياطي وسعة المصافي لدول OPEP ودول خارج OPEP لسنة 2000

	الإنتاج م ب/ي (2000)	الإحتياطي مليار برميل (2000/1/1)	طاقة المصافي م ب/ي (2000/1/1)
OPEP	30,8	814,0	8,2
خارج OPEP	43,7	231,5	72,8

المصدر: النفط والتعاون العربي، المجلد 28، العدد 100، سنة 2002، ص 41.

الشكل رقم 4/3



المصدر: النفط والتعاون العربي، المجلد 28، العدد 100، سنة 2002، ص 41.

[192]-سنوات النضوب = نسبة الاحتياطي / الانتاج

2.2- المقارنة بين OPEP والدول خارج OPEP

1.2.2- السوق :

يتجه معظم إنتاج OPEP للتصدير بينما يذهب معظمه في الدول خارج OPEP للسوق المحلية (على سبيل المثال: الولايات المتحدة والصين) وتمثل صادرات البترول من دول خارج OPEP 38% من الصادرات البترولية العالمية وتعتبر هذه الدول أكبر الدول المستهلكة.

2.2.2-ملكية الصناعة :

تمتلك الحكومات في دول OPEP الصناعة البترولية بينما يمتلك معظمها[193] القطاع الخاص في دول خارج OPEP (أو أن هذه الدول تعمل على دفع إستثمارات القطاع الخاص في هذا المجال).

3.2.2-تكاليف الإكتشاف والتطوير للإحتياطي :

إن تكلفة الإكتشاف والتطوير للإحتياطي من البترول من دول خارج OPEP أعلى من تلك العائدة لدول OPEP إذ يبلغ معدلها في الشرق الأوسط 2,2 دولار/للبرميل مقارنة بمعدل 5,1 دولار/للبرميل في الولايات المتحدة 6,9 دولار/للبرميل في كندا و 5,5 دولار/للبرميل في أوروبا.

4.2.2-تكاليف التشغيل :

ارتفعت تكاليف التشغيل في الولايات المتحدة من 5.3 الى7 دولار للبرميل من سنة 1980 إلى 1985 ثم انخفضت إلى 4.8 دولار للبرميل بالنسبة للآبار البرية سنة 1998 أما في المناطق الأخرى خارج الولايات المتحدة فقد إنخفضت من 5,7 إلى 4,2 دولار/للبرميل سنوات 1986 و 1994 ووصلت أعلى مستوياتها 5,4 دولار/للبرميل سنة 1991 وعادت لتنخفض إلى 2,8 دولار/للبرميل سنة 1998.أما معدل التكلفة الكلية للبرميل فتكون أعلاها في أوروبا (11,2) ثم روسيا (10,8)، أمريكا اللاتينية (9,5)، الولايات المتحدة (9,2) دولار للبرميل سنة 1997 و من بترول دول العالم (9,9) دولار للبرميل وتعتبر أقلها في الشرق الأوسط (2,0) دولار للبرميل.

---

[193] فإن الصين و المكسيك تمتلك الحكومة فيهما الصناعة البترولية OPEP - عكس الدول خارج

5.2.2- تأثير التطور في التقنية على الإنتاج :

أدى إرتفاع الأسعار في السبعينات إلى زيادة الإستثمار في قطاع إنتاج البترول وإرتفعت تكلفة الإكتـشاف إذ تم العثور على مناطق جديدة (البرازيل، الهند، بحر الشمال، آلاسكا، غرب إفريقيا) ومـع الإنخفـاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986 تطورت التقنية لخفض تكلفة إستخراج البترول.

6.2.2- الطاقة الإنتاجية:

تنتج دول خارج OPEP عند كامل طاقتها الإنتاجية أو قريبا منها مما يعني أن لهذه الدول قدرة محدودة حيال رفع الإنتاج بدون أي إستثمار إضافي، بينما تستحوذ دول OPEP على كامـل الطاقـة الإضـافية العالمية تقريبا.

7.2.2- الإنتاج :

إن ارتفاع أسعار البترول جعل عملية الإنتاج مربحة في بعض المناطق التي كانت تكلفـة الإستكـشاف والإنتاج فيها غير مجدية إقتصاديا مثل بحر الشمال. إلا أن إنتاج خارج OPEP كان دائما عرضـة لأي إنخفاض حاد في الأسعار، حيث أدى إنهيار الأسعار سنة 1998 إلى توقف إنتاج بعض الحقول وقد يكون أحد أسباب الإرتفاع في أسعار البترول سنة 2000 هو الإنخفاض في الاكتشاف والإنتاج في دول خـارج OPEP.

8.2.2- طاقة التكرير:

تتركز طاقة التكرير[194] في الدول الصناعية فدول OPEP لديها 10% فقط منها.

---

[194] من المصافي العالمية و تستطيع تكرير 16.6 م ب /ي و تصل طاقة التكرير في % -تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 152 مصفاة أي 21 م ب /ي تليها اليابان ثم الصين .%الاتحاد السوفيتي السابق 8.4

3.2- الدول المنتجة للبترول خارج OPEP :

معظم إنتاج دول خارج OPEP متركز في سبع دول هي كندا (2,7 م ب/ي)، المملكـة المتحـدة (2,7 م ب/ي)، النرويج (3,4 م ب/ي)، المكسيك (3,4 م ب/ي)، الصين (3,2 م ب/ي)، روسيا (6,5 م ب/ي)، الولايات المتحدة (7,7 م ب/ي) مشكلا 77% من إنتاج خارج OPEP.

تمثل الولايات المتحدة وروسيا أكبر منتجين، وروسيا والمكسيك أكبر إحتياطي، وروسيا والنرويج والمكسيك والمملكة المتحدة وكندا أهم مصدرين من خارج OPEP.

ما تبقى من مصادر البترول خارج OPEP يتضمن 14 دولة هي البرازيـل، عمـان، أنغـولا، أستراليا، مصر، الأرجنتين، كولومبيا، ماليزيا، الهند، كازاخستان، اليمن، سـوريا، أكـوادور والجـابون ومجموع إنتاجها يقارب 9,5 م ب/ي سنة 2000 ،تـستهلك مـا يقـارب 7,12 م ب/ي (سـنة 2000) ويتراوح الإحتياطي لديها ما بين 2-8 مليار برميل (20% من إحتياطي خـارج OPEP) أمـا إنتاجهـا فيقارب ربع الإنتاج خارج OPEP.

أما الدول الأخرى من خارج OPEP فتنتج كل دولة منها ما يقارب 100-300 ألف برميـل/ي وتتضمن (كونغو، دانمارك، فيتنام، أذربيجان، بروناي، رومانيا، ترنداد، تركمانـستان، بيـرو، إيطاليـا، الكامرون) ،يمثل إحتياطي هذه الدول مجتمعة 9,9 مليار برميل ويبلغ إنتاجها 1,7 م ب/ي.

3- الدول الرئيسية المصدرة للبترول خارج OPEP :

حيث أن الولايات المتحدة والصين مستوردتان للبترول فإن التركيز في هذه الورقة سيكون علـى الدول خارج OPEP [195] التي تعتبر من أهم المصدرين للبترول وتكون في موقع تنافسي مع OPEP.

1.3- روسيا :

تحتوي روسيا على أعلى إحتياطي للغاز وثاني إحتياطي فحم وثامن إحتياطي بترول في العـالم، وتعتبر ثاني مستهلك للطاقة وأكبر مصدر للغاز الطبيعي وثاني مصدر للطاقة والبترول في العالم.تعاونت

[195] الواقع و التوقعات المجلد 28 العدد 100 سنة 2002 ص:50، OPEP - نورة عبد الرحمان يوسف: الإنتاج من الدول المصدرة للبترول خارج

روسيا في السابق مع OPEP إلا أنه في عام 2001 مع تناقص بترول OPEP بنسبة 13% فقد رفعـت إنتاجها بما يقارب 400 ألف برميل/ي أو 6% أسرع من أي دولة خـارج OPEP ويتوقـع أن يـستمر إنتاجها في الارتفاع حيث يصل إلى مستوى 8,0 م ب/ي عام 2010 وإلى 9,5 م ب/ي عام 2020.

2.3-بحر قزوين :

ترجع أهمية بحر قزوين لكونه منطقة ذات إحتياطي ضخم من البترول يقـدر بـ ـ 17 مليـار برميل، ومن الغاز 168 مليار برميل مكافئ ، يقع هذا البحر شمال غرب آسيا وتطـل عليـه كـل مـن أذربيجان، روسيا، كازاخستان، تركمنستان وإيران وقد أصبح مركز الإهتمام العـالمي إذ تعتبـر الحالـة القانونية له وتقسيم موارده نقطة مهمة بين الدول المحيطة به. ومع قيام بعـض الإتفاقيـات[196] وتطـوير عمليات الإكتشاف والإنتاج فيه وصلت صادراته الكلية إلى 800 ألف برميل يوميا (من 1,3 مليون برميل إنتاج) ويتوقع أن يرتفع إنتاجه إلى 4مليون برميل سنة 2010 و 6مليون برميل سنة 2020 إلا أنه لـن يبلغ الأهمية التي تمثلها منطقة الشرق الأوسط حيث سيكون دوره مشابه لبترول بحر الشمال.

3.3-بحر الشمال :

يمثل بحر الشمال أحد أهم مناطق الإنتاج خارج OPEP وتمتلك النرويج والمملكة المتحدة غالبية إحتياطيه وإنتاجه بينما تمتلك الدنمارك وهولندا وألمانيا جزءا صغيرا من ذلك ، وعلى الرغم مـن تكلفـة الإنتاج المرتفعة فيه إلا أن إستقراره السياسي وصادراته لأغلب الأسواق الأوروبية جعلته يلعب دورا هاما في سوق البترول العالمي حيث ترتبط أغلب أسعار البترول العالمية التي تصل أوروبا بمعادلة سعرية مع بترول بحر الشمال (برنت Brent) الذي يتم تبادله في بورصة لندن الدولية، و قد وصل إنتاجـ ـ ـه إلى 6 مليون ب/ي.

4.3-النرويج :

تعتبر النرويج (سنة 2000) ثالث دولة مصدرة للبترول بعد المملكة العربية الـسعودية وروسـيا وتملك إحتياطيا يقدر ب9,4 مليار برميل يقع أغلبه في بحر الشمال).

---

[196] -وقعت اتفاقية قبل 1991 بين ايران و الاتحاد السوفياتي حول بحر قزوين لكن نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت حقوق التنقيب محل خلاف

. -وقعت اتفاقية أخرى سنة 1999 بين تركيا، أذربيجان ، جورجيا

5.3- المملكة المتحدة :

يقدر احتياطي بحر الشمال البريطاني 5 مليار برميل ويأتي أغلب البترول من إسـكتلندا ووسـط بحر الشمال.

6.3- المكسيك :

تعتبر المكسيك ثاني دولة من حيث الإحتياطي البترولي (في الجزء الغربي من الكرة الأرضـية بعد فنزويلا) بـ 28,3 مليار سنة 2000 أنتجت في نفس السنة ما يقارب 3,5 مليون برميل/يوميا تصدر منها 1,8 م ب/ي منها 1,4 م ب/ي للولايات المتحدة الأمريكية ، تصنف المكسيك كخامس دولة من حيث الإنتاج وعاشر دولة من ناحية التصدير، ومعظم إنتاجها يأتي من خليـج المكسيـك الذي يحتوي علـى 15 مليار برميل كاحتياطي و يمثل دخلها من البترول (40% من الإيرادات الحكومية) .

7.3- كندا :

يقدر إحتياطي كندا بـ 4,7 مليار برميل ، بلغ إنتاجها مـن البتـرول سـنة 2000 معـدل 2,7 م ب/ي واستهلاكها 1,8 م ب/ي ، هي ثالث دولة مصدرة للبترول للولايات المتحدة بعد السعودية والمكسيك، ثـم تليها فنزويلا (تمثل 15% من واردات الولايات المتحدة).

4- أهمية مساندة الأسعار

نظرا لتعارض المصالح بين المنتجين والمستهلكين خاصة فيما يتعلق بسعر البترول الخام الذي يرفض المستهلكون مناقشته في إطار الحوار بين الجانبين يقتضي أن يظل تنسيق العرض العالمي مـن البتـرول محصورا في إطار الحوار بين المنتجين وحدهم. لكن ما حدث على أرض الواقع جعل الصورة تختلـف بشكل جذري وهو ما نوجزه في ما يلي:

1. أن روسيا وبقية الجمهوريات المستقلة وإن أبدت استعدادها للتعاون مع OPEP في مـساندة الأسعار لا يتوقع أن تقدم من الخفض أكثر مما هي مرغمة عليه بحكم الظروف والمـشاكل السياسية والاقتصادية.

2. تصنّف المكسيك بين الدول متوسطة النمو وهي مثقلة بديون خارجية تتجـاوز 100 مليـار دولار ولا يزال معدل نموها السكاني عاليا عند 2% وهو ما يبتلع جل النمو الاقتصادي كما أن دخولها مع الولايات المتحدة وكندا في إتفاقية NAFTA سوف يفرض عليها إلـتزامات لم تكن قائمة.

3. يدخل في تصنيف عدم القدرة أيضا كل من مصر ، أنقولا وكولومبيا فضلا على أن هـذين الأخيرتين لا طالما عانيتا من حروب أهلية طاحنة تعجزها إقتصاديا وتـؤدي أحيانـا إلـى توقف الإنتاج البترولي وفي جميع الأحوال فإن ما يدخل الأسـواق مـن صـادرات تلـك المجموعة هو من الضآلة بحيث لا يكاد يؤثر على مستوى الأسعار كما أنه يتسم بالثبات من حيث الحجم ويتوقع أن يبدأ رحلة التآكل، أما اليمن فقد زادت صادراته البترولية منذ 1988 إلا أنها كدولة حديثة العهد بالإنتاج والتصدير يتزايد أيضا نصيب الشريك الأجنبي إستردادا لنفقاته ومن ناحية أخرى فقد جرت العادة على إفساح المجال للمصدرين الجدد لتنمية حقولهم حتى تبلغ ذروتها قبل أن يطلب إليها تحجيم الإنتاج وهو ما ينطبق أيضا على سوريا.
4. يبقى من مجموعة خارج OPEP القادرة عمليا على الخفض عمان وماليزيا وقد عرضـت عمان بالفعل إستعدادها لخفض صادراتها. أما ماليزيا فتعتبر من النمور الآسياوية متوسـطة النمو تحقق نموا سنويا قدره 6% إلا أن إستهلاكها المحلي ارتفع بنفس قدر إرتفاع الإنتـاج البترولي.

5. يأتي بعد ذلك المصدرون القادرون عمليا على خفض الإنتاج لكـن إنتمـاءهم الـسياسي[197] يحول دون مساندة OPEP مثل ولايات تكساس، الأسكا، البرتا...أما النرويج فهـي تعتمـد أساسا في إستهلاكها المحلي على الطاقة الكهرومائية وبذلك ارتفعت صادراتها البترولية غير أنها كانت ترفض صراحة خفض الإنتاج تلبية لدعوة OPEP لكنهـا حاليـا تعاونـت مـع OPEP في عدة مواقف منها خفض الإنتاج سنة 1999 و فيما يخص بريطانيا فقد رفضت منذ البداية المشاركة في إجتماعات الدول خارج OPEP كما ترفض خفض الإنتاج تماشـيا مع موقفها المعلن والذي يساند التوسع في تطبيق المنافسة في قطاع الطاقة داخـل الإتحـاد الأوروبي.

---

[197] - حسين عبد الله :الحوار بين منتجي البترول و مستهلكيه النفط والتعاون العربي المجلد 22 العدد 35 الكويت سنة 1996 ص:63،62،61

المطلب الرابع: تكنولوجيا تطوير بدائل البترول

في ضوء الإهتمام العالمي المتزايد بالبيئة والحفاظ عليها وبسبب تقليل الإعتماد على نفط الـشرق الأوسط والمنطقة العربية، تبنت الدول الأوروبية والولايات المتحدة مـشاريع ضـخمة لتطـوير بـدائل البترول، نحاول الآن استعراض أهمها.

1- الفحم الحجري والطاقة النووية

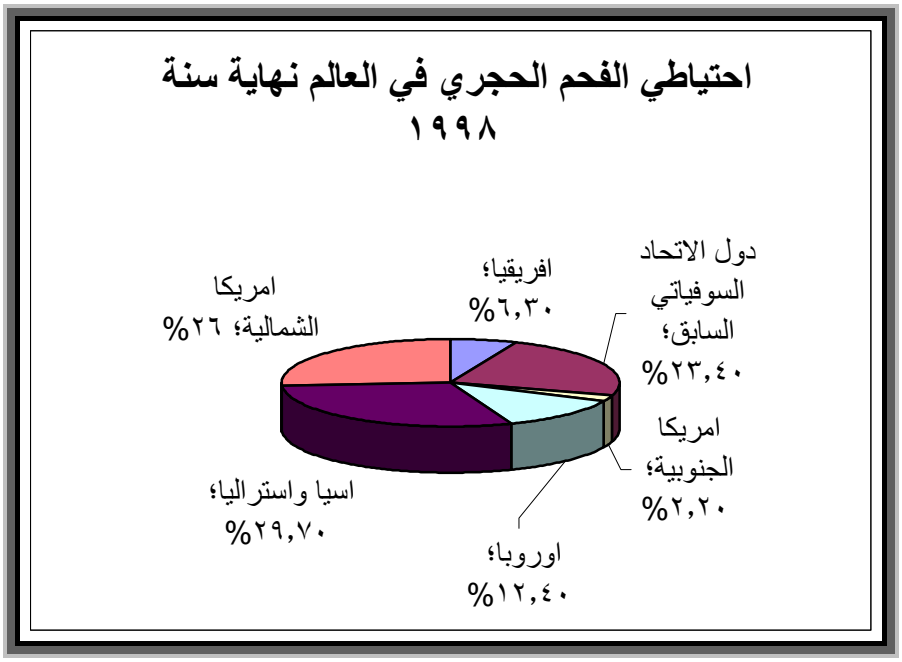
1.1- الفحم الحجري :

يعتبر الفحم[198] أحد مصادر الطاقة المستخرجة من باطن الأرض، تكون في الأصل مـن تجمـع مواد نباتية منذ القدم تحت طبقات من الرمال والطين في أماكن تمتاز بدفء مناخها ووفرة مائها وبتكاثف طبقات الغطاء الذي يعزل هذه النباتات من غازات الغلاف الجوي فيحميها من التحلـل، يتولـد ضـغط وحرارة تفقد معهما النباتات محتواها المائي ومع توالي الضغط ، زيادة الحرارة وتأثير البكتيريا، تفقد هذه النباتات الكثير مما بها من الأكسجين والنيتروجين فتتكون مادة هيدرو كربونية غنية بنسبة الكربون (فيها نسبة الهيدروجين إلى الكربون 10/8) وهي ما تعرف بالفحم وقد كان هذا الأخيـر المـصدر الرئيـسي للوقود الذي قامت عليه الصناعة الحديثة منذ الثورة الصناعية الأوروبية بداية من سنة 1760 حتى بدايـة الحرب العالمية الثانية ومنذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات أخذ البترول كمصدر للطاقة يفوقـه فـي الأهمية ولأول مرة فبعد أن كانت نسبة الإستهلاك العالمي للفحم حوالي 83% سنة 1925 انخفضت الآن إلى أقل من 25%.

---

[198] -محمد موسى عثمان الموارد الاقتصادية منظور بيئي مطبعة العمرانية مصر سنة 1996 ص: 194

الشكل رقم 5/3



المصدر: منظمة OPAEP تقرير الأمين العام السنوي 26 سنة 1999 ص: 102

2.1- الطاقة النووية :

حظيت الطاقة النووية[199] بدعم ضخم من طرف الحكومات وتعتبر أكبر منافس لمـصادر الطاقـة المستخرجة خاصة الفحم وتتميز بأنها لا تولّد إنبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون، بلغ عدد المفـاعلات[200] النووية العاملة في العالم لتوليد الكهرباء في نهاية سنة 1998 بـ 434 مفاعلا موزعة على 32 دولة منها 104 مفاعلات في الولايات المتحدة و 58 مفاعلا في فرنسا و 43 مفاعلا في اليابان و 35 مفـاعلا فـي المملكة المتحدة ، إن العمر الإنتاجي[201] للمفاعل هو من 30 إلى 40 سنة ويتم تفكيكـه ودفنـه وإتخـاذ الاحتياطات الكفيلة بعدم تسرب إشعاعاته لمدة طويلة جدا (وهو ما أخر إلى الآن حساب الأرباح والخسائر في المفاعلات التي أقيمت قبل 40 سنة إلى الآن) لذلك فهناك إتجاه نحو تقليص استخدام الطاقـة النوويـة وتتمثل مشكلتها الأساسية فيما يلي:

---

[199] -محمد حامد عبد الله :اقتصاديات الموارد ، ط1 جامعة الملك سعود سنة 1991 ص :307

[200] ص: OPAEP104 -تقرير الأمين العام السنوي 26 لمنظمة

[201] - محمد مهيمن ماص :تحديات تواجه البترول العربي، أخبار النفط و الصناعة العدد 372 سبتمبر 2001 ص: 19

1. ارتفاع التكاليف الرأسمالية اللازمة لإقامة المحطات النووية.

2. معارضة الرأي العام وتزايد الخوف[202] من عدم دقة السلامة والأمان والشكوك المتعلقـة بـإدارة الفضلات.

3. من أكثر مصادر الطاقة إتلافا للبيئة وتلويثا للهواء والماء.

4. من مضار الإشعاع النووي الإصابة بأمراض السرطان، القلب والشرايين كما يؤدي إلـى العقـم وتشويه الأجنة.

5. خطر حدوث الإنفجارات نتيجة عمل تخريبي أو زلازل أرضية.

6. الخطر الرائج حاليا وهو انتشار الأسلحة النووية وتهديد الأمن القومي[203].

7. صعوبة اختيار الموقع.

رغم ذلك إلا أن الحاجة ستكون ملحة بل ودافعة نحو استخدامها نتيجة لنضوب مـصادر الطاقـة التقليدية[204]، والزيادة السكانية الرهيبة للعالم حوالي8 مليار نسمة عام 2020.

---

[202] - من أشهر الحوادث النووية حادث المفاعل النووي في تشرنوبل بالاتحاد السوفياتي السابق في افريل 1986 و الذي نتج عنه انتشار الاشعاعات النووية فوق أوروبا وبعض بلاد آسيا و الشرق الأوسط

[203] - د/ حافض البرجاس: الصراع الدولي على النفط العربي، المرجع السابق ص :42 43، 44، 45

[204] - يعتبر اليورانيوم المصدر الوحيد لانتاج الطاقة النووية في توليد الكهرباء

الجدول رقم 3/ 8 :حصة الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء عام 1991 في بعض الدول الصناعية

البلد	النسبة المئوية في إنتاج الكهرباء (%)
فرنسا	72,8
ألمانيا	32
اليابان	23,8
الولايات المتحدة	20,7
كندا	16,4
الاتحاد السوفياني السابق	8,1
الصين	0

المصدر : د/ حافض البرجاس, الصراع الدولي على البترول العربي , المرجع السابق ص :41

2-أشكال الطاقة المتجددة :

الطاقات المتجددة[205] هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري وهي تتمثل في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المياه وطاقة المـد والجزر وطاقة الحرارة الجوفية في باطن الأرض.

1.2-الطاقة الشمسية:

استخدمت طاقة الشمس الحرارية منذ آلاف السنين لتسخين المياه وتجفيف المحاصـيل أمـا فـي عصرنا الحاضر فتجري الأبحاث والتجارب لاستغلالها حتى في المناطق الباردة في إنتاج الكهرباء، تدفئة المنازل، تكييف الهواء، صهر المعادن وغير ذلك ، تصل الطاقة الشمسـية إلى الأرض على شكل ضوء أو طاقة إشعاعية ففي أيام الصحو تكون الشمس عمودية تصل طاقتها الإشـعاعية إلـى سـطح الأرض الخارجي بمعدل كيلو واط واحد في المتر المربع، أي أنها مصدر وفير لو أمكن تجميعه وتستخدم بـشكل رئيسي في تسخين مياه الإستخدام المنزلي، إنتاج الكهرباء بواسطة الخلايا الكهرو ضوئية، توليد الكهرباء بواسطة أبراج القوى ، تحلية مياه البحر وتدفئة البيوت الزراعية، تتميز الطاقة الشمسية بالنظافـة الفائقـة ورغم أنها مجانية إلا أن تكاليف تجميعها واستخدامها كطاقة تجارية عالية كما تحتاج لمـساحات كبيـرة نسبيا من الأرض لإنتاج قدر معين من الطاقة لكن هذه الكلفة بـدأت تتراجـع بعـد إدخـال التطـورات التكنولوجية.

---

[205] -عماد سعد : الطاقة المتجددة في الألفية الثالثة نظام اقتصادي شمسي، أخبار النفط و الصناعة ،العدد 384 سبتمبر 2002 ص: 31

2.2- الطاقة المائية:

تعد الطاقة المائية من الطاقات المتجددة الأكثر إنتشارا و تسهم بنحو 7% من مجمـل إحتياجـات الطاقة في العالم بما في ذلك 15% من مجمل إحتياجات الكهرباء،كان أول استخدام عملي وعلمي للمـاء في إنتاج الطاقة الكهربائية عام 1882 والمحطات المائية تخدم سنوات طويلة وتمتاز بجدواها الاقتـصادية فهي تعمر نحو 50 سنة وتنتج كهرباء بسعر يقارب 3 إلى 4 سنتات لكل كيلوواط/سـاعي و هـي غيـر ملوثة للبيئة.

3.2- طاقة الرياح:

استخدمت طاقة الرياح منذ أقدم العصور في دفع السفن الشراعية ،إدارة طواحين الهواء لرفع مياه الآبار ،طحن الغلال والحبوب و قد قطعت هذه التقنية شوطا كبيرا في إثبات جدارتها كشريك أساسي في عملية إنتاج الطاقة الكهربائيةحيث تعد الدانمارك، اليونان، هولندا، بريطانيا، الصين وأمريكا مـن الـدول الأكثر نشاطا في استخدام وصناعة أجهزة الطاقة الهوائية.

4.2- طاقة الهيدروجين :

تختبر حاليا في العالم تطبيقات استخدام الهيدروجين ففي اليابان تم إنشاء محطة توليـد الكهربـاء قرب طوكيو طاقتها 11 ميغاوات، كما يتم في أوروبا اختبار السيارات وتتوقع بعض هذه الشركات تسويق مثل هذه السيارات عام 2004 كذلك تعمل شركة اوروسبيس الأوروبيـة علـى إنتـاج طـائرة تعمـل بالهيدروجين عام 2010 بشكل عام يتوقع أن تنضج تقنيات استخدام الهيدروجين فنيا واقتـصاديـ ـ ـ ـا وأن تتصدر سوق الطاقة في الربع الثالث من القرن 21 إلا أن إستعماله بشكل محدود قد يبدأ فـي العقـد الثاني من ذلك القرن وحتى يكون إنتاجه إقتصاديا وملائم بيئيا فإنه لا بد أن يعتمد على مـصادر الطاقـة المتجددة مثل تحليل المياه باستخدام الطاقة الشمسية.

5.2- طاقة الحرارة الجوفية :

تستعمل طاقة الحرارة الجوفية (جيو ثرمال) حاليا في 50 دولة في التدفئة، التـسخين أو لتوليـد الكهرباء، شهد استخدام هذا المصدر نموا ملحوظا خلال العقود الثلاثة الماضية حيث ارتفع بمعـدل 9%

سنويا من أجل توليد الكهرباء و بمعدل 6% سنويا للاستخدام المباشر إلا أنه يؤدي إلـى مـشاكل بيئيـة خاصة تلويث المياه، انبعاث غازات الدفيئة، ترسب الكبريت وما ينتج عن ذلك من تآكل في المعدات .

6.2- طاقة الكتلة الحيوية Biomass :

هي الطاقة الناتجة عن المخلفات العضوية الحيوانية، النباتية والآدمية سواءا كانت هذه المخلفـات صلبة أو تصريفات صناعية سائلة أو مخلفات زراعية و يتم معالجتهـا باسـتخدام التخميـر البكتيـري، الاحتراق الحراري أو تحليل الكائنات المجهرية ويعطي كل أسلوب منتوجاته الخاصة مثل غاز الميثـان، الكحول، البخار، الأسمدة الكيماوية ويعد غاز الإيثانول[206] واحد من أفضل أنواع الوقود المستخلصة مـن الكتلة الحيوية[207].

3- الاتجاه إلى استخدام الغاز الطبيعي :

اعتبر الغاز الطبيعي وقود الغد من حيث سرعة نقله ونظافته من الكبريت مع قلة إنبعاثات الغازات الضارة الناتجة عن إحتراقه وقيمته الحرارية العالية[208] وكذا رخص سعره حاليا (بالمقارنة مـع أسـعار البترول)، أخذ الانتشار في استعماله بالولايات المتحدة منذ عام 1945 إذ احتل سـنة 1952 حـوالي ¼ الطاقة المستخدمة فيها ، حيث شهدت السنوات اللاحقة توسعا سريعا في إستهلاكه ومنذ ذلك الحين بـدأت تتزايد الأهمية النسبية والمطلقة له حيث بلغ معدل نمو إستهلاكه 3,5% سنويا على مدى 33 سنة وقد أدى الإهتمام المتزايد بإنتاج الغاز الطبيعي إلى الإهتمام بتقدير إحتياطاته الثابتة القابلة للاستخلاص.

4-مستقبل البترول في اقتصاد الطاقة

1.4-المنطقة العربية و المستقبل الشمسي :

إن شكل نظام الطاقة المتجددة آخذ في الظهور والتطور والشيء الواضح هو الوفرة الهائلـة فـي الموارد المتاحة وكثرة استخداماتها كما يبدو مؤكدا أن خلـيط التكنولوجيـات المـستخدمة فـي النظـام الاقتصادي الشمسي سيكون متنوعا فمن شأن مصادر الطاقة المـستخدمة أن تختلـف بـاختلاف المنـاخ

---

[206] -يستخرج الايثانول بشكل رئيسي من محاصيل الذرة والسكر

[207] من احتياجات الطاقة في العالم % -طاقة الكتلة الحيوية تاتي في المرتبة 4 بالنسبة لمصادر الطاقة و تشكل 14

[208] -د/ عبد الفتاح ابراهيم : بدائل الطاقة وتأثيراتها البيئية مجلة البترول اكتوبر 2000 ص: 23

والموارد الطبيعية في كل مكان تقريبا وأن يكون ذلك أقوى وأكثر استقرارا وأقـل تلويثـا مـن النظـام الاقتصادي الحالي المرتكز على البترول والمستقبل الشمسي هو للبلاد النامية و المنطقة العربية على وجه الخصوص[209] حيث أنها تقع بين مدار الجدي وخط الاستواء لأن كمية الإشعاع اليومي في هذا الجزء من العالم كبيرة جدا فهي المنطقة الأكثر سطوعا في العالم كما أن هذا البديل هو المخـرج الوحيـد للكـرة الأرضية من المأزق الاقتصادي البيئي الذي وضعها فيه الوقود الأحفوري بأنواعه.لكن هل سـيتم فعـلا الاستغناء عن البترول العربي في المستقبل المنظور؟

2.4- دور البترول العربي في إقتصاد الطاقة:

مع مرور الزمن سوف تصبح مصادر الطاقة المتجددة أقل كلفة مما سيسمح لها بالإنتـشار فـي الأسواق الملائمة مثل طاقة الرياح، طاقة الكتلة الحيوية، طاقة الخلايا الشمسية. لكن ليس من المتوقـع أن تحقق هذه المصادر حصة كبيرة في مزيج الطاقة في المستقبل المنظور حيث أنها لا تستطيع المنافسة من حيث الأسعار، كما أنها ليست مريحة في النقل والإستهلاك بالمقارنة مع البترول والغاز الطبيعي وتـشير أكثر التقديرات تفاؤلا إلى أن حصتها لن تتجاوز 10% خلال 30-40 سنة القادمة مـن مـزيج الطاقـة الأولية الذي يتوقع أن يشهد تغيرا خلال هذا القرن ، لكن لا يمكن تفسيره كمؤشر على الاسـتغناء عـن البترول والغاز فالطاقة الحالية والطاقات الجديدة يجب أن تقوم على المنافسة مع هذين الأخيرين في بيئـة تجارية وكما هو بين من التاريخ الحديث فإن البترول والغاز سيكونان منافسين قويين ، أظهرت الأحداث الراهنة الدور الهام الذي سيلعبه البترول ومنطقة الخليج بصفة خاصة في اقتصاد الطاقة العالمي ولتأكيـد هذه الحقيقة يمكن أن نستعين بالأسباب التالية:

أولا: لن تتم الاستعاضة عن البترول بمصادر أخرى للطاقة في المستقبل القريب[210] وتـشير التقـديرات الأخيرة لوكالة الطاقة الدولية AIE إلى أن الوقود الأحفوري سيوفر 95% من الطلـب الإضـافي علـى الطاقة حتى عام 2020.

ثانيا: أكدت وكالة الطاقة الدولية على زيادة اعتماد الدول المستوردة على الإمدادات من الشرق الأوسـط إلى أن يتم تحديد مصادر غير تقليدية وتصبح قادرة على منافسة الوقود الأحفـوري وبنظـرة اقتـصادية فاحصة على قاعدة المصادر الكبيرة للمنطقة العربية وكلفتها بالمقارنة مع مناطق العالم الأخـرى يتـضح نمو دورها في تأمين الطلب المتزايد للمستهلكين.

---

[209] -محمد حامد عبد الله : اقتصاديات الموارد ، المرجع السابق ص :308

[210] -أنور يوسف عبد الله : النفط و تعاون دول مجلس التعاون الخليجي : النفط و التعاون العربي المجلد 26 العدد 94 سنة 2000 ص: 60، 50

على ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج أن الحوار بين (المنتجين والمستهلكين) ينبغي أن يـضع فـي بؤرة الاهتمام ما يلي:

- خفض الضرائب المفروضة على استهلاك البترول لتحقيق نوع من العدالة بينه وبين الفحم الذي يعتبر أكثر تلويثا للبيئة من البترول هذا مع إزالة الدعم الذي يقدم للفحم ممولا مـن حـصيلة الـضرائب البترولية.

-اعادة النظر في هيكل الضرائب التي تفرض على مصادر الطاقة و معاملة كل مصدر ضـريبي بقدر مساهمته في تلويث البيئة استعانة بالمدخل الياباني الذي اختار التركيز على الغاية (وهي الحـد مـن التلوث) بدلاً من التركيز على الوسيلة (وهي الضريبة المباشرة على مصدر الطاقة) وذلك تطبيقـا لمبـدأ الملوث يتحمل التكلفة.

-السماح لأسعار البترول الخام بالارتفاع التدريجي بما يعوض المنتجين عن التدهور الذي لحـق بالقيمة الحقيقية لهذه الثروة الناضبة وبما يسمح بتوفير استثمارات كافية لتوسيع الطاقة الإنتاجية المطلوبـة لمواجهة الطلب العالمي المتزايد.

-توفير قدر متزايد من الشفافية بالنسبة للخطط المستقبلية في مجال إنتاج البترول واستهلاكه وذلك بما يحقق المبدأ الذي ينادي بتأمين الطلب على البترول في مقابل تأمين عرضه.

المبحث الثالث: الاقتصاد العربي، تحديات وآفاق

يواجه الاقتصاد العربي تحديات واختلالات تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربـي وقيـام السوق العربية المشتركة ولعل من أبرز هذه التحديات اتفاقية القات GATT وإنـشاء منظمـة التجـارة العالمية سنة 1995 والتي تهدف أساسا لخدمة مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية, بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية التي واجهت المنطقة العربية خارجيا وهي ظهور الشركات متعددة الجنـسيات التي أصبحت تسيطر على الاقتصاد العالمي حيث وجدت تقريبا 1000 شركة عالمية والباحث اليوم يجـد أن اقتصاديات شركة واحدة يمكن أن يوازي اقتصاديات 40 إلـى 50 دولـة مجتمعـة وهـو ضـعف اقتصاديات الدول العربية مجتمعة، في حين لم تقترب هذه الأخيرة من بعضها اقتصاديا ومن جانب آخر تضعف وتيرة الاتجاهات وفعالية القرارات العربية لتحقيق الوحدة الاقتصادية أسوة بالتكتلات الاقتـصادية الدولية وفي مقدمتها الوحدة الأوروبية والسوق الأوروبية المشتركة والتكتل الاقتصادي الآسيوي وتجمـع المحيط الهادئ في أمريكا اللاتينية وغيرها...

في هذا المبحث نسدل الستار على الوضع الاقتصادي العربي ومسيرة تجارب تكاملـه والمنطقـة العربية الحرة الكبرى بالإضافة إلى إمكانيات التنويع الاقتصادي والاستثمار العربي- العربي .

المطلب الأول: مسيرة تجارب التكامل الاقتصادي العربي

1- المؤشرات الرقمية للوضع الإقتصادي العربي

تبين المؤشرات الرقمية لوضع الإقتصاد العربي[211] أن الصورة العامة لـه تحمـل الكثيـر مـن التشوهات ،الإختلالات والتناقضات كمايلي:

[211] -زهراء محمد سعيد محمد: الوضع الاقتصادي العربي التحديات و الإشكاليات، أخبار النفط و الصناعة أبو ظبي العدد 383 أوت 2002 ص: 16 17، 18

1.1- النمو الإقتصادي العربي:

تؤكد الدراسات أن معدلات نمو الإقتصاد العربي من أقل معدلات النمو العالمية حيث بلـغ النـاتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة حوالي 700 مليار دولار سنة 2000 مستفيدا من ارتفاع أسـعار البترول و يمثل 2,2% من الناتج المحلي العالمي الذي بلغ حوالي 32 تريليون دولار سنة 2000 مؤكـدا خسارة الإقتصاد العربي وإنكماش مكانته وأهميته بين الإقتصاديات العالمية.

2.1- إتجاهات أسعار الخام وحجم التجارة العربية:

إرتبطت التجارة العربية بالبترول حيث بلغت أقصاها سنة 2000ب 398 مليار دولار على شـكل واردات وصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول ممثلة 3% من حجم التجارة العالمية التي اقتربت مـن 13 تريليون[212] دولار في نفس السنة ويشكل البترول معظـم الحجـم التجـاري للـصادرات العربيـة بنسبة70% يعتبر هذا المؤشر من أخطر المؤشرات الإقتصادية في العالم إذ يعتمد الإقتصـاد العربـي على مصدر أو مورد واحد مما يجعل تعرضه لأي هزة إقتصادية عالمية تؤثر عليه بشكل كبير جدا وأكبر دليل على ذلك الفرق بين سعر البترول المرتفع سنة 2000 والبالغ 28 دولار للبرميل وسـعره سـنة 1999 الذي وصل إلى 18 دولار.هذا الفرق لوحده فقط أي 10 دولارات قد يزيد من الدخل العربـي 61 مليار دولار في حالة الارتفاع أو يسبب خسارة في حالة الإنخفاض المماثل بنفس القيمة السابقة.

ومن الجوانب الأخرى لصورة الاقتصاد العربي أن الصادرات العربية ليست منوعة أو ذات جذور وقواعد إنتاجية مختلفة بحيث تستطيع مقاومة أي هزات إقتصادية عالمية وكما أن حجم التجارة العربيـة العالمية ضعيف وقليل فإن حجم التجارة العربية البينية هو بنفس الصورة وربما أسوأ بكثير إذا ما قورنت بتجارة العرب مع الآخر أو العالم الخارجي فإذا كان حجم الواردات العربية سنة 2000 يصل إلـى 154 مليار دولار فإن 14 مليار دولار هو حجم التجارة البينية (بين مختلف دول المنطقة) بنـسبة 8% فيمـا تصل نسبة الواردات من خارج المنطقة إلى 92% وهو ما يحرم القواعد الإنتاجيـة العربيـة مـن هـذه العائدات التي لو تم تحويلها إلى تجارة بينية لأسهمت في تطوير إقتصاديات المنطقـة ولجنبهـا أزمـات إقتصادية كما حدث بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

---

[212] - 1 تريليون = ألف مليار

1.3- الإستثمارات العربية البينية:

قدرت حجم الإستثمارات البينية العربية سنوات 1985-2000 بـ 15 مليـار دولار (أي بمعـدل مليار دولار لكل سنة) في المتوسط فيما تشير التقديرات إلى أن حجم الأموال العربيـة خـارج المنطقـة العربية يصل إلى 800 مليار دولار (وبعض المصادر تقدرها بحوالي 1500 مليار دولار) وتشير أحدث التقديرات إلى حوالي 2400 مليار دولار مما يعني أن الأموال العربية مهاجرة في معظمها خارج المنطقة العربية وهذه التحديات تطرح العديد من التساؤلات حول أسباب هجرتها وعدم إستثمارها داخل المنطقـة العربية ؟

4.1- الإستثمارات الأجنبية في الوطن العربي:

تتميز الإستثمارات الأجنبية في الوطن العربـي بالـضعف حيـث لا تتعـدى نـسبتها 1% مـن الإستثمارات العالمية أي 4,5 مليار دولار و يتقاسم هذ المبلغ 22 دولة عربية بينمـا تحـصل الـصين وحدها كمثال متناقض على 60 مليار دولار في نفس الوقت.

5.1-القطاع الزراعي والفجوة الغذائية العربية:

يستورد العرب حوالي 60 مليون طن من الغذاء نصف هذه الكمية من الحبوب بينما النصف الآخر مـن القمح لوحده إضافة إلى إستيراد اللحوم والحليب وغيرها و تبلغ قيمة الواردات الغذائية للمنطقة ككـل 20 مليار دولار في السنة أما قيمة الصادرات العربية من الخضروات والفاكهة والأسـماك فهـي 5 مليـار دولار بالتالي فإن مقدار الفجوة الغذائية هو 15 مليار دولار وهذا الرقم يمثل مؤشر تحد خطير.

6.1- التنمية البشرية والبطالة وزيادة عدد السكان:

بلغ عدد السكان في الوطن العربي 280 مليون نسمة بزيادة قدرها 2,4% سنويا وهذا العدد يؤثر على حجم القوى العاملة وما تحتاجه من تعليم ، برامج صحية ، فرص عمل وهـو مـا خلـق مـؤخرا مشكلات بطالة حادة نتيجة ضعف الإستثمارات داخل المنطقة ومن جانب آخر يشير بعض الخبراء العرب إلى أن إنسحاب الحكومات العربية من العمل الاقتصادي واللجوء إلى الخوصصة عمل علـى إنكمـاش القوى العاملة وارتفاع نسبة البطالة التي تتراوح نسبتها ما بين 10-20 % من حجم القوى العاملة.

2-مسيرة تجارب تكامل الاقتصاد العربي:

بدأ مدخل حرية التجارة في التعاون الاقتصادي مع تأسيس جامعة الدول العربية[213] ثم أخذ أشـكالا متعددة من حيث أطره القانونية فكانت هناك الإتفاقيات الاقتصادية والتجارية الجماعية والثنائيـة والتـي نستعرضها فيما يلي:

1.2-ميثاق جامعة الدول العربية:

يعتبر الميثاق الوثيقة التأسيسية الأولى لجامعة الدول العربية سنة 1945 وهو السند القانوني لكافـة الإتفاقات الجماعية إذ جاء في الشق الاقتصادي من مادته الثانية ما يلي:

تعاون الدول المشتركة في الجامعة تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فـي الـشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري ، الجمارك ، العملة وأمور الزراعة والصناعة.

2.2-معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية:

أبرمت هذه المعاهدة سنة 1950 – إثر قيام إسرائيل – وقد شكل ذلك التحدي الأول للأمن القـومي حيث أدركت الدول العربية حينها أن أي تحالف دفاعي لن يصمد إذا لم يسنده تعاون إقتصادي فيما بينها ولهذا تضمنت المعاهدة شقا إقتصاديا يهتم بهذا الجانب و أنشأ المجلس الاقتصادي الذي يتـولى مـسؤولية تطبيق المعاهدة.

3.2-إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة Transit بين دول الجامعة العربية:

[213] -عبد الرحمان السحيباني :التكامل الاقتصادي العربي منطقة التجارة العربية الكبرى، النفط و التعاون العربي، المجلد 26 العدد 94 سنة 2000 ص: 11 إلى ص: 16

إهتمت هذه الإتفاقية سنة 1953 بشكل أساسي بمنح التفضيلات الجمركية على شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية.

4.2- السوق العربية المشتركة :

إتخذ المجلس الاقتصادي سنة 1963 قرارا أكد على تحقيق السوق العربية المشتركة وطلب من الدول رفع تحفظاتها على إتفاقية سنة 1953 (التعديل الرابع) وفي سنة 1964 قرر إنشاء السوق العربية المشتركة وإنحصرت مساعي تنفيذها بين 4 دول هي الأردن، سوريا، العراق، مصر، ثم انضمت ليبيا سنة 1975.

5.2- إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي:

كان ميثاق العمل الإقتصادي القومي وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (1980) أول وثيقتين إقتصاديتين يتم إقرارهما على مستوى القمة العربية لكنهما نالتا نصيبهما من عدم الإلتزام بتطبيقهما .

6.2- إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

أبرمت إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1983 ، تضمنت إقامة منطقة تجارة حرة عربية تقوم على حرية إنتقال السلع بشكل متدرج.

2- المنطقة الحرة العربية الكبرى

1.3- منطقة التبادل الحر :

وافق المجلس الاقتصادي والإجتماعي سنة 1997 على البرنامج التنفيذي لإتفاقية تيـسير وتنميـة التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1981 حيث أبدت 14 دولة رغبتها في الإنضمام إذ بلغ حجم تجارتها البينية 28,7 مليار دولار أي 94,5% من التجارة العربية البينية.

2.3- المنطقة الحرة العربية الكبرى، مشاكل وتحديات :

تشكو الدول العربية ضعف تنفيذ الالتزامات الخاصة بالمنطقة العربية الكبرى سنرصد الآن بعض المشاكل العالقة التي تهمنا في هذه الدراسة كما يلي :

1.2.3- المنتجات البترولية :

إن الضرائب على إستهلاك السلع المستوردة منها التي تسري على المنتجات البترولية[214] غيـر مشمولة بأحكام المنطقة الحرة و هي تؤثر بشدة على المبادلات التجارية حيث تقود الرسوم الجمركية إلى ارتفاع أسعار السلع بسبب عملية نقل العبء الضريبي من المستوردين إلى المستهلكين ، من جهة أخـرى تؤدي الضرائب على الاستهلاك إلى نفس النتيجة جراء نقل العبء من المنتجين إلى المـستهلكين وفـي الحالتين تتراجع المبادلات الخارجية ومع ذلك تسعى المنطقة العربية إلى التـصدي للحالـة الأولـى دون الثانية فمثلا يخضع الوقود في الدول العربية غير المنتجة للبترول لضغط ضريبي لا يقل عـن مـستوى الضغط المفروض في بلدان الإتحاد الأوروبي ولا توجد تفرقة بين البترول المستورد من داخل أو خـارج العالم العربي إذ بات من اللازم أن تهتم المنطقة العربية بجميع أنواع المبـادلات بـصرف النظـر عـن طبيعتها وجميع الضرائب بغض النظر عن تكيفها القانوني إذ من غير المعقول إخضاع البتـرول المنـتج كليا في دولة عربية لضرائب مرتفعة في دولة عربية أخرى مستوردة في حين تخضع مبـادلات المـواد الأخرى بين هاتين الدولتين للتحرير الجمركي حتى وإن كانت منتجة بنسبة 59% خارج العالم العربي.

---

[214] -صباح نعوش: تحرير الجارة العربية البينية ،أخبار البترول و الصناعة العدد 366 مارس 2001 ص: 11

2.2.3- الصادرات خارج المحروقات :

لا يمكن تنمية التجارة العربية البينية إلا إذا تمت معالجة مشكلة ضعف هياكل الإنتاج[215] فمن ناحية ينتج العالم العربي موادا لا يحتاجها بكاملها في أسواقه المحلية والمثال الأهم هو البترول حيث لا يزيد الإستهلاك على 17% من الإنتاج. ويحتاج بالمقابل لأنواع عديدة من السلع لا تنتجها أجهزته بصورة كافية على المستويين الكمي والنوعي ففي الميدان الزراعي تبلغ قيمة الفجوة أكثر من 19 مليار دولار سنويا وتنصب على منتجات لا تقبل الإستغناء كالحبوب أما المواد المصنعة فتستحوذ على 67% من مجموع الواردات العربية (تقريبا نفس النسبة التي تحتلها المنتجات الطاقية في الصادرات) وهي تنتج في الولايات المتحدة و أوروبا وبعض البلدان الآسيوية حيث أن هذه المجموعات تعتبر أكبر سوق لتصريف المنتجات الطاقية لذلك فإن الجزء الأكبر من التجارة العربية يجري معها.

على هذا الأساس يلعب تحرير التجارة دورا ثانويا قياسا بدرجة مرونة هياكل الإنتاج فإن إستمر وضع الإنتاج العربي على هذا النحو سوف لن تؤثر المنطقة الحرة على التجارة البينية تأثيرا يستحق الذكر، لذلك ينبغي العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع الكفاءة النوعية للمنتجات فقد أدى التركيز على صناعة البترول وتصديره خارج المنطقة العربية إلى عرقلة خطوات التكامل الإقتصادي العربي والتخصص في الإنتاج بين الدول العربية لذلك أصبح من الضروري التنسيق بينها حسب الأحوال الاقتصادية لكل منها فالاندماج التجاري العربي لا يتحقق إلا من خلال التخصص المنظم الذي يكفل تحسين المقدرة الإنتاجية.هذا الأسلوب يشجع الإستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية كما يسمح بالإستخدام الأمثل للعمالة والأطر العلمية والفنية.

3.2.3- الطاقة والتنمية الزراعية والصناعية:

يحرق جانبا كبيرا من الغاز الطبيعي في منطقة الخليج العربي للتخلص منه وإن دراسة الجدوى تؤيد إمكانية مد خط الأنابيب لحمله عبر البحر الأحمر لكي يدخل منطقة التكامل المصري السوداني (على سبيل المثال) حيث وفرة المياه العذبة ،الأراضي الخصبة والأيدي العاملة الزراعية وبقليل من رأس المال العربي المودع بالمصارف يمكن أن تتكامل صناعة زراعية تكفي لسد الفجوة الغذائية للمنطقة العربية بكاملها بل ويمكن أن تحقق فائضا كبيرا للتصدير وإذا كانت الظروف قد تغيرت الآن حيث لم يعد الغاز الطبيعي يحرق بل يجري إستغلال الفائض منه بالتصدير ،إن إقتصاديات البترول والغاز تبرر إستالته وحمله عبر البحار إلى الشرق الأقصى أو إلى أوروبا فمن باب أولى دراسة إمكانية إستغلاله أو جانب

---

[215] -حسين عبد الله :الحوار بين منتجي البترول و مستهلكيه، النفط و التعاون العربي المجلد 22 العدد 35 سنة 1996 ص:73، 74

منه في التنمية الزراعية والصناعية داخل المنطقة على أساس متكامل وليس فقط على أساس الاقتصاديات المحلية لكل دولة تأمينا للأجيال العربية القادمة ضد الجوع وحماية لها من إستغلال القوى الأجنبية وسيطرتها على مقدراتها نتيجة لإتساع فجوة الغذاء.

المطلب الثاني: إمكانيات الاستثمار في المنطقة العربية

تعتبر ظاهرة تصدير رأس المال الطوعي المقترنة بظاهرة التخلف حدث غير مألوف في التاريخ الاقتصادي الحديث وتتفق آراء الخبراء العرب أن علاج هذه المشكلة تكمن أساسا في البحث عن منافذ إستثمارية قومية من أجل تنمية وتحرر وتكامل الوطن العربي .

1- فرص الاستثمار في المنطقة العربية :

يمكن أن يوفر الاستثمار التنموي داخل الوطن العربي البديل الأكثر ملائمة للمال العربي ويحقق له درجة عالية من الضمان ،الربحية والسيولة بالاضافة إلى مواجهة مخاطر التبدد ،التجميد والتآكل لذلك جاءت إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان (نوفمبر 1980) وقرارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي العديدة مؤكدة على أن التنمية الحقيقية والشاملة والتكامل التنموي الإنتاجي العربي هما وحدهما الضمان الحقيقي للمال العربي ومستقبله، وأن حمايته لا تتحقق إلا بتعزيز القدرة الذاتية العربية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتطورها في كافة أرجاء الوطن العربي فضلاً عن حقيقة كون التعاون الإستثماري العربي يمثل علاقة متكافئة ومتوازنة لأن طرفيها شريكان متساويان يتقاسمان الأعباء والمكاسب بقدر كبير من العدالة.

إن تحقيق هدف جذب المدخرات العربية وتوجيهها للإستثمار في القطاعات المتاحة لها داخل المنطقة العربية يتطلّب إتخاذ العديد من الخطوات الجادة لوضع إستراتيجية فعالة للتعاون المالي العربي[216] المشترك على أن تشمل هذه الجهود محاور عدة لتطوير المؤسسات المالية والنقدية العربية المشتركة وتحسين آداءها وكذا معالجة المعوقات المؤسسية، الهيكلية، الوظيفية، الفنية والمناخية التي تعرقل تدفق رأس المال العربي إلى الوطن الأم.فاذا إستثنينا الأموال العامة التي تخضع في إنسيابها لإعتبارات مختلفة فإن إنسياب الأموال الخاصة يخضع في الغالب لإعتبارات السوق وتحكمه بوجه عام العوامل التالية:

---

[216]-د/ سليمان المنذري: الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية ، مكتبة مدبولي القاهرة سنة 1995 ص :74 إلى 78

2- الإعتبارات والأجهزة التي تدخل في قرار الإستثمار

1.2- الإعتبارات التي تدخل في قرار الإستثمار:

1. عنصر الثقة والإطمئنان.
2. توفير فرص الإستثمار المجزية والمربحة .
3. معدل الربح المنتظر مقارنة بمختلف أنواع الإستثمار في مختلف الأسواق المالية المفتوحة للاستثمار.
4. معدل الميل لتفضيل السيولة.
5. معدل الفائدة السائدة في العالم لمختلف أنواع القروض.
6. النظرة الإجتماعية للأجانب وملكياتهم في المؤسسات الإنتاجية وغيرها من الأصول الثابتة والمنقولة.
7. الضمانات ضد الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة وغيرها من الإجراءات السيادية.
8. التسهيلات الممنوحة في مجال تحويل الأرباح والأصول إلى الخارج.
9. الإمتيازات والإعفاءات الخاصة من الضرائب على الدخل والرسوم على المعدات المستوردة اللازمة للإنتاج.
10. تسهيلات الإقامة التي تمنح لأصحاب الأموال والمدراء الأجانب ونسبة ما يُسمح لهم بتحويله من دخلهم إلى الخارج.

2.2- الأجهزة التي تتم من خلالها عمليات الاستثمار:

إن القنوات والمؤسسات وكذا الأدوات التي تتألف منها السوق المالية تساعد في زيادة إنسياب الأموال حجماً وسرعة كما تعمل على اكتشاف الفرص والتوظيف فيها بسرعة، و تساعد على إنتقال المستثمر من مجال إلى آخر تبعاً لما يطرأ على توقعاته من تغيرات .

3- معوقات الإستثمار العربي- العربي

1.3- الحاجز البيروقراطي :

معظم القوانين المحلية المطبقة في الدول العربية تتطلب التعامل مع الجهاز البيروقراطي للحصول على ترخيص المشروع المتوخىحيث يواجه أصحاب الأموال العديد من الصعوبات منها:

أ- تنتهج الأجهزة البيروقراطية أسلوب التعقيد والتباطؤ رغم ما قد يصدر من السياسات والقـرارات من المسؤولين حيث تستطيع أن تتلمس الأعذار القانونية والأساليب الإجرائية لهذه العراقيل.

ب- قد تطبق الأجهزة البيروقراطية معاييرها الخاصة في الحكم على المشروعات التي تقبل بها حتى ولو لم يحدد التشريع واللوائح معايير معينة.

ج- إن كثيرا من الأجهزة البيروقراطية تعمل بمركزية شديدة بحيث يتوجب أن تمر المشاريع كلهـا على شخص واحد أو ربما لجنة واحدة يصعب جمع أفرادها إلا في فترات متباعدة، وفي خـضم الأعباء الكثيرة يحدث التباطؤ في الدراسة واتخاذ القرار.

د- الناحية السلوكية.

من الجائز أحياناً أن يقر مشروع من حيث المبدأ ثم يتّضح بالتجربة التطبيقية أن آداء المشروعات يتطلب إلتقاءاً مستمراً مع الأجهزة البيروقراطية فمجرد التصور أن كل معاملة تحتاج إلى نفـس الجهـود والمشقات تكون كافية للإقناع بعدم المتابعة وربما كان الحل الأفضل للعرقلات البيروقراطية هو تخفيـف نقاط التماس ومواقعه إلى أقل مستوى ممكن.

2.3- حاجز البنى الأساسية :

لا يمكن للمشروعات المختلفة أن تنشأ وتتوسع ما لم تكن البنى الأساسية قادرة على أن توفّر لهـا أسباب النشوء والإنطلاق مثل الطرق، وسائل المواصلات، المرافق العامة والرعاية الصحية...إلخ. غيـر أنها في كثير من البلاد الطالبة لرأس المال لم تتطور لأسباب شتى فانخفضت كفاءة آداءها وأصبحت غير مواتية في كثير من الأحيان لتلبية الطلبات الجديدة ، إن تطوير هذه المرافـق يحتـاج إلـى إسـتثمارات

ضخمة، توظّف لآجال زمنية طويلة، وبالنظر إلى أهميتها يمكن أن تسهم الدولة المصدرة لـرأس المـال بدور رئيسي عن طريق التمويل الميسر في هذا الميدان ضمن تصور شمولي واضح.

3.3- الحاجز التشريعي :

إن إقامة مشروع ما في بلد معين يخضع لقوانين ذلك البلد بالرغم من الامتيازات والإستثناءات التي قد تمنح له في إطار التشريعات المشجعة للإستثمار الأجنبي لفترة من الزمن، لكنه يصطدم عند التطبيـق بالقوانين المحلية الأخرى كتشريعات الضرائب وإنشاء شركات المساهمة ومراقبتها وإجراءات منح الإقامة فضلاً عن قوانين العمل وتنظيمات الإدارة. كذلك تشريعات الإستيراد والتصدير ومراقبة العملـة...إلـخ. وهناك شكوى عامة من المستثمرين العرب بأن التشريعات الجديدة لا تكفي إن لم يكن إلى جوارها نظـام قضائي يساويها في الجودة وينال إحترام النظام السياسي له، وتقيده بقراراته.

4.3- عقبات الإستثمار الأخرى :

أوفدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتكليف من اللجنة الوزارية السداسية بعثة ميدانية إلـى عدد من البلدان العربية المصدرة لرأس المال للتعرف على وجهة نظر المـستثمرين[217] فيهـا و حـول الأسباب المعرقلة لإنسياب الأموال بين الدول العربية وقد أوردت البعثة في تقريرهـا 31 سـببا يعكـس شكاوى الجهات التي قابلتها ويمكن تصنيف هذه الأسباب في 5 مجموعات هي:

1.4.3- العقبات التشريعية :

أ- وجود تشريعات أو لوائح أو إجراءات تحد من حقوق المستثمر وإلتزاماته.
ب- التغيرات الكثيرة غير المستقرة للتشريعات.
ج- تعدد تفسيرات القوانين واللوائح والإتفاقيات.
د- غموض بعض التشريعات والسياسات الضريبية المتعلقة بالإستثمار والإعفاءات.
هـ- عدم تناسق التشريعات الجمركية مع متطلبات الإستثمار الأجنبي.

---

[217] - تتناسب الاستثمارات العربية البينية طرديا مع ايرادات البترول حيث أن الدول المستثمرة هي بلدان الخليج والبلدان المضيفة في الغالب الدول غير المصدرة للبترول.

2.4.3- العقبات التنظيمية والمؤسسية :

أ- عدم كفاية المؤسسات المالية والمصرفية لمواجهة المتغيرات المالية الجديدة.
ب- عدم كفاية المعلومات المتوفّرة على دراسات جادة عن فرص الإستثمار ومجالات الاقتصاد.
ج- عدم وجود مؤسسات أو هيئات لدراسات الجدوى الإقتصادية والفنية للكثير من المشروعات.

3.4.3- العقبات الإدارية والسلوكية:

أ- نقص الخبرات والكفاءات في بعض المجالات بالاضافة الى تحديد إستخدام الخبرات الأجنبية.
ب- التعقيدات وطول الإجراءات الإدارية لاتخاذ القرارات.
ج- تعدد الأجهزة الازدواجية وتضارب الاختصاصات في أماكن إتخاذ القرارات.
د- الشك في المشروعات غير التقليدية.
ه- تدخل الوسطاء غير الشرعيين في العمليات الإدارية والتمويل.
و- نظرة الشك للمستثمر العربي وتقابلها الريبة في بعض الأجهزة الإدارية.

4.4.3- العقبات الهيكلية :

تتمثل أساساً في نقص وسائل الإتصال وعدم مواكبة المواصلات الحركة المطلوبة داخليا وخارجيا.

5.4.3- العقبات المالية:

أ- تعدد أسعار الصرف وتغيرها من وقت لآخر.
ب- سياسة التسعير التي تكون أحيانا تحت ضغوط محلية، وتأثيرها على الربحية.
ج- العراقيل التي توضع للتحويلات للخارج لقيمة أصول أو توزيعات.
د- الميل للتخلص من الإيفاء بالإلتزامات التعاقدية.
ه- إشكالات الرسوم الجمركية على الأصول العينية اللازمة لإقامة المشروعات وتوسعاتها.

وفي ضوء الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول أهم العقبات التي تواجه تدفق رؤوس الأموال العربية واستخداماتها في المنطقة العربية والتي عرضت على المجلس الإقتـصادي والإجتماعي (تونس – فيفري 1978).قرر هذا الأخير تكليف الأمانة العامة بوضع أسس مشروع إتفاقيـة موحدة جديدة بما يحقق تشجيع رؤوس الأموال العربية داخل الوطن الأم وإيجاد المناخ الملائم لذلك، وقـد وضعت هذه الإتفاقية وأقرت وبدأ تنفيذها من قبل 19 دولة عربية.

المطلب الثالث: التنويع الإقتصادي وعملية الإصلاح

يقصد بالتنويع الإقتصادي تخفيض الإعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير إقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى ، في الوقت نفسه تخفـيض دور القطـاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

1- التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي[218]:

1.1- الوضع العام للاقتصاد الخليجي :

شكل قطاع البترول أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون – ما عـدا البحرين – وحوالي 90% من الصادرات ومن الإيرادات الحكومية. كما يشير الجدول رقم (9/3).

جدول 9/3 : مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وفي الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون سنة 1980

الدولة	مساهمة قطاع البترول بالناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات البترولية إلى إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة العائدات البترولية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية
البحرين	28,0	33,6	85,0	77,0
الكويت	59,7	90,0	74,7	82,0
عمان	59,3	92,4	57,7	86,0
قطر	64,0	65,0	77,4	94,0
المملكة العربية السعودية	65,8	99,9	87,8	91,2
الإمارات العربية المتحدة	57,9	94,0	65,7	96,0

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 18 العدد 100 سنة 2002 ص:105

[218]. -دول مجلس التعاون الخليجي هي: السعودية، قطر، الكويت ،الامارات، عمان ،البحرين

تبنت دول مجلس التعاون خلال الثمانينات والتسعينات برامج إصلاح إقتصادي بشكل أكثر فعاليـة وحققت جزئيا بعض النجاحات، إلا أنه كان هناك عقبات حدت من إكتمال نجاح هذه البرامج منها:

- ندوة الموارد الزراعية والمائية وارتفاع تكاليف تحلية المياه مما حد من إمكـان تطـوير قطـاع الزراعة.
- عدم وجود قاعدة تكنولوجية متطورة، مما أدى إلى الاعتماد على التكنولوجيا والأيـدي العاملـة المستوردة وما يترتب على ذلك من ارتفاع التكاليف.
- غياب التنسيق بين دول المجلس فيما يتعلق ببرامج تخطيط التنمية ما أدى إلى التنافس بينها خاصة في قطاعي الصناعة والخدمات.
- ندرة الأيدي العاملة الوطنية المدربة.
- غياب أسواق رأس المال المتطورة ودورها المحتمل في إيجاد مصادر دخل بديلة.

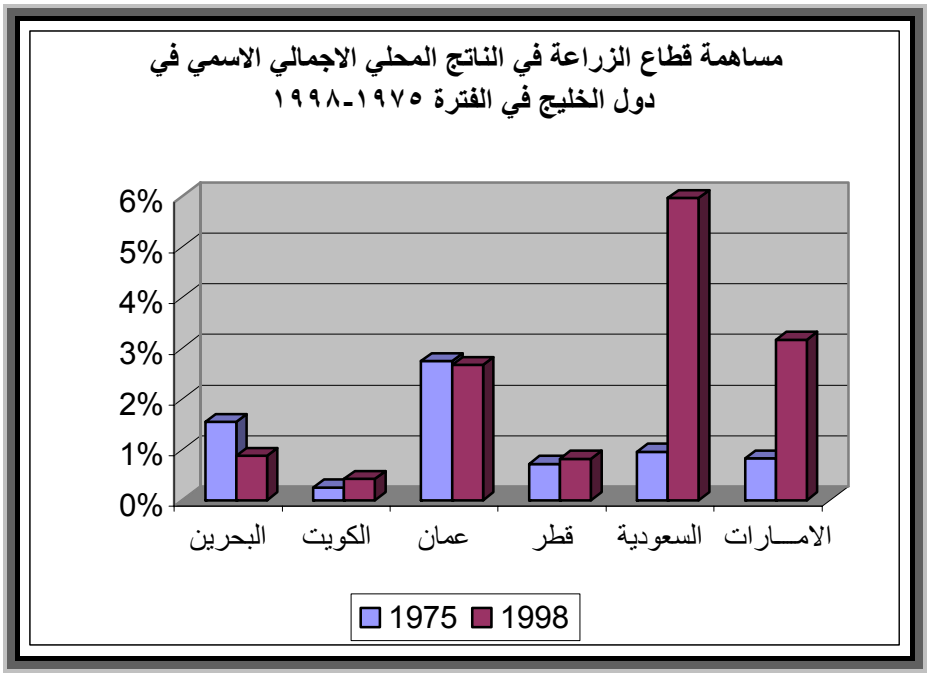
إلا أن الموضوع إختلف بعض الشيء في السنوات الأخيرة خاصة بعد أزمة أسواق البترول عامي 1997 و 1998 إذ بدأت دول الخليج تنظر إلى التنويع بمزيد من الجدية، فعندما ارتفعت أسعار البتـرول ابتداءا من عام 1999 لم تقم بزيادة الإنفاق بما يتماشى وزيادة أسعار البترول بل ركّزت حكومـات هـذه الدول على إعادة بناء إحتياطاتها المالية ورفضت إستمرار اعتماد القطاع الخاص على الإنفاق الحكومي.

2.1- سياسات التنويع الاقتصادي منذ عام 1970

1.2.1- قطاع الزراعة :

لم تؤد سياسة التنويع الاقتصادي إلى تطور في هذا القطاع نظرا لعـدم تـوفّر قاعـدة زراعيـة ومصادر مياه جيدة، حيث بقيت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 75-98 ضئيلة فـي قطر والكويت وانخفضت في عمان والبحرين إلا أنها ارتفعت من 1% سنة 1995 إلـى 6% سـنة 1998 في السعودية ومن 0,8% إلى 3,17% في الإمارات العربية المتحدة كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم 6/3



المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 18 العدد 100 سنة 2002 ص 105

2.2.1- قطاع الصناعة:

تعتبر صناعة البيتروكيماويات والأسمدة الكيماوية الخيار الأول لدول الخليج من اجل إنشاء قاعـدة صناعية متطورة في ضوء توفر الغاز والبترول، خاصة وأن الغاز المصاحب كان يحرق وبالتالي كانـت تكلفة الفرصة تساوي صفراًو بالتالي زادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 6,3% سنة 1980 إلى 9% سنة 1990 وإلى 9,7% سنة 1998 أما في كل دولة فقد تـضاعفت النـسبة فـي الكويت والسعودية في الفترة 1980-1998 وزادت بأكثر من ثلاثة أضعاف في الإمارات.

3.2.1- **قطاع الخدمات** :

شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً في دول الخليج كما هي الحال في دبي التي أصبحت من أهم المراكـز التجارية بين أوروبا والشرق الأقصى. كما تغيرت نظرة دول مجلس التعاون للـسياحة وحركـة دخـول السياح حيث توسعت في بناء الفنادق ومراكز الترفيه وطورت القطاع المصرفي .

ارتأت دول الخليج[219] تعزيز عملية التنويع الاقتصادي عن طريق:

[219] -الياس بارودي :التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط - حالة دول مجلس التعاون- تقرير بشأن اجتماع خبراء حول التنويع الاقتصادي في

أ- تسريع عملية الخصخصة وتعزيز برامجها مما يعني تنشيط دور القطاع الخاص في برامج التنويع.

ب- تطوير أسواق مالية فعالة بناءا على إطار مؤسسي وقانوني واضح يعزز حركة رأس المال والاستثمارات الأجنبية ويتضمن الشفافية.

ج- الاستمرار في تخفيض الدعم على السلع والخدمات وفقاً لجدول زمني محدد مع الإنعكاسات السياسية والإجتماعية لإلغاء الدعم في الاعتبار.

د- متابعة الجهود في تطوير قطاع الصناعة لزيادة قدرته على المنافسة في ضوء التحديات التي تفرضها العولمة وحرية التجارة.

2- التنويع الاقتصادي في سوريا، مصر، الأردن والسودان

1.2- التنويع الاقتصادي في سوريا "إقتصاد المواجهة" :

يُعرف الاقتصاد السوري باقتصاد المواجهة وهو اقتصاد دولة لديها إلتزاما حيال الوضع العام في الشرق الأوسط و يستند إلى مبدأ التعددية الاقتصادية فهناك دور كبير للقطاع العام و قد جرى التركيز على قطاع الزراعة الذي لعب دوراً رئيسيا في التنمية الاقتصادية بحيث اتخذت إجراءات محددة لتطويره فأصبحت سوريا مصدرة للسلع الزراعية كالقمح ، القطن والفواكه بفضل بناء السدود ، الطرق والجهود التسويقية و سياسة الأسعار التشجيعية وعلى صعيد التجارة الخارجية اضطلع القطاع الخاص بالدور الأكبر في هذا المجال كما زادت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا بالاعتماد على القطاع العام والخاص.أما عملية التنويع فقد توسعت[220] نتيجة لتوفر الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية الجيدة والمياه.مما أدى إلى تراجع أهمية بعض القطاعات وزيادة أهمية قطاعات أخرى و ساهم قطاع الزراعة بـ 16% - 20% من الناتج المحلي الإجمالي والسياحة بـ 7% وقطاع الخدمات بأكثر من 25%،أما الصادرات البترولية فشكلت أكثر من 92% من إجمالي الصادرات (قطاع عام) .

الدول العربية بيروت سبتمبر 2001 ، نشر في مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 28 العدد 100 سنة 2002 ص:106

[220] د/ فؤاد السيد: التنويع الاقتصادي في سوريا، تقرير بشأن اجتماع خبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية بيروت سبتمبر 2001 ، نشر في مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 28 العدد 100 سنة 2002 ص: 116

جدول 10/3 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا

(%)

	1995	2000	معدل النمو السنوي
الزراعة والري	28,2	29,9	42,0
الصناعة والتعدين	13,8	16,9	7,8
الإنشاءات	4,3	3,9	1,4
التجارة	26,0	20,0	1,3-
النقل والاتصالات	11,6	13,0	6,2
التمويل والعقارات	4,8	5,4	6,0
خدمات المجتمع	2,0	2,7	11,8
خدمات الحكومة	9,3	8,2	1,2
المجموع	**100,00**	**100,00**	**3,6**

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 18 العدد 100 سنة 2002 ص: 116

يمكن تعزيز عملية التنويع الاقتصادي في سوريا عن طريق:

أ- **تطوير وتحسين مناخ الاستثمار** من خلال:

- إصلاح بعض سياسات الاقتصاد الكلي وزيادة معدلات الإنفاق الإستثماري في الميزانية العامة.
- العمل على زيادة مصادر التمويل من العملات الأجنبية والمحلية والتي تعتبر أساسية لتعزيز الاستثمار.
- تنشيط قنوات الإدخار المتاحة عن طريق تبسيط الإجراءات مع ضمان عائدات معقولة لها.
- تطوير أسواق مال فعالة مع دراسة إمكانية إنشاء سوق أوراق مالية.
- دراسة إمكانية مشاركة القطاع الخاص في تمويل بعض شركات القطاع العام.

ب- **تطوير البيئة التنافسية في الاقتصاد**

وقعت سوريا عدة إتفاقيات ثنائية مع دول عربية وتعتبر عضو فاعل في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويمكن تعزيز قدرتها التنافسية عن طريق:

- التركيز على الصناعات والخدمات التي تتمتع بميزة نسبية.

- التركيز على أهمية تكنولوجيا المعلومات والبيانات.
- تحسين نوعية السلع والخدمات المصدرة و المستهلكة محليا.

2.2- التنويع الاقتصادي في مصر:

تبنت الحكومة المصرية سنة 1991 أول برنامج للتثبيت والتصحيح الهيكلي[221] بدعم من صـندوق النقد والبنك العالميين تمثلت أهدافه فيمايلي:

- تخفيض معدلات التضخم.
- تخفيض العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات.
- استقرار أسعار الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية.

وتشير الدلائل إلى أن مساهمة قطاع إنتاج السلع في الناتج المحلي الإجمالي قد تراوحت بين 48% و56% بينما زادت مساهمة الخدمات الإنتاجية مـن 18,9% سـنة 1970/1969 إلـى 32,3% سـنة 2000/1999 على حساب الخدمات الإجتماعية التي انخفضت من 29% سنة 1970/1969 إلى 17,6% سنة 2000/1999 كما يبين الجدول التالي:

جدول 11/3 : مساهمة المجموعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي %

	70/69	1975	81/80	85/84	90/89	95/94	2000/99
الإنتاج السلعي	51,98	55,65	55,93	48,88	48,88	49,08	50,16
الخدمات الإنتاجية	18,95	22,32	26,20	30,32	32,60	32,59	32,26
الخدمات الإجتماعية	29,07	22,03	17,88	20,80	19,34	18,33	17,58

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 18 العدد 100 سنة 2002 ص: 118

رغم ضعف قطاع الإنتاج السلعي، إلا أنه تغير خلال فترة الدراسة فمثلا انخفضت مساهمة قطـاع الزراعة من 28% من الناتج المحلي الإجمالي منتصف السبعينات إلى 20% في الثمانينات وإلـى 17%

[221] -د/هناء خير الدين : التنويع الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ، التقرير السابق سبتمبر 2001 ، نشر في مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 28 العدد 100 سنة 2002 ص:118

في التسعينات. أما قطاع الصناعة فلم يشهد تحسنا كبيرا إذ تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين 17% في السبعينات و15% في الثمانينات و18% في التسعينات و انخفضت حصة نشاطات الانتاج السلعية في الانفاق الاستهلاكي من 70 % نهاية الستينات إلى 55% في الثمانينـات و إلـى 45% فـي السبعينات أما الخدمات الاجتماعية فقد زادت حصتها في الإنفاق الاستثماري من 17% في السبعينات إلى 30% في التسعينات، مما يعكس تزايد حصة الإسكان ، الصحة والتعليم و على الرغم من ازدياد أهميـة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه مازالت هناك عقبات تواجهه من أهمهـا كبـر حجـم الإنفاق الحكومي الذي يصل إلى 36% من هذا الناتج مقارنة بـ 21% في الاقتصادات الناشئة كمـا أن آلية السوق مازالت تواجه صعوبات نظرا للحماية التي توفرها الحكومة لشركات القطاع العام.

3.2- التنويع الاقتصادي في الأردن"الاقتصاد البترولي بدون بترول" :

إن أهم ما يميز الاقتصاد الأردني هو تأثره الشديد بالصدمات الخارجية خاصة التقلبات في أسـعار البترول بحيث أصبح يطلق عليه اسم "الاقتصاد البترولي بدون بترول" بلغ معدل نمو دخله 7,2% خـلال الفترة 1976-1985 صاحبه ارتفاع في حجم المساعدات ، القروض وتحويلات العـاملين مـن الـدول المصدرة للبترول إلا أن الصورة اختلفت في النصف الثاني من الثمانينات عندما انخفضت أسعار البترول وما ترتب عليها من إنخفاض للمساعدات، القروض والتحويلات ومن ثم معدلات النمو.

تبنّى الأردن سنة 1989 برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم من صندوق النقد الدولي وتـلا ذلـك برامج أخرى سنوات 1992 و 1994 ، إن العناصر الرئيسية في هذه البرامج هي التجارة الإصـلاحات التنظيمية والتشريعية والخوصصة حيث إتجه الاقتصاد الأردني في مجال إصلاح التجارة نحـو تحريـر وتخفيض معدلات الحماية فتم تخفيض التعريفة الجمركية من 17,5 % سنة 1994 إلـى 13,5% سـنة 2000 صاحب ذلك توقيع اتفاقيات جديدة مع مجموعات إقليمية أهمها:

- إتفاقية عام 1997 مع الاتحاد الأوروبي التي تغطي التعاون الاقتصادي والاجتماعي.
- الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997.
- الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية في أفريل 2000.

توقيع إتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 2000

بدأت برامج الخوصصة في الأردن سنة 1997 و تجاوز عائدها 850 مليون دولار حتى الوقـت الحاضر كما زادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من12,8% فـي الفتـرة 1976-1985 إلى 25,8% في الفترة 1996-2000 كما يشير الجدول:

جدول 12/3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو (%)

	80-1976	85-1981	90-1986	95-1991	2000-96
قطاع الزراعة	3,3	4,3	3,5	6,2	4,3
قطاع الصناعة	12,8	21,0	25,3	25,2	25,8
قطاع الخدمات	93,9	74,7	71,3	68,6	69,9
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي	14,7	5,3	1,4-	6,1	3,1
قطاع الزراعة	21,1	1,0	10,6	1,2	1,0-
قطاع الصناعة	26,6	9,3	4,4-	8,1	1,4
قطاع الخدمات	12,1	4,3	2,1-	5,8	4,6

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 18 العدد 100، سنة 2002 ص: 122

ولعب قطاع الخدمات دوراً كبيراً في الاقتصاد ممثلا أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ويعـود ارتفاع حجمه لسببين رئيسيين:

الأول: تطور القطاع المالي الذي يمثل 20,6% من الناتج المحلي الإجمالي.
الثاني: حجم الخدمات الحكومية التي مثلت 17,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000.

مع مراعاة انخفاض مساهمته-قطاع الخدمات- في الناتج المحلي الإجمالي من 94% فـي الفتـرة 1976-1980 إلى 70% في الفترة 1996-2000 وشكلت المواد الخام والسلع الوسيطة أكثر من نصف الصادرات الأردنية سنة 2000 بينما بلغت السلع الرأسمالية 8,5% منها وبلغت الواردات ثلاثة أضـعاف حجم الصادرات عام 2000 أما تحويلات العاملين[222] في الخارج فقد كونت 20% مـن النـاتج المحلـي الإجمالي وهي تتأثر بأسعار البترول.

ان سياسات الانفتاح[223] التي تبنتها الحكومة الأردنية لم يتزامن معها تحسن في قطـاع الـصناعة لمواجهة تيار العولمة إلا أن الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى تعزيز التنويع الاقتصادي عن طريق زيادة

[222]-يقدر عدد الاردنيين العاملين في الخارج حوالي نصف مليون .

[223]-يوسف منصور: التنويع الاقتصادي في الدول العربية -حالة الأردن- التقرير السابق سبتمبر 2001، نشر في مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 28 العدد 100 سنة 2002 ص:123

دور القطاع الخاص في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بالاستثمار وانخفاض دور القطاع العام من 30% من الناتج المحلي في الثمانينات إلى 25% سنة 2000.

4.2- التنويع الاقتصادي والتحولات الهيكلية في السودان :

كان قطاع الزراعة هو المهيمن الرئيسي على الاقتصاد الـسوداني بـ 61% مـن النـاتج المحلـي الإجمالي أما قطاع الصناعة فبلغ1,1% منه بينما شكل قطاع الخدمات حوالي 38% والنقل 13,2% ولـم يزد حجم الاستثمارات عن 21 مليون جنيه سوداني(39% لقطاع العقار) وكانت صادرات السودان تتمثل خاصة في المواد الأولية إذ بلغت 23% من الناتج المحلي الإجمالي يشكل القطن 80% منها.

أورد البنك الدولي سنة 2000 تجربة التحول الهيكلي في السودان والتوزيع القطاعي في هذا البلد، حيث أورد الملاحظات التالية:

أ- انخفضت حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مـن 55,5% سـنة 1960 إلـى 39,5% سنة 1998.

ب- زادت حصة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13,5% سنة 1960 إلى 16,5% سنة 1998.

ج- زادت حصة قطاع الخدمات من 31,1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1960 إلـى 51% سنة 1987 ثم انخفضت إلى 43% سنة 1993.

تبنى السودان[224] خطة لمدة 25 سنة (1975-2000) وقام الصندوق العربي للإنمـاء الاقتـصادي والاجتماعي بالكويت بتمويل أول عشر سنوات منها وتم إنشاء المؤسسة العربيـة للزراعـة والاسـتثمار ومقرها الخرطوم برأس مال قيمته 500 مليون دولار إذ تم توجيه 55% مـن الاسـتثمارات للزراعـة ،22% للصناعة و21% للنقل والاتصالات ومع التحول في النظام السياسي سنة 1989 تبنّـت الحكومـة خطة متوسطة المدى بهدف إصلاح الاقتصاد السوداني عن طريق إعطاء أولية للقطاع الزراعي[225] بحيث يحقق اكتفاءاً ذاتيا مع تحرير الاقتصاد عن طريق رفع القيود عن الأسعار لتحفيـز الإنتـاج والخـدمات وتخفيض الدعم على السلع الأساسية كما تم تصدير أول شحنة بترول في أوت 1999 و من المتوقـع أن تزداد مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 4% سنة 2000 إلى 6,4% سنة 2005 كمـا أن صادرات البترول تشكل 35,4 من إجمالي الصادرات، إن عملية التنويع الاقتصادي في الـسودان قـد

---

[224] -علي عبد القادر:علي التنويع الاقتصادي و التحولات الهيكلية في السودان ،التقريرالسابق ، نشر في مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 28 العدد 100 سنة 2002 ص:125

[225] -تعتبر السودان ثالث اكبر سلة غذائية عالمية

مرت بمراحل كثيرة ونتج عنها زيادة الديون الخارجية وتعميق الفقر وعلى رغم ظهـور البتـرول فـي الصورة إلا أن أثره لن يكون كبيراً في التنويع المنشود.

3- التنويع الاقتصادي في الدول العربية في شمال إفريقيا: تونس، الجزائـر، المغرب

تبنت دول شمال إفريقيا[226] برامج إصلاح إقتصادي إبتداءاً من عام 1983 في المغرب، عام 1986 في تونس ومنتصف التسعينات في الجزائر وقد ركزت هذه البرامج على تحرير الأسـعار ،الخوصـصة ،التحرير الجزئي للنظام المالي وإصلاح السياسة المالية في نطاق سياسة التجارة الخارجية اتجهت هـذه الدول إلى تنويع الصادرات مما يتطلب تخفيض دور الدولة في الاقتصاد، تعزيز دور القطـاع الخـاص وتنشيط الصادرات و تبنت بدرجات متفاوتة برامج لإصلاح هذا القطاع من خلال تحرير التجارة وإلغـاء القيود عليها،إن الهدف من هذه البرامج هو تحقيق انفتاح إقتصادي أفضل مع زيـادة مـساهمة التجـارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي كما يبين الجدول رقم 13/3.

[226] -منى شرقاوي تحرير التجارة و اسعار الصرف الحقيقية و تنويع الصادرات في بعض اقتصاديات شمال افريقيا التقرير السابق نشر في مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 28 العدد 100 سنة 2002 ص:126

جدول 13/3 : حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)1970-1999

	المغرب	الجزائر	تونس
1974-1970	42,48	54,97	53,08
1979-1975	51,60	69,77	69,06
1984-1980	52,59	59,40	83,15
1989-1985	53,33	40,86	76,81
1990	58,88	48,38	94,16
1991	53,87	52,72	85,69
1992	56.86	49.19	86.00
1993	58,13	44,92	88,41
1994	55,79	51,49	92,73
1995	61,50	57,90	93,38
1996	55,93	54,12	85,78
1997	60,26	52,86	90,35
1998	59,99	47,35	88,52
1999	64,29	52,11	86,02

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 18 العدد 100 سنة 2002 ص: 127

حيث ظهر واضحا زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات أقل من معدلات زيادة الـصادرات مـا يشير إلى نجاح بعض سياسات تحفيز الصادرات خاصة عن طريق تخفيض أسعار الصرف.

إن الإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي والاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبـي كـان لهما نتائج إيجابية على التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى تخفيض دور الدولـة فـي النـشاط الاقتـصادي ،الإصلاح المالي والنقدي و تعزيز دور القطاع الخاص، من جانب آخر أدت هذه العملية –أي الاصـلاح الاقتصادي-إلى المحافظة على استقرار أسعار الصرف الحقيقية، لكن وحسب الواقع الاقتصادي من غير الممكن الاعتماد على تخفيض أسعار الصرف لزيادة حجم الصادرات إذ أن زيادتها تحتاج إلى سياسـات تنافسية وإلى تطوير قطاع الصناعة وكذا تعزيز برامج البحث وتطويره.

خلاصة الفصل الثالث :

*نستخلص من خلال ما سـبق أن التجارب العربية في التعاون الاقتصادي سجلت فشلا بعد فـشل نظرا لغياب الإرادة السياسية هذه الأخيرة التي كانت حاضرة في أرقى التكتلات الاقتصادية العالمية مثـل الاتحاد الأوروبي هذا على الرغم من أن الوحدة الاقتصادية العربية باتت ضرورة ملحة ووسـيلة فعالـة للتعامل مع العولمة وتحدياتها ، إن نجاح التقارب العربي مرهون بشروط عدة أهمها :

-عدم طغيان الجانب السياسي على التعاون الاقتصادي

-التدرج في محتوى التعاون وشمولية و تطبيق برنامج زمني معقول

-جدية التطبيق

ويمكن أن نميز الاجراءات العملية الممكنة للتكامل والتي نوجزها في مايلي :

-إنجاح منطقة التجارة العربية الكبرى

-توسيع القاعدة الانتاجية

-إعادة النظر في سياسات الاستثمارات الخاصة البينية

-توجيه الاستثمارات العربية المالية نحو التعاون الاقتصادي

-تأسيس الشركات العربية متعددة الجنسية

الخاتمة

لقد أكّدت الأزمات البترولية ضعف الاقتصاديات العربية بوجـه عـام وقابليتهـا الكبيـرة للتـأثر بالصدمات الخارجية ويعزى هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجيـة التـي أدت إلـى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام إذ شكل البترول معظم الحجـم التجاري للصادرات العربية بنسبة 70% وهذا المؤشر يعتبر من أخطر المؤشرات الاقتصادية في العـالم فهذه السلعة وكما رأينا أصبحت تتحدد أسعارها في السوق العالمية وهي تتعرض لعدة عوامل معظمها في سلة الدول الصناعية ، صحيح أن قرار OPEP بزيادة الأسعار في فترة السبعينات قد حققت معه الـدول العربية فوائض مالية كبيرة أحدثت تغييرا جذريا في بنية الاقتصاد العربي وتركت آثارا بالغة على هيكلية علاقات القوى في المنطقة العربية وفي علاقتها مع العالم وأن حقبة البترول قد خلفت بـصماتـها بعمـق على منظومة القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أنه ابتداءا مـن سـنة 1983 دخلـت الـسوق البترولية العالمية مرحلة جديدة تحولت فيها لصالح المشتري بعدما ظلت ولفترة لصالح البـائعين ، هـذا الوضع أدخل الاقتصاد العربي إلى حالة ًعدم الاستقرارً فتذبذب أسعار البترول بين هبوط شديد وارتفـاع يقلق البلدان المنتجة و يجعلها في بلبلة من أمرها مثلما حدث في كل الأزمات البترولية التي تعرض لهـا الاقتصاد العالمي خلال فترة دراستنا (1973- 2003) ومن خلالها يمكننا تثبيت الاستنتاجات التالية :

- إن ما يؤخذ على سياسة OPEP أنها دفاعية عن الأسعار وإذا كانت هذه السياسة سليمة فـي الأجـل القصير فإنها لم تستطع أن تصنع إستراتيجية للأسعار من شأنها أن تأخذ متغيرات الطلب والعـرض والعلاقات القائمة بينها في الاعتبار في الأجلين المتوسط والطويل كما أن دول OPEP لم تنجح لحـد الآن في التوصل إلى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التـوازن لسوق البترول .

- إن أهم وأخطـر ظـاهرة تولـت اسـتنزاف الأمـوال العربيـة البتروليـة هـي ظـاهرة إعـادة التدوير"RECYCLAGE " الداخلية و الخارجية . فالداخلية أدت إلـى إهمـال القيـام بالتعـديلات الضرورية لخلق قاعدة ملائمة تؤمن اقتصادا ذاتيا و مستمرا على الرغم من تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي العربي إلا أنه كان ظاهريا أكثر منه حقيقيا أما ظاهرة إعادة التدويـر الخارجي فقـد أدت إلى تعميق الطبيعة الريعية للاقتصاد العربي و قادته إلى مزيد من الاندماج فـي الـسوق الرأسـمالي الدولي, بالمقابل وفّقت الدول الغربية بواسطة هذه الظاهرة احتواء الموائد البترولية العربية وأعـادت توجيه شطرا هاما من الأموال العربية للإقراض الخارجي بأسعار فائدة خيالية .

- نجحت دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي إدارة ما أسمته "أزمة الطاقـة" بفاعليـة شـديدة تعلقت أساسا بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة , برامج ترشيد استهلاك البترول , تنمية الإنتـاج خـارج

OPEP وقد أثبت الانهيار المدروس للخام سنة 1986بجدارة هشاشة الاقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجهات الإيجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل .

- برهن" نظام النفط مقابل الغذاء " أنه الهدف المسطر من قبل الدول الكبرى بقيادة الولايـات المتحـدة الأمريكية، فقد صاغته الدول الصناعية تحت مظلة الأمم المتحدة بطريقة ذكية من أجل التأثير علـى العرض البترولي وبالتالي السوق البترولية، ناهيك عما لحق بالاقتصاد العراقي من الانهيار شبه التام جراء هذا النظام وبالنسبة للأزمة البترولية سنة 1998 إنما دلت على ثقل الشريك الآسيوي في سوق الطلب البترولي العالمي والعربي .

- أكدت أحداث 11سبتمبر 2001 أن الفوائض المالية العربية المهاجرة إلى البنوك الغربـ ـ ـية مـاهي إلا رؤوس أموال رهينة وهي معرضة فعلا للضغوط السياسية وعدم توافر السيطرة الفعلية عليها لكن المتتبع لهذه الأحداث يرى أن لها إيجابيات رغم كل سلبياتها على الاقتصاد العربي إذ أن أهم إفرازاتها توجه المستثمرين العرب نحو الاستثمارات في الوطن الأم .

- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة بعد احتلال العراق السيطرة على البترول العراقي و الـسوق البترولية العالمية في آن واحد عن طريق خوصصة قطاع البترول في العراق , دفع عجلـة الإنتـاج العراقي و تقويض منظمةOPEP ,إخراج البترول العراقي من دائرة النفوذ العربي بواسطة التحكم في خطوط نقله و كذا الاستحواذ على عقود إعادة الاعمار في العراق .

- أدت عملية اندماج الشركات البترولية العالمية الكبرى إلى تكوين لاعبين جدد في الـساحة البترولية الحديثة و المستقبلية ، سيشكل عمالقة الطاقة الجدد تهديدا حقيقيا للشركات الوطنية البترولية للـدول العربية أما عملية استبعاد سلعة البترول من نشاط المنظمة العالمية للتجارة OMC فهو يعكـس فـي الحقيقة مصلحة الدول المتقدمة و شركاتها البترولية والأخطر من كل هـذا مـا يواجـه الـصادرات البترولية العربية من القوانين البيئية الجديدة مثل ما ينبثق عن الاتفاقية الاطاريـة للتغيـر المنـاخي وبروتوكول كيوتو الملحق بها .

يمكننا بعد هذه الدراسة الإستنتاج أن التنمية ومن ثم العلاقات الإقتصادية العربية خـلال الـسنوات الماضية إرتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح ومطامع الآخـرين في هذه الثروة من جهة أخرى وعلى هذا الأساس نستطيع وضع **التوصيات** التالية :

- إن الخطأ الذي وقعت فيه الدول العربية هو أنها رفضت التعامل مـع حالـة ارتفـاع الأسـعار باعتبارها وضعا مؤقتا وعابرا وكانت الحكمة تقتضي منها إعادة النظر فورا في سياستها البترولية والتنموية والاستهلاكية على السواء لذلك أصبح هناك ضرورة لتبني نظرة متوازنة حـول آثـار الثروة البترولية وما تحمله من منعكسات كثيرة على البلدان العربية .

- هناك إمكانية لـ OPEP في اتجاه إحياء حوار فعال ومثمر بين المنتجين والمـستهلكين وبـشكل خاص مع الجانب الأوروبي والجانب الآسيوي على أساس ارتباط المـصالح بالمقابـل تتطلـب صحوة لدول OPEP تسهل مهمة إدراج سلعة البترول في إطار نشاط المنظمة العالمية للتجـارة على غرار الصناعات البتروكيماوية .

- إن الحاجة ملحة اليوم لإقامة صناعات ضخمة في الوطن العربي لتـصنيع المنتجـات البترولية للحصول على القيمة المضافة الحقيقية لثرواتنا الناضبة وتقوية إقتصاداتنا وإدخال مفاهيم أخـرى للمواطن العربي مثل التنويع الإقتصادي و تشجيع الـصادرات خـارج المحروقـات، إمكانيـات الإستثمار في المنطقة العربية وطرق الإستهلاك الرشيد بالإضافة إلى وقف تهميش القطـاع الأول وضع الخلافات السياسية جانبا والسير قدما في مسار التكامل الإقتصادي العربي الحقيقي.

في الأخير نقول أن تكهنات الكثير من الخبراء بأن الألفية الحالية هي تدشين لعصر ما بعد البترول بفعل التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم إلا أن ذلك لم يؤثر على قيمة البترول ومكانته العالمية كأهم المـوارد الإستراتيجية في عالمنا وحتى لسنوات طويلة فهو موضوع الإهتمامات الدولية والإقليمية الأول ومركـز الدائرة التي تدور حولها دوائر التنافس الدولي والإقليمي وإن حجم المعروض مـن البتـرول هـو أحـد محددات الإستراتيجية للدول العظمى والإقليمية في مقابل الطلب المتعاظم عليه ولعل العدوان الأخير على العراق وما تبعه من احتلال لبغداد زاد من حدة المخاوف العربية على الإحتياطي الـضخم النـائم تحـت أراضيها ووجهت صفعة قوية لـ OPEC هذه الأخيرة التي رأى كثير من الملاحظين أن وفاتها ستكون في بغداد مثلما شهدت ميلادها فيها ذات 1960 وكونوا بذلك نظرة تشاؤمية حول مستقبلها فـي الـسوق البترولية خاصة بعدما وضعت واشنطن يدها على ثاني أكبر إحتياطي عـالمي بعـد المملكـة العربيـة السعودية، كما أن العراق هو عضو مؤسس لـ OPEC والشكوك لازالت تحوم حول الولايات المتحـدة من أن تمارس تلاعبات خطيرة بالأسعار البترولية فالحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان أن العراق ما هـو إلا بداية الخطة وقد يكون كبش الفداء لأن الهيمنة متواصلة على البلدان العربية وعلـى بتـرول الـشرق الأوسط من أجل التحكم في الصناعة العالمية خاصة في آسيا وأوروبا , سنفـ ـترق على هـذه الأفكـار والتي هي آفاق للبحث وقابلة للدراسة في أية لحظة ولعل السنوات القادمة ستبين لنا مدى صلاحيتها .

شرح بعض المصطلحات

حفيفة البيت الزجاجي Greenhouse effect :

تأثير غازات معينة موجودة في الغلاف الجوي للأرض و التي تسمح لحرارة الشمس بالمرور عبرها إلى الأرض و لا تسمح للحرارة من الأرض الانتقال إلى الفضاء الخارجي و هذا يؤدي إلى ارتفـاع حـرارة الأرض .

غازات البيت الزجاجي Greenhouse gases :

هي الغازات التي تسمح لحرارة الشمس بالمرور عبرها إلى الأرض و التي ينتج عنها ما يسمى بالبيت الزجاجي ، أهم الغازات هي بخار الماء ، غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 أما الغازات التي لهـا تـأثير مشابه فهي غازات الميثان ، الأوزون ، الكلور فلوركربون و أكسيد النيتروجين.

ميزان المدفوعات :

هو سجل أو جدول يشمل بيانات عن قيمة العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما و غير المقيمين خلال سنة ، و ينقسم إلى قسمين :

1- **ميزان العمليات الجارية** : يشمل الميزان التجاري الخاص بالصادرات و الواردات و ميزان الخدمات.
2- **ميزان رأس المال** : يشمل ميزان رأس المال قصير المدى و ميزان رأس المال طويل المدى .

مناطق التجارة الحرة :

في هذه المناطق تلغي التعريفات الجمركية و القيود الكمية على تحركات السلع بين الدول المشتركة فيها مع حفاظ كل بلد بتعريفاته الجمركية إزاء الدول غير المشتركة.

معاهدة ماستريخت :

اجتمع رؤساء و حكومات الدول الأوروبية في 9 و 10 ديسمبر بمدينة ماستريخت في إطار مـؤتمرين تم مصادقة 12 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي على هذه الإتفاقية يوم 7 فيفري 1992 و بمقتـضاها اتفقوا على مشروع الإتحاد الإقتصادي و النقدي من خلال اقامة الوحدة النقدية الكاملـة علـى عـدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد في موعد غايته 1999 .

دول الإتحاد الأوروبي : 25 عضوا

- **في 1 ماي 2004 إنضمت دول أروبا الشرقية : قبرص ، أستونيا، المجـر ، ليتوانيـا ، ليتونيـا، مالطة ، بولونيا، التشيك ، سلوفاكيا ، سلوفينيا.**
- في سنة 1957 كان يضم بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا.
- في سنة 1973 إنضمت الدانمارك، إيرلندا ، المملكة المتحدة، اليونان ، البرتغال، إسـبانيا، النمـسا، فنلندا ، السويد.

أما في سنة 2007 : ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي كل من بلغاريا و رومانيا (أما تركيا فلازالـت فـي مرحلة المفاوضات).

منظمة OPEP : 11 عضوا و مقرها فيينا(النمسا) :

السعودية ، الإمارات ، إيران، إندونيسيا، فنزويلا ، نيجريا،قطر ، الكويت ، ليبيا ، الجزائـر ، العـراق (انسحبت الإكوادور والغابون من المنظمة سنة 1993 و سنة 1995 على التوالي).

منظمة OPAEP : 10 أعضاء و مقرها الكويت.

السعودية ، الإمارات ، قطر ، الكويت ، ليبيا ، الجزائر ، العراق ، سوريا ، مصر، البحرين.

منظمة OMC :

إطارا قانونيا و مؤسساتيا لنظام التجارة متعدد الأطراف يؤمن الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحـدد للحكومات كيف يمكن صياغة و تنفيذ الأنظمة و الضوابط التجارية المحلية ، تمخـض إنـشاء OMC عن جولات الـ Gatt إبتداء من سنة 1947 ، تشمل OMC التجارة في السلع ، الخـدمات ،حقـوق الملكية الفكرية.

Cartel :

Accord entre vendeurs d'un méme produit en vue d'en soutenir ou d'en accoitre le prix ou dans le méme but d'en restreindre les quantités proposées sur le marché.

Prix :

Valeurs De Biens Et De Services S'exprimant En Unités Monétaire

السعر الفوريSPOT :

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا وفي السوق البترولية الحرة هذا السعر معبر لقيمة السلعة البترولية نقديا

سعر الإشارة :

ظهر في الستينات وهو عبارة عن متوسط السعرين المعلن و المتحقق للبترول الخام

السعر المعلن :

هو السعر المعلن رسميا من قبل الشركات البترولية ظهر هذا السعر أول مرة سنة 1880 في الولايات المتحدة

السعر المتحقق :

هو السعر المعلن ناقص الخصومات أو التسهيلات

سعر الكلفة الضريبية :

عبارة عن : تكلفة إنتاج البترول + قيمة ضريبة الدخل + الريع

الملاحق

الملحق رقم: 1 المبادلات التجارية الخارجية للعراق

(بملايين الدولارات)

	1988	1989
***الواردات**		
الولايات المتحدة	1156	1173
ألمانيا الغربية	853	1235
بريطانيا	738	707
تركيا	986	445
فرنسا	445	481
اليابان	406	491
الاتحاد السوفيتي	489	373
إيطاليا	205	372
*** الصادرات**		
الولايات المتحدة	1605	2408
الاتحاد السوفيتي	1602	1658
تركيا	1441	1649
اليابان	828	1214
البرازيل	786	856
إيطاليا	996	674
إسبانيا	410	656

***باستثناء واردات السلاح**

المصدر: مجلة البترول ، مارس 1991 ص: 32

الملحق رقم 2: التحويلات الرسمية للعاملين في الخارج دولهم في الدول العربية الأخرى لسنوات مخـــتارة والقيمة الإجمالية (1974-1992)

(مليون دولار)

	1974	1982	1989	1992
الأردن	75	1082	627	844
السودان	5	132	417	124
سوريا	45	411	430	550
مصر	268	2431	3293	6104
لبنان	غ.م	غ.م	150	غ.م
فلسطين	غ.م	غ.م	146	غ.م
اليمن	177	1591	438	غ.م
الإجمالي	**570**	**5647**	**5501**	**7622**

ويقدر مجموع هذه التحويلات خلال الفترة 1974- 1996 حوالي 150مليار دولار .

المرجع :أخبار النفط والصناعة ص 7 فيفري 2000 العدد 353 فيفري 2000 ص:7

الملحق رقم 3: رؤوس الأموال وعمليات مؤسسات وصناديق التنمية العربية

(مليون دينار)

	تاريخ بدء النشاط	رأس المال المدفوع واحتياطات(مليون دولار)	المجموع التراكمي للعمليات التمويلية نهاية سنة1996 (مليار دينار)
المؤسسات القطرية			
الصندوق الكويتي	1962	8557	9.5
صندوق أبو ظبي	1974	844	1.8
الصندوق السعودي	1975	8267	6.3
المؤسسات الاقليمية			
الصندوق العربي	1974	4778	8.6
البنك العربي الإفريقي	1975	1670	1.4
البنك الإسلامي للتنمية	1975	3118	11.2
صندوق النقد العربي	1977	2219	3.1
صندوقOPEP	1976	4041	3.1
المجموع		**34363**	**45.1**

المرجع : أخبار النفط و الصناعة العدد 353 ، فيفري 2000 ص : 5

الملحق رقم :4

مقدار الخفض أو تحديد نسبة CO_2 بالنسبة إلى سـنة الأسـاس حسب معاهدة كيوتو

الدولة	النسبة المئوية لغاز ثاني أكسيد الكربون من سنة الأساس
استراليا	108
النمسا	92
بلجيكا	92
بلغاريا	92
كندا	94
كرواتيا	95
جمهورية التشيك	92
الدنمارك	92
أستونيا	92
المجموعة الأروبية	92
فلندا	92
فرنسا	92
ألمانيا	92
اليونان	92
المجر	94
إيسلندا	110
إيرلندا	92
إيطاليا	92
اليابان	94
لاتفيا	92
لينخشتاين	92
ليتوانيا	92
لكسنبورغ	92
موناكو	92
هولندا	92
نيو زلندا	100
النرويج	101
بولندا	94
البرتغال	92
رومانيا	92
الفيدرالية الروسية	100
سلوفاكيا	92
سلوفانيا	92
اسبانيا	92
السويد	92
أوكرانيا	100
بريطانيـــا و إيرلنـــدا الشمالية	92
الولايـــات المتحـــدة الامريكية	93

المصدر: الإنسان و البيئة منظومات الطاقة و البيئة و السكان الدكتور هاني عبيد ص 186 -185

الملحق رقم 5:مؤشرات على الأهمية النسبية لكل من الدولار ، الأورو و الين عالميا سنة 1997

	الدولار %	الأورو %	الين%	المجموع (مليارد دولار)
الحصة من الإحتياطات الدولية الرسمية	59	21	6	1564
الدول المتقدمة	55	29.7	5.9	789
الدول النامية	62.5	12.6	6.2	775
الحصة في موجودات القطاع الخاص	50	10	18	3500
تقويم الصادرات العالمية 1993	48	33	4.8	5398
قروض الدول النامية	50	15.8	18.1	2085
الإستخدام في سوق الصرف1995	41.5	23	12	1572
إصدارات السندات العالمية	39	40	21	2134
الدول المتقدمة	38	41	21	1765
الدول النامية	68.5	11.5	20	152

المصدر : FMI 1998

الملحق رقم 6 : Part des Pays du Golfe dans les Importations Pétrolières Américaines %

Année	%	Année	%	Année	%	Année	%
1972	4.0	1977	15.7	1982	10.8	1987	11.2
1973	7.8	1978	13.7	1983	6.7	1988	14.4
1974	7.5	1979	16.0	1984	6.0	1989	23.3
1975	11.8	1980	18.3	1985	3.3	1990	25.0
1976	16.9	1981	18.8	1986	11.0	1991	23.9

Source : Louis blin , Le pétrole du golf guère et paix au moyen orient, maison neuve et larose paris 1996

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- اسما عيل ، محمد محروس: دراسات في الموارد الاقتصادية ، الجزء الأول ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، سنة 1988.
- أرنولد ، دانييل: تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم ، ترجمة:عبد الأمير شمس الدين المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، سنة 1992 .
- أبو العينيين ، حسن سيد أحمد: الموارد الاقتصادية ، بيروت ، سنة 1979
- أمين ، محمود: البترول و اقتصاديات موارده ، دار المعارف ، القاهرة ، سنة 1968
- برجاس ، حافظ: الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان، سنة 2000
- بكري ، كامل و آخرون: الموارد و اقتصادياتها ، دار النهضة العربية ، سنة 1986
- تيم ، عبد الجابر و آخرون: مستقبل التنمية في الوطن العربي ، دار اليازوري العلمية ، الأردن سنة 1998
- الدغيري ، مديحة حسن السيد: اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1998 .
- الدوري ، محمد أحمد: محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983.
- الرميحي ، محمد: النفط والعلاقات الدولية –وجهة نظر عربية- عالم المعرفة، الكويت، سنة 1982
- سيمور، أيان: الأوبك أداة تغيير، ترجمة :عبد الوهاب الأمين، منظمة OPEP ، الكويت سنة 1983
- الشرع ، حسين علي: منظمة الأوبك 1960-1985 التحولات الكبرى و التحدي المستمر، دار طلاس : دمشق ، الطبعة الاولى ، سنة 1987
- الظاهر، نعيم: دراسات في الواقع العربي، دار اليازوري العلمية ،الأردن ، الطبعة 1 سنة 1998
- عبيد ، هاني: الإنسان البيئة منظومات الطاقة و البيئة والسكان، دار الشروق للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، سنة 2000
- عبد الله ، محمد حامد: اقتصاديات الموارد ، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة 1 سنة 1991
- عبد الله ، محمد حامد : الاقتصاد الاقليمي مع التطبيق على الدول العربية، مطابع جامعة الملك سعود سنة 1998
- عثمان ، محمد موسى: الموارد الاقتصادية- منظور بيئي- مطبعة العمرانية، مصر، سنة 1996
- عجمية ، محمد عبد العزيز: فصول في الاقتصاد العربي، بيروت، سنة 1988

- عناد ، مجذاب بدر: المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسـط، مطابع ايتار، ايطاليا، سنة 1998.
- المنذري ، سليمان: الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية ،القاهرة، سنة 1995
- منيمنة ، سارة حسن: جغرافية الموارد و الانتاج ، دار النهضة العربية، بيروت سنة 1996.
- زلوم ،عبد الحي يحي : نذر العولمة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سنة 1999
- منظمة OPAEP : التنقيب عن البترول في الوطن العربي ،الطبعة 2 سوريا سنة 1989
- منظمة OPAEP : التنقيب عن البترول في الوطن العربي ،الطبعة 3 سوريا سنة 1996

2- الأطروحات و المذكرات

- بن موسى ، كمال : من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة ، دراسة تحليلية للنظام التجاري ، المكتبة الجامعية ، جامعة الجزائر سنة 1996
- سهام ، حيرش : محددات الطلب على وقود السيارات بنزين، غازولين ، دراسة قياسـية، حالـة الجزائر سنة 1973-1998 المكتبة الجامعية ، جامعة الجزائر سنة 2002/2001

3 -المجلات / النشرات باللغة العربية

- المعلومات الدولية : مركز المعلومات القومي سوريا العدد 65 سنة 2000
- التنمية الصناعية العربية : المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ،الرباط العدد 46 جانفي 2002
- السياسة الدولية : مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية، الأهرام ،القاهرة
  العدد 145 جويلية 2001
  جانفي 2002
  العدد 151 جانفي-152 أفريل -154أكتوبر،المجلد 38سنة 2003
- أخبار البترول و الصناعة : أبو ظبي، الامارات
  العدد 330 مارس 1998
  العدد 341 فيفري 1999
  الأعداد: 364 جانفي-366 مارس-370 جويلية-372 سبتمبر-سنة 2001
  العدد 383 أوت - 385 أكتوبر 2000
  العدد 398 نوفمبر 2003

- النفط والتعاون العربي : منظمة OPAEP ، الكويت

العدد 3 و4 ، المجلد 12 ، سنة 1989

العددان 54 و55 ، المجلد 15 سنة 1989

العدد 1 المجلد13 سنة 1987

العدد 4 المجلد4 سنة 1978

العدد 51 المجلد14 سنة 1988

العددان 100و 102 المجلد 28 سنة 2002

العدد 67 المجلد 18 سنة 1993

العدد 89 المجلد 25 سنة 1999

العدد 94 المجلد 26 سنة 2000

العدد 35 المجلد 22 سنة 1996

- أساسيات صناعة البترول والغاز: الجزء الثاني، منظمةOPAEP ، الكويت سنة 1977
- القرار : العدد 20 مارس 2001 باريس ، فرنسا
- المجتمع : العدد 1312 أوت 1998
- علوم و تكنولوجيا العدد 49 ديسمبر 1997
- التمويل و التنمية : ديسمبر 2000
- التمويل و التنمية : مارس 1996
- شؤون الأوسط :العدد 100 نوفمبر 2000
- شؤون الأوسط :العدد 95 ماي 2000
- البترول : قطاع البترول المصري القاهرة

أكتوبر 2000

المجلد 38 العددان 1 و2 جانفي ، فيفري 2001

المجلد 39 العددان 7 و 8 جويلية ، أوت 2002

- البترول والغاز العربي : المركز العربي للدراسات البترولية القاهرة

العدد 1 جانفي 1979

افريل 1981

مارس-جويلية –أوت-سبتمبر-ديسمبر سنة 1985

جانفي – مارس- ماي سنة 1986

مارس 1988

مارس- أكتوبر 1991

ديسمبر 1992

فيفري 1996

ماي- نوفمبر 1997

مارس- سبتمبر-ديسمبر 1998

نوفمبر 1999

جانفي-فيفري- نوفمبر-ديسمبر 2000

مارس 2001

- النشرة الشهرية لمنظمة OPAEP العدد 10 الكويت أكتوبر 2001
- نشرة FMI أوت 1994
- نشرة FMI سبتمبر 1996

4 -التقارير

- صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحـد سـنة 1990 دار الفجرابـو ظبـي، الامارات العربية المتحدة
- صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1992
- تقرير الأمين العام السنوي26 لسنة 1999 لمنظمة OPAEPالكويت سنة 2000
- التقرير القتصادي العربي الموحد شركة ابو ظبي للطباعة والنشر سبتمبر 1999

5 -المؤتمرات / الدورات

- وقائع مؤتمر الطاقة العربي السادس مصادر الطاقة واسـتهلاكها سـوريا 10-13 مـاي 1998 منظمة OPAEP المجلد 3 الكويت 1998
- الدورة 16لاساسيات صناعة البترول والغاز 10-15 افريل منظمة OPAEP الجزءالثاني الكويت سنة 1999
- الملتقى الدولي : العولمة ، التعديل الهيكلي والتنمية، الجزائر 15-16 ماي 1999

سادسا :مواقع الانترنت

-http :// www . embassyiraq .com/ glfwrefect .htm
-http :// www. Aleman – yaman .net / abad /hesariraq.htm
-http ://usinfo .state .gov /arabic/ iraq / suffering-htm
-http :// www . alwatan .com / graphics / 2003 / 03 mar/ 10.3 / leads / et9-htm

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1- الكتب

- Benissad , Mohamed El Hocine; éléments d'économie pétrolière les hydrocarbures présent et futur Economica paris 1981
- Blin , louis ; le pétrole du golfe guerre et paix au moyen orient , maison neuves et larose , paris 1996
- Chambon , Guy ; grands problèmes économique contemporaines 4eme édition dallaz septembre 1988
- Chitour , Chems Eddine ; la politique et le nouvel ordre pétrolier international édition dahlab 1995
- le Pinoy , Bertrand ; économie et énergie quels avenirs pour le tiers monde technip France 1985
- MAdelin , alin ; la petite encyclopèdie de l'ènergie Année 1988
- Lebreton , jean marie ; les relations internationales depuis1968,paris 1988
- al Otaiba Mana Said; l'OPEP et l' industrie pètrolières croom helms londres 1987
- Paulet ,jean pierre ; dictionnaire d'economie , Eyrolles fevrier 1992
- SID Ahmed , abd el Kader; l'OPEP, passè, présent et perspectives Economica paris 1980
- al twaijri , Mohamed ibrahim; English Arabic dictionary of financial terms mars publishing house Riyadh Saudi Arabia 1993
- Dictionnaire du pètrole ; le sycomove. Magdeine moureau Edition Technip 1981
- Giraud, André : Géopolitique du pétrole et de gaz, Edition technip 1987
- Masseron, Jean :L'economie des hydrocarbures, Edition technip,paris 1991
- Arnould, Daniel : Analyse des crises économiques d'hier et d'aujourd'hui Impremerie gauthier –villars France 1989

2 - المجلات باللغة الأجنبية

- Revue de l' Energie , Paris;

N° 429 avril 1991
N° 503 janvier 1999
N° 432 juillet 1991
N° 435 Nov, Decembre 1991